

صندوق النقد الدولي



النظام العام لنشر البيانات

مرشد للمشاركين والمستخدمين

صندوق النقد الدولي



النظام العام لنشر البيانات

مرشد للمشاركين والمستخدمين

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧

مسؤول الاتصال في صندوق النقد الدولي بشأن النظام العام لنشر البيانات هو:

رئيس، قسم معايير نشر البيانات
إدارة الإحصاءات، صندوق النقد الدولي
Chief, Data Dissemination Standards Division
Statistics Department, International Monetary Fund
700 19th Street, N.W.
Washington, D.C. 20431, U.S.A.
هاتف: (202) 623-4874 فاكس: (202) 623-6165
بريد إلكتروني: gdds@imf.org إنترنت: <http://dsbb.imf.org/gddsindex.htm>

Cataloging-in-Publication Data

النظام العام لنشر البيانات: مرشد للمشاركين والمستخدمين -
[واشنطن العاصمة]: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧

p. cm.

Includes bibliographical references.
ISBN 978-1-58906-632-8

1. Statistical services -- Handbooks, manuals, etc. 2. International Monetary Fund --
Handbooks, manuals, etc. I. International Monetary Fund. Statistics Dept.
HA36.G8512 2007

السعر ٢٥ دولاراً أمريكياً

يرجى إرسال الطلبات إلى العنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: <http://www.imf.org>

المحتويات

تقديم.....	هـ
المختصرات.....	ز
أولاً- مدخل إلى النظام العام لنشر البيانات.....	١
خلفية.....	١
طبيعة النظام العام لنشر البيانات.....	٢
أهداف النظام العام لنشر البيانات.....	٣
دور النظام العام لنشر البيانات.....	٣
ثانياً- نظرة عامة على النظام العام لنشر البيانات.....	٥
وثيقة النظام العام لنشر البيانات.....	٥
المشاركة في النظام العام لنشر البيانات.....	٥
النظام وجودة البيانات.....	٦
إنتاج البيانات وإعدادها ونشرها.....	٧
أهم السمات التشغيلية للنظام العام لنشر البيانات.....	٧
ثالثاً- أبعاد النظام العام لنشر البيانات.....	١٠
الإصطلاحات المستخدمة في النظام العام لنشر البيانات.....	١٠
بعد البيانات.....	١٠
بعد جودة البيانات المنشورة.....	٢٦
أبعاد موضوعية البيانات المنشورة وإتاحة الاطلاع العام.....	٢٧
رابعاً- البيانات الوصفية واللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.....	٣٩
مقدمة.....	٣٩
الجدول أ: الأطر الشاملة.....	٣٩
الجدول ب: فئات البيانات، والمؤشرات الأساسية، والمفاهيم الأساسية، والبيانات الاجتماعية-الديمقراطية.....	٤٠
الجدول ج: موضوعية البيانات المنشورة وإتاحتها للاطلاع العام.....	٤٠
الجدول د: عرض إطار تقييم جودة البيانات.....	٤٠
الملاحق	
١- المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.....	٥٦
٢- المبادئ التوجيهية الدولية لفئات البيانات المختارة.....	٥٨
٣- قائمة مؤشرات الغايات النهائية للتنمية في الأفق الجديدة.....	٦١
٤- دور المنسق القطري للنظام العام لنشر البيانات.....	٦٥
الفهرس.....	٦٧
الإطار	
١-٢ الأبعاد الأربعة للنظام العام لنشر البيانات.....	٦
الجداول	
١-٣ بعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات.....	٣٣

تقديم

الغرض من هذا المرشد هو شرح طبيعة النظام العام لنشر البيانات (GDDS) وأهدافه ووصف جوانبه التشغيلية وتقديم إرشادات عملية للبلدان الأعضاء حول المشاركة فيه. ويوفر النظام العام لنشر البيانات للبلدان الأعضاء إطاراً أساسياً لاعتماد استراتيجية قُطرية أعم تهدف إلى تطوير الإحصاءات. وبعبارة أخرى، يغطي هذا النظام مجموعة من الإحصاءات المسلم بأهميتها لجميع البلدان في صنع السياسات وإجراء التحليلات في بيئة تتزايد الحاجة فيها إلى إحصاءات ذات صلة وتتسم بالشمولية والدقة. ويتناول النظام العام لنشر البيانات جميع القضايا التي تكتسب أهمية كبيرة في إعداد ونشر البيانات ووضع خطط محددة لتحسينها بغية تحقيق التناسق بين الإجراءات القطرية وأفضل الممارسات.

وقد أفاد المرشد في صيغته الحالية، التي تنسخ الصيغة المُحدثة في أكتوبر ٢٠٠٤، من اقتراحات وتوصيات البلدان الأعضاء المشاركة في النظام العام لنشر البيانات. وتتضمن هذه النسخة أيضاً القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن عرض البيانات الوصفية للنظام العام لنشر البيانات ضمن إطار تقييم جودة البيانات (DQAF). ويتوقع استمرار تطور هذا المرشد مع تطور النظام العام لنشر البيانات.

ومنذ إنشاء النظام العام لنشر البيانات في ديسمبر ١٩٩٧، وإدارة الإحصاءات بالصندوق تتعاون تعاوناً وثيقاً مع البلدان الأعضاء ومع منظمات دولية أخرى بشأن هذا النظام. ويوفر النظام للبلدان الأعضاء المشاركة فيه أداة إدارية وإطاراً لتعزيز اتباع منهجية إحصائية سليمة وإعداد البيانات ونشرها بأساليب متخصصة. وقد عملت إدارة الإحصاءات، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي، على مواصلة تطوير المبادئ التوجيهية للنظام العام لنشر البيانات وتطبيقها. وفي هذا الصدد، يتعين إبراز مساهمة البنك الدولي القيمة في صياغة الجانب الاجتماعي - الديمغرافي من النظام العام لنشر البيانات.

ويبقى الغرض من النظام العام لنشر البيانات متمثلاً في مساعدة البلدان الأعضاء في تطوير نظمها الإحصائية. فالنظام يسمح كذلك للأجهزة المنتجة للبيانات بالتحكم في برامجها للتطوير الإحصائي على نحو منظم، والتنسيق الفعال فيما بين الأجهزة المنتجة للبيانات والمستخدمين والمجتمع الدولي. ويدعم صندوق النقد الدولي هذه الجهود عن طريق تقديم المساعدة الفنية وحفز مصادر أخرى على تقديم الدعم.

ويمثل هذا المرشد أهمية خاصة للبلدان المشاركة فعلياً بفضل ما يشهده من تغيير مستمر. ويجب على البلدان المشاركة تحديث بياناتها الوصفية ومراجعتها للتعبير عن كيفية مواكبة أنشطتها المعنية بإعداد الإحصاءات ونشرها للتغيرات اللازمة في أفضل الممارسات الإحصائية.

وإضافة إلى ذلك، فإنني أدعو البلدان الأعضاء الراغبة في المشاركة بالنظام العام لنشر البيانات، والبلدان النشطة في استعدادات المشاركة، لكي تطلع على قسم النظام العام لنشر البيانات الوارد في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات التي أعدها صندوق النقد الدولي وذلك في الموقع الإلكتروني للوحة: <http://dsbb.imf.org/gddsindex.htm>. ويحتوي هذا الموقع على مجموعة من المعلومات المستفيضة عن الممارسات الإحصائية بالإضافة إلى خطط تطوير الإحصاءات في البلدان المشاركة في النظام.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى موظفي قسم معايير نشر البيانات في إدارة الإحصاءات على جهودهم في إعداد هذا النص، وموظفي إدارة العلاقات الخارجية على جهودهم في إعداد الصياغة التحريرية للنص النهائي وتنسيق طباعة هذا المرشد.

روبرت إدواردز
مدير إدارة الإحصاءات
صندوق النقد الدولي

المختصرات

BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
<i>BPM5</i>	<i>Balance of Payments Manual, fifth edition</i>	دليل ميزان المدفوعات - الطبعة الخامسة
CD	Compact disc	اسطوانة مدمجة
c.i.f.	Cost, insurance, and freight	التكلفة والتأمين والشحن (سيف)
COFOG	Classification of the Functions of Government	تصنيف وظائف الحكومة
COICOP	Classification of Individual Consumption by Purpose (UN)	تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (الأمم المتحدة)
DQAF	Data Quality Assessment Framework	إطار تقييم جودة البيانات
DSBB	Dissemination Standards Bulletin Board	اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات
ECE	Economic Commission for Europe (UN)	اللجنة الاقتصادية لأوروبا (الأمم المتحدة)
ECOSOC	UN Economic and Social Council	المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
<i>ESA 1995</i>	<i>European System of Accounts 1995</i>	النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥
f.o.b.	Free on board	تسليم ظهر السفينة (فوب)
GDSD	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
<i>GFSM 1986</i>	<i>A Manual on Government Finance Statistics 1986</i>	دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦
<i>GFSM 2001</i>	<i>Government Finance Statistics Manual 2001</i>	دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١
ICP	International Comparison Program	برنامج المقارنات الدولية
IIP	International Investment Position	وضع الاستثمار الدولي
ILO	International Labor Organization	منظمة العمل الدولية
ISIC	International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (UN)	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (الأمم المتحدة)
ITRS	International Transactions Reporting System	نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية
MDGs	Millennium Development Goals	أهداف التنمية في الألفية الجديدة
<i>MFSM</i>	<i>Monetary and Financial Statistics Manual</i>	دليل الإحصاءات النقدية والمالية
MNSDS	Minimum National Social Data Set, as recommended by the United Nations Statistical Committee	مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، حسب توصية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة
ODA	Official development assistance	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OECD/DAC	OECD/Development Assistance Committee	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية
PPI	Producer price index	مؤشر أسعار المنتجين
PPP	Purchasing power parity	تعادل القوى الشرائية
ROSC	Report on Observance of Standards and Codes	تقرير مراعاة المعايير والمواثيق
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
<i>1993 SNA</i>	<i>System of National Accounts 1993</i>	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)
UNDF	United Nations Development Framework	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNESCO	United Nations Education, Scientific, and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
UNSD	United Nations Statistics Division	شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
WPI	Wholesale price index	مؤشر أسعار الجملة

أولاً: مدخل إلى النظام العام لنشر البيانات

خلفية

- وفي ٦ فبراير ١٩٩٨، دعا مدير عام صندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء التي لم تشارك في المعيار الخاص لنشر البيانات إلى تعيين منسق قطري يمكن أن يعمل كمسؤول اتصال مع خبراء الصندوق بشأن جميع القضايا المتعلقة بالنظام العام لنشر البيانات.
- وفي يونيو ١٩٩٨، وزعت الصيغة الأولية من هذا المرشد على البلدان الأعضاء.
- وخلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٠، نظم الصندوق تسع حلقات نقاش/حلقات تطبيقية إقليمية بتمويل من الحكومة اليابانية، كانت بمثابة منتديات لمناقشة وشرح النظام العام لنشر البيانات للمسؤولين الممثلين للأجهزة الإحصائية في ١٣١ بلداً عضواً في الصندوق ممن حضروا هذه المنتديات.
- وفي ٢٩ مارس ٢٠٠٠، قرر المجلس التنفيذي إدراج بيانات الدين الخارجي وجدول خدمة الدين كمؤشر أساسي ضمن فئة بيانات القطاع الخارجي بعد أن كان إدراجها حتى ذلك الحين من التوسعات المحبذة في النظام العام لنشر البيانات.
- وفي مايو ٢٠٠٠، أنشأ الصندوق موقعاً إلكترونياً للنظام العام لنشر البيانات (<http://dsbb.imf.org>) في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات لتعريف الجمهور بكل بلد عضو مشارك في النظام، وممارساته الإحصائية الراهنة، وخطته لتطوير النظام الإحصائي ضمن إطار النظام العام لنشر البيانات.
- وفي ٢٣ يوليو ٢٠٠١، أجرى المجلس التنفيذي مراجعة للنظام العام لنشر البيانات شملت فئات البيانات الاجتماعية-الديمقراطية التي تمت صياغتها في قالب جديد، وذلك في سياق المراجعة الرابعة لمبادرات معايير البيانات التي يجريها صندوق النقد الدولي.
- وفي ٦ نوفمبر ٢٠٠٣، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على إجراء تعديل آخر في النظام للإقرار صراحة بمؤشرات رصد أهداف التنمية في الألفية الجديدة (MDGs) ووضع نظم ملائمة للمراقبة الإحصائية.

١-١ في أعقاب الأزمة المالية الدولية التي حدثت في الفترة بين ١٩٩٤-١٩٩٥، ساد التسليم بأن إتاحة البيانات الاقتصادية والمالية الشاملة بسهولة وفي التوقيت المناسب للاطلاع العام يمكن أن يسهل صياغة وتطبيق سياسات اقتصادية كلية سليمة واتخاذ قرارات استثمارية صائبة. ويمكن أن تؤدي هذه السياسات والقرارات بدورها إلى الحد من تواتر وقوع نوبات الاضطراب غير العادية في الأسواق المالية والتخفيف من حدتها مستقبلاً.

٢-١ وبناء على ذلك، وفي إبريل ١٩٩٥، طلبت اللجنة المؤقتة التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي (التي تغير اسمها ليصبح «اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية») إلى المجلس التنفيذي أن يركز على وضع معايير تسترشد بها البلدان الأعضاء في إتاحة البيانات الاقتصادية والمالية للاطلاع العام. وفي أكتوبر ١٩٩٥ وافقت اللجنة المؤقتة على وضع معيار من مستويين، أحدهما معيار خاص لإرشاد البلدان التي أمكنها دخول أسواق رأس المال الدولية أو التي قد تسعى للوصول إليها، والآخر معيار عام تسترشد به جميع البلدان الأعضاء.

٣-١ وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق في ٢٩ مارس ١٩٩٦ على المستوى الأول من المعيار المسمى المعيار الخاص لنشر البيانات. ونظر المجلس التنفيذي في مارس ١٩٩٧ في المقترحات الخاصة بالمستوى الثاني المسمى النظام العام لنشر البيانات، واتخذ قراره الرسمي بالموافقة على إنشاء النظام العام لنشر البيانات في ١٩ ديسمبر ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، حدثت التطورات التالية:

- في يناير ١٩٩٨، صدرت وثيقة بعنوان النظام العام لنشر البيانات يشار إليها بعبارة «وثيقة النظام». وتشكل هذه الوثيقة المصدر المرجعي الأساسي لماهية النظام العام وكيفية تطبيقه. ويجري تحديث هذه الوثيقة بانتظام لكي تتضمن التغيرات في النظام العام لنشر البيانات.

^١ راجع قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية في الألفية الجديدة التابعة لشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD) وذلك على العنوان الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://millenniumindicators.un.org>

الناشئة في المجتمع الإحصائي الدولي، وتبادل خبراتها مع البلدان الأخرى الراغبة في ذلك ومع مجتمع مستخدمي الإحصاءات على الصعيد الدولي.

طبيعة النظام العام لنشر البيانات

٦-١ النظام العام لنشر البيانات عملية منظمة تلتزم البلدان الأعضاء في الصندوق من خلالها طوعاً بتحسين جودة البيانات التي تعدها وتنشرها نظماً الإحصائية على المدى الطويل لتلبية احتياجات التحليل الاقتصادي الكلي. وتحدد البلدان الأعضاء المشاركة في النظام نفسها الأولويات التي تسعى لتحقيقها ضمن مجموعة من خطط التطوير الإحصائي، تقوم على الانتقال إلى نسق جديد لتحقيق كافة أهداف النظام العام لنشر البيانات وكذلك الاعتراف بنقص الموارد وأوجه القصور الأخرى التي تحدد وتيرة الانتقال. ويدعم صندوق النقد الدولي هذه الجهود بتقديم المساعدة الفنية في المجالات التي تتوافر له فيها الخبرة وبحفز مصادر أخرى على تقديم المساعدة.

٧-١ ويسلم النظام العام لنشر البيانات بالاختلافات بين البلدان المشاركة من حيث مراحل التطور الإحصائي وقدرتها على تحسين نظمها الإحصائية بمرور الوقت. وبالتالي، لا يفرض هذا النظام شروطاً محددة حيث يركز على تطوير النظم الإحصائية على المدى البعيد، كما أنه يتيح مساحة من المرونة في وتيرة التطبيق داخل كل بلد وعلى مستوى البلدان المختلفة.

٨-١ وفي حين يقضي النظام العام لنشر البيانات بتطوير النظم الإحصائية بأسلوب يبني على الأوضاع السائدة في البلدان المشاركة، فإنه يتوخى تحقيق ذلك بطريقة منظمة. فالنظام (١) يتضمن أهدافاً مصممة لدعم تطوير النظم الإحصائية على نحو منظم؛ (٢) ويوفر أدوات لتشخيص جوانب النظام الإحصائي التي تتطلب أولوية في الاهتمام، (٣) ويدعم صياغة وتطبيق خطط التطوير قصيرة الأجل وطويلة الأجل مع توخي المرونة في تطويعها حسب الظروف المتغيرة.

٩-١ ويدعم النظام العام لنشر البيانات الممارسات الإحصائية السليمة في إعداد ونشر الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية. ويحدد النظام مجموعات البيانات التي تكتسب أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي وفي مراقبة التطورات الاجتماعية والديمقراطية، كما يضع الأهداف والتوصيات لتطوير الإحصاءات وإعدادها ونشرها. ويولي النظام اهتماماً خاصة لاحتياجات المستخدمين ويعالجها من خلال المبادئ التوجيهية بشأن جودة البيانات وموضوعيتها

• وفي ٢ نوفمبر ٢٠٠٥، وافق المجلس التنفيذي للصندوق^٢ على التوسع في دمج النظام العام لنشر البيانات في برنامج تقييم جودة البيانات التابع للصندوق من خلال تعديل هيكل البيانات الوصفية للبلدان وفقاً لإطار تقييم جودة البيانات. واتفق المديرون على أن استخدام هيكل موحد للبيانات الوصفية سيزيد من فعالية وكفاءة العمل بشأن النظام العام لنشر البيانات، وتقارير مراعاة المعايير والمواثيق المعنية بالبيانات، والمساعدة الفنية في مجال الإحصاءات. وأشار المديرون إلى فائدة النظام العام لنشر البيانات في إنجاز الإصلاحات الإحصائية كجزء من استراتيجيات الحد من الفقر. وأيد المديرون تشجيع البلدان ومساعدتها في دمج هذا النظام في تقارير استراتيجية الحد من الفقر (PRSPs) لتحقيق أقصى فائدة من هذه الخاصية، ومن ثم مراعاة الإصلاحات الإحصائية بصورة أكثر منهجية عند تضمين خطط الإنفاق العام في تقارير استراتيجية الحد من الفقر.

• وفي ٢ نوفمبر ٢٠٠٥ أيضاً، وافق المديرون بوجه عام على اقتراح تشجيع المشاركين في النظام العام لنشر البيانات على تقديم بيانات وصفية إضافية عن أنشطة ومنتجات النفط والغاز تحت فئات البيانات الموجودة في النظام. وذكر المديرون أن هذه المبادرة سوف توسع معرفة الجمهور وتزيد فهمه لكيفية قيام البلدان بتضمين معلومات السوق المتعلقة بالنفط عند إعداد مؤشرات الاقتصاد الكلي.

١-٤ وقد أدت وتيرة التغيير في احتياجات مستخدمي الإحصاءات خلال السنوات الأخيرة، وما اقترن بها من عدم اليقين بشأن اتجاه تطور تلك الاحتياجات وأسلوب التطور ومعدله، إلى فرض تحديات خاصة أمام تطوير النظم الإحصائية، لا سيما في الظروف التي تسود فيها قيود شديدة على الموارد. ورغم فعالية الترتيبات التعاونية الدولية القائمة، فإنها تركز عادة على مجالات إحصائية محددة (كالحسابات القومية وميزان المدفوعات) بدلاً من التركيز على التطوير الكلي للنظم الإحصائية.

١-٥ ويجب على المسؤولين عن النظم الإحصائية إيجاد أساليب جديدة ومبتكرة لأداء مهمتهم المتمثلة في تلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات نظراً لتأثير عولمة الاقتصاد العالمي بصورة غير مسبقة على تشكيل الممارسات التحليلية لمجتمع المستخدمين. وإزاء هذه الخلفية، جاء إنشاء النظام العام لنشر البيانات لمساعدة البلدان في وضع عملية تطوير نظمها الإحصائية الكلية ضمن السياق الأوسع للاتجاهات

^٢ راجع IMF Executive Board's Sixth Review of the Fund's Data Standards Initiative في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sta/dsbb/list.htm>

ذلك هدفاً ملائماً بعيد المدى لجميع النظم الإحصائية. وعلاوة على ذلك، فمن شأن تحقيق هذا الهدف أن يضمن حدوث زيادة كبيرة مستقبلاً في فائدة البيانات التي يجب استخدامها حينما تكون الحادثة في طليعة الأولويات، وذلك مقارنة بما يمكن أن يحدث في حالات مختلفة. وفي هذا السياق العام لجودة البيانات، وضعت إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي إطار تقييم جودة البيانات ويمكن الاطلاع على معلومات عن هذا الإطار في الصفحة المرجعية لجودة البيانات (DQRS) على شبكة الإنترنت: <http://dsbb.imf.org>.

- وتركز خطط التطوير في النظام العام لنشر البيانات على الاطلاع على النظام الإحصائي بأكمله. ومن ثم يؤدي ذلك إلى تبسيط مهمة تحديد الأولويات وزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد. وتغطي خطط التطوير وفق النظام العام لنشر البيانات ما يلي: (١) تشخيص الوضع الراهن وصياغة رؤية استراتيجية للاتجاهات المستقبلية؛ (٢) وضع خطة عمل مفصلة تحدد جميع الموارد اللازمة لإحراز الأهداف المنشودة؛ (٣) متابعة سير العمل بموجب هذه الخطة.
- ويمثل نشر البيانات الهدف النهائي في أي نظام إحصائي. وبناء على ذلك، يولي النظام العام لنشر البيانات أهمية خاصة للإجراءات المستخدمة في نشر البيانات، ومن المجالات الرئيسية التي ينصب عليها التركيز مسألة اختيار أساليب ملائمة وغير متحيزة لنشر البيانات.

دور النظام العام لنشر البيانات

١-٢ يتمثل دور النظام العام لنشر البيانات في تسهيل تطور النظم الإحصائية للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي. ومن الطرائق المتبعة لأداء هذا الدور توفير إطار لتوجيه موارد المساعدة الفنية بالشكل الأمثل وعلى نحو يكمل المبادرات التي تتخذ على المستوى القطري. ويمكن تسريع وتيرة التطور الإحصائي وتحديد الأولويات بشكل ملائم وتعديلها حسبما يلزم من خلال التركيز في الربط بين موارد المجتمع الإحصائي الدولي ومعرفته الفنية من ناحية، وما يتوافر على المستوى المحلي من ناحية أخرى.

١-٣ ومن الأساليب الأخرى التي يتبعها النظام العام لنشر البيانات لتسهيل تطور النظم الإحصائية هو وضع معلومات (بيانات وصفية) في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات عن الممارسات الإحصائية وخطط تطوير النظم الإحصائية في البلدان المشاركة. ومن شأن هذه المعلومات، التي يصعب على المستخدمين الحصول عليها بوسائل أخرى، أن تمكن البلدان التي تنظر في تغيير نظمها الإحصائية من الاستفادة

وإتاحتها للاطلاع العام. وتتسق الأهداف والتوصيات التي وضعها النظام العام لنشر البيانات في هذه المجالات تماماً مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة.^٣

أهداف النظام العام لنشر البيانات

١-١٠ يهدف النظام العام لنشر البيانات، كعملية منظمة، إلى تلبية الاحتياجات الإحصائية. وقد أدى التكامل المتزايد في الأنشطة الاقتصادية والمالية بين البلدان إلى تكثيف الطلب على مجموعة متنوعة من البيانات الاقتصادية وبيانات أخرى لترتكز عليها مهمة إدارة الاقتصاد الكلي، وهي مهمة ازدادت تشعباً بمرور الوقت.

١-١١ وبناء على ذلك، يتناول النظام العام لنشر البيانات ثلاثة مجالات رئيسية هي: جودة البيانات؛ وخطط تطوير النظم الإحصائية؛ ونشر البيانات. وتشكل هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية أساساً قوياً لصياغة سياسات التطوير الإحصائي على المدى البعيد.

- يُستخدم مفهوم الجودة في النظام العام لنشر البيانات في سياقين مختلفين هما: استخدامه كهدف أساسي للنظام (يشار إليه بعبارة جودة البيانات) وكبعد محدد في النظام (يشار إليه بمصطلح الجودة، وهو ما ترد مناقشته في الفصل الثاني). ويرتبط الهدف الأساسي للنظام بالمعنى الأول ويشكل إحدى خصائص البيانات الإحصائية. ويتمثل الهدف الأساسي في ضمان تطوير النظم الإحصائية واستمرارها بسبل تتيح إنتاج البيانات الإحصائية ونشرها وفقاً للمبادئ والممارسات التي تكفل الحفاظ على معايير مرتفعة للجودة الفائقة. وبذلك يقوم النظام على تطبيق مبادئ منهجية سليمة واعتماد ممارسات شديدة الدقة لإعداد البيانات ومراعاة الإجراءات الكفيلة بتحقيق الكفاءة المهنية والموضوعية فضلاً على كفاية نشر الإحصاءات. وليس الهدف من هذا النظام هو معالجة الحالات التي تمثل حادثة البيانات فيها مسألة جوهرية — وإنما يركز النظام على بناء القدرة على نشر إحصاءات تتسم بالجودة، ويمثل

^٣ يمكن الاطلاع على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في الموقع الإلكتروني التالي <http://unstats.un.org/unsd/goodprac/bpabout.asp>. ويشتمل الملحق الأول من هذا المرشد على نسخة من تلك الوثيقة. وقد أنشأت شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة أيضاً موقعاً إلكترونيًا على شبكة الإنترنت للممارسات السليمة في مجال الإحصاءات الرسمية: <http://esa.un.org/unsd/goodprac/bpabout.asp>. ويقدم هذا الموقع مادة مرجعية عن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، ويورد شرحاً للعناصر الأساسية لكل مبدأ منها، كما يعرض أمثلة للسياسات والممارسات التي تتبعها البلدان المختلفة في تطبيق العناصر المختلفة لهذه المبادئ (ويشمل ذلك النصوص المتشعبة إلى مواقع الهيئات الإحصائية ذات الصلة).

البيانات المصدر الوحيد لسبل الاتصال المتوافرة للمستخدمين لإعطاء آراء تقييمية عن الإحصاءات المنشورة.

١-١٤ كذلك يعزز النظام العام لنشر البيانات الاتصال والتنسيق على نحو أوثق بين مختلف الأجهزة المعنية بالأنشطة الإحصائية في البلد المشارك. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات تحفز الاتصال الوثيق بين معدي الإحصاءات في مختلف الأقطار.

من التجارب التي مرت بها بلدان أخرى تواجه ظروفًا مماثلة وقامت بتوثيق تلك التجارب بالفعل. ومن منظور مجتمع المستخدمين، توفر اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات مجموعة قيمة من المعلومات عن وضع التطور الإحصائي في البلدان الأعضاء والخطط التي اعتمدها لإجراء تحسينات في المستقبل. كذلك يسمح النظام العام لنشر البيانات بتحقيق التواصل الوثيق بين مستخدمي البيانات ومعديها. وبالنسبة لبلدان عديدة، تمثل البيانات الوصفية في النظام العام لنشر

ثانياً- نظرة عامة على النظام العام لنشر البيانات

• وتشكل جودة البيانات البُعد الثاني للنظام العام لنشر البيانات. ويغطي هذا البُعد المعلومات المتاحة لمساعدة المستخدمين في تقييم جودة البيانات التي يغطيها النظام. ويدعو النظام على وجه التحديد إلى ما يلي: (١) نشر الوثائق المتعلقة بالمنهجية ومصادر البيانات، (٢) نشر تفاصيل العناصر والمطابقات مع البيانات ذات الصلة، وكذلك الأطر الإحصائية.

• ويغطي البُعد الثالث مسألة موضوعية البيانات نظراً لضرورة توافر ثقة مجتمع المستخدمين في البيانات التي تنتجها النظم الإحصائية. ومن المحددات الرئيسية لثقة المستخدم مدى موضوعية الأجهزة المعدة للإحصاءات وكفاءتها المهنية كما يتضح من شفافية ممارساتها وإجراءاتها. ويحدد النظام أربعة عناصر أساسية ضمن هذا البعد كما يلي: (١) نشر شروط إنتاج الإحصاءات الرسمية؛ (٢) تحديد المسؤولين داخل الحكومة الذين يمكنهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها؛ (٣) تحديد الوزراء المختصين بإصدار التعليقات المصاحبة للبيانات الإحصائية المنشورة؛ (٤) تقديم معلومات عما يتم من تعديلات، والإخطار مسبقاً بأهم التغييرات في المنهجية المتبعة.

• وتستلزم طبيعة الإحصاءات الرسمية بوصفها سلعة عامة نشرها لمستخدمي البيانات بصورة تسمح بسهولة الإطلاع عليها وعلى قدم المساواة. ومن ثم فإن البعد الرابع للنظام هو إتاحة البيانات للاطلاع العام. ويولي النظام العام لنشر البيانات اهتماماً خاصاً لعنصرين من عناصر بعد سهولة الاطلاع العام هما:

(١) نشر جداول مواعيد النشر المسبقة؛

(٢) نشر البيانات لكافة الأطراف المعنية في آن واحد.

المشاركة في النظام العام لنشر البيانات

٢-٤ تقوم مشاركة البلدان الأعضاء في النظام العام لنشر البيانات على أساس طوعي. وتتطلب المشاركة في النظام أن يتخذ البلد ثلاثة إجراءات تتعلق بهذا النظام، وتتوقف المشاركة على إتمام هذه الإجراءات كما يلي:

٢-١ يقدم هذا الفصل النظام العام لنشر البيانات وفقاً لما ورد في وثيقة النظام العام لنشر البيانات. ويورد هذا القسم أبعاد النظام الأربعة — وهي البيانات، والجودة، والموضوعية، وإتاحة الاطلاع العام. ويناقش كذلك مسألة جودة البيانات كأحد الأهداف الرئيسية للنظام، ويستعرض عملية إعداد البيانات ونشرها وفقاً للنظام، ويلخص السمات التشغيلية الرئيسية للنظام بما في ذلك دور المنسق القطري.

وثيقة النظام العام لنشر البيانات

٢-٢ دعا مدير عام صندوق النقد الدولي في ٦ فبراير ١٩٩٨ البلدان الأعضاء التي لم تشارك في المعيار الخاص لنشر البيانات لتعيين منسق قطري كشريك في الحوار مع خبراء الصندوق بشأن كافة القضايا المتعلقة بالنظام العام لنشر البيانات. وتلقت البلدان الأعضاء بعد ذلك بفترة وجيزة وثيقة عنوانها النظام العام لنشر البيانات، تعرض هذا النظام العام كما أقره المجلس التنفيذي للصندوق. وتلا ذلك تحديث هذه الوثيقة، التي يُشار إليها باسم وثيقة النظام، لتمثل انعكاساً للقرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي في ٢٩ مارس ٢٠٠٠ بشأن بيانات الدين الخارجي، وللمراجعة الرابعة التي أجراها المجلس في ٢٣ يوليو ٢٠٠١، والمراجعة الخامسة في ٦ نوفمبر ٢٠٠٣، والمراجعة السادسة في ٢ نوفمبر ٢٠٠٥. وتتوافر هذه الوثيقة في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات وهي تشكل المصدر المرجعي الأساسي لماهية هذا النظام والأسلوب الذي ينبغي إتباعه في تنفيذه.

٢-٣ وتحدد وثيقة النظام أهدافاً لإعداد ونشر البيانات تتعلق بالخصائص («الأبعاد») الأربعة التالية للنظم الإحصائية، ويشتمل الإطار ٢-١ على ملخص لها، كما يلي:

• يغطي البُعد الأول البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية التي يوصي النظام البلدان الأعضاء بإنتاجها ونشرها. ومن المبادئ الأساسية للنظام ضرورة نشر تلك البيانات من أجل صياغة سياسات الاقتصاد الكلي وتحقيق الفعالية والشفافية في إدارة الاقتصاد. ويتناول هذا البعد نطاق تغطية البيانات ومدى دوريتها ودرجة حداتها.

الإطار ٢-١: الأبعاد الأربعة للنظام العام لنشر البيانات

المهنية. وتمثل شفافية الممارسات والإجراءات واحد من أهم عوامل خلق هذه الثقة. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بما يلي:

- نشر الشروط التي يتعين استيفاؤها لإنتاج الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك المتعلقة بسرية المعلومات التي يسهل معرفة أصحابها.
- تحديد المسؤولين داخل الحكومة الذين يمكنهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها.
- تحديد الجهات الوزارية المختصة بإصدار التعليقات المصاحبة للبيانات الإحصائية المنشورة.
- تقديم معلومات عما يتم من تعديلات، والإخطار المسبق بأهم التغييرات في المنهجية المتبعة.

٤- إتاحة الاطلاع العام على البيانات: يعتبر نشر الإحصاءات الرسمية سمة أساسية للإحصاءات كسلعة عامة. ومن المتطلبات الأساسية في هذا المجال إتاحة الاطلاع العام على هذه الإحصاءات بسهولة وعلى قدم المساواة. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بما يلي:

- نشر جداول مواعيد النشر المسبقة.
- نشر البيانات لكافة الأطراف المعنية في آن واحد.

١- البيانات: نطاق التغطية والدورية والحدثة: البيانات الاقتصادية والمالية الشاملة المنشورة في الوقت المناسب ضرورية لضمان شفافية أداء وسياسات الاقتصاد الكلي.

ولذلك يوصي النظام بنشر البيانات على النحو المبين في الجدول ٣-١.

٢- الجودة: يجب إعطاء أولوية قصوى لجودة البيانات. ويجب تزويد مستخدمي البيانات بمعلومات لتقييم الجودة ومدى تحسنها. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بما يلي:

- نشر وثائق عن المنهجية والمصادر المستخدمة في إعداد الإحصاءات.
- نشر تفاصيل العناصر والمطابقات مع البيانات ذات الصلة، وكذلك الأطر الإحصائية لدعم المضاهاة الإحصائية وضمان استناد الإحصاءات إلى أسس معقولة.

٣- موضوعية البيانات: لتحقيق غرض إتاحة المعلومات للاطلاع العام، يجب أن تحظى الإحصاءات الرسمية بثقة مستخدميها. وهذه الثقة بدورها تتحول إلى ثقة في موضوعية الجهاز الذي ينتج تلك الإحصاءات وفي كفاءته

مسؤول حكومي في منصب له صلاحيات تخوله الالتزام رسمياً نيابة عن البلد العضو باتخاذ الإجراءات اللازمة للمشاركة في النظام.

النظام وجودة البيانات

٢-٧ يتمثل الهدف الرئيسي للنظام في تحسين جودة البيانات. ويظهر مصطلح "الجودة" في النظام العام لنشر البيانات في سياقين منفصلين. فيستخدم في السياق الأول كصفة للبيانات، والعبارة المستخدمة في هذه الحالة هي "جودة البيانات". ويستخدم في السياق الآخر كأحد أبعاد النظام ذاته، ويشار إليه في هذه الحالة بمصطلح "الجودة".

٢-٨ ويمكن أن تحمل الجودة عدة معاني عندما يُنظر إليها كصفة للبيانات. فعلى سبيل المثال، يجوز اعتبار الجودة دالة لمدى فعالية البيانات في قياس الأرصد والتدفقات أو قياس مفاهيم معينة أخرى. وفي سياق هذا المفهوم للجودة، تكتسب مسألة الدقة في القياس أهمية كبيرة، وربما يكون ممكناً في بعض الحالات الحصول على تقديرات مباشرة لمدى دقة البيانات، مثل مقاييس نطاق التغطية لبيانات التعداد أو أخطاء المعاينة في بيانات المسوح. وقد تتركز الجوانب الأخرى لجودة البيانات في قابلية مقارنة سلاسل البيانات

- الالتزام باستخدام النظام العام لنشر البيانات كإطار لتطوير النظم الوطنية لإعداد ونشر البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية.
- تعيين منسق قطري للعمل مع خبراء صندوق النقد الدولي؛
- إعداد بيانات وصفية^١ يقوم الصندوق بنشرها في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات، بحيث تغطي ما يلي: (١) الممارسات الراهنة في مجال إعداد الإحصاءات ونشرها. (٢) خطط إجراء التحسينات في كل من الأبعاد الأربعة للنظام في الأجلين القصير والمتوسط.

٢-٥ يعلن صندوق النقد الدولي عن مشاركة البلد المعني في النظام العام لنشر البيانات من خلال نشر بياناته الوصفية في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.

٢-٦ ينبغي للبلدان الأعضاء التي ترغب في المشاركة في النظام العام لنشر البيانات إفادة مدير إدارة الإحصاءات بالصندوق بهذه الرغبة كتابةً. ويجب أن يُجري هذا الاتصال

^١ يتضمن إعداد البيانات الوصفية تحديث هذه البيانات عند إجراء أي تغييرات وتحسينات. ويتمثل أحد أهداف النظام في متابعة سير العمل في ظل تطبيق خطط التطوير الإحصائي مثلما ورد في قسم أهداف النظام العام لنشر البيانات (الفقرة ١-١١). ويساعد التحديث المنتظم للبيانات الوصفية في الوقت المناسب على تحديد الأولويات لاحتياجات تطوير النظام الإحصائي بأكمله مستقبلاً.

٢-١٣ يُستخدم مصطلح «النشر» للدلالة على كافة وسائل إتاحة البيانات للاطلاع العام ومنها ما يلي:

- إصدار الوثائق، مثل البيانات الصحفية والمطبوعات الدورية والمطبوعات الخاصة التي لا تصدر كجزء من سلسلة؛
- نشر الإحصاءات إلكترونياً — كنشرها باستخدام أقراص ممغنطة أو شرائط أو اسطوانات مدمجة أو عن طريق شبكة الإنترنت؛
- توفير الإحصاءات في صيغة طباعية أو إلكترونية وفقاً للطلبات المباشرة؛
- إتاحة الاطلاع على الإحصاءات من خلال النظم الآلية للاستعلام الهاتفي و/أو الفاكس.

٢-١٤ ويمكن لكل من هذه الوسائل القيام بدور في نظام نشر البيانات يستوفي احتياجات المستخدمين من البيانات والمؤشرات الموجزة في الوقت المناسب، فضلاً على مجموعات البيانات الكاملة. وينبغي أن تكفل خطط تطوير النظم الإحصائية مواصلة تطويع وسائل نشر البيانات لتلبية احتياجات المستخدمين الآخذة في التطور والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية.

أهم السمات التشغيلية للنظام العام لنشر البيانات

٢-١٥ تكون المشاركة في النظام العام لنشر البيانات على أساس طوعي، كما أشرنا آنفاً. ويمكن للبلدان الأعضاء التي تختار المشاركة في النظام أن تشرع في ذلك في أي وقت تشاء، وينبغي لها المباشرة بإبلاغ رغبتها إلى مدير إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي. ويحبذ للبلدان الأعضاء التي تنظر في احتمال المشاركة أن تسعى للحصول على المعلومات والإرشادات من خبراء الصندوق.

٢-١٦ وكما ورد آنفاً، تنطوي المشاركة في النظام على ما يلي: (١) الالتزام باستخدام النظام العام لنشر البيانات كإطار لتطوير النظم الإحصائية الوطنية لإعداد ونشر البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية؛ (٢) تعيين منسق قطني؛ (٣) إعداد بيانات وصفية ينشرها الصندوق لبيان ما يلي: (أ) الممارسات الراهنة في إعداد ونشر الإحصاءات، (ب) خطط تحسين هذه الممارسات في الأجلين القصير والمتوسط.

٢-١٧ ونظراً لوجود اختلافات كبيرة في هياكل النظم الإحصائية، لن يكون من الملائم وضع مبادئ توجيهية جامدة تتبعها جميع البلدان فيما يتعلق بالأساليب والطرائق المعنية بكافة جوانب المشاركة في النظام. غير أنه كقاعدة عامة تجدر مراعاة الاعتبارات التالية:

مع مرور الوقت أو على مستوى القطاعات، وربما أمكن في بعض هذه الحالات وضع مقاييس كمية للجودة.^٢

٢-٩ وحينما تُعتبر الجودة أحد أبعاد النظام العام لنشر البيانات فإنها تحمل معنى واحداً لا لبس فيه. ويتعلق هذا المعنى الثاني للجودة بالمعلومات المساندة التي تتوفر للمستخدمين بشأن البيانات والممارسات المتبعة في إنتاجها ونشرها. وفي هذا السياق، يجد المستخدمون أنه من المفيد الاطلاع على الوثائق المعنية بالمنهجية، والمعلومات المتعلقة بممارسات ضمان الجودة وسياسات النشر وخطط التحسينات.

٢-١٠ وعلى وجه التحديد، يحدد النظام العام لنشر البيانات ضمن أهدافه مسألة نشر الوثائق المعنية بالمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات وتفاصيل العناصر، والأطر الإحصائية، والمقارنات وعمليات المقارنة والمطابقات التي تدعم المضاهاة الإحصائية. وتستخدم البيانات الوصفية المعدة بموجب هذا النظام كأداة لمتابعة التحسينات في الجودة.

إنتاج البيانات وإعدادها ونشرها

٢-١١ يُعنى النظام العام لنشر البيانات بما يلي: (١) إنشاء نظم إحصائية تسمح بإعداد البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية الشاملة التي تتسم بنطاق تغطية ودورية وحدائية تتلاءم مع احتياجات مجتمع المستخدمين، (٢) نشر هذه البيانات للجمهور. ويتمثل الهدف الرئيسي للنظام العام لنشر البيانات في تحسين جودة البيانات التي تغطيها الأطر والمؤشرات الإحصائية الشاملة.

٢-١٢ ومن المعروف أن تحسين مستوى الحدائث في إعداد ونشر البيانات قد يأتي في كثير من الأحيان على حساب جودة البيانات، لذلك يعطي النظام العام لنشر البيانات الأولوية لتحسين جودة البيانات على مستوى حدائثها. ولا يوجد بوجه عام تعارض بين تحسين جودة البيانات وممارسات نشر البيانات المتسقة مع أهداف النظام فيما يخص موضوعية البيانات وإتاحتها لاطلاع مجتمع المستخدمين.

^٢ أعدت إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي "إطار تقييم جودة البيانات" (DQAF)، بالتشاور مع الهيئات المعنية الوطنية والدولية الأخرى، وذلك ليُعنى ببعض الإحصاءات الاقتصادية الكلية المعنية. وتتضمن اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات وصفاً لهذا الإطار في الصفحة المرجعية لجودة البيانات.

التحسينات بما في ذلك المساعدة الفنية، والإطار الزمني اللازم لإدخال تلك التحسينات. وعلى وجه الخصوص، يجب بيان التحسينات المزمع إدخالها خلال العام التالي وفي غضون سنتين إلى خمس سنوات. وحيث ينشأ اعتقاد بأن الإجراءات التي اتُخذت مؤخراً عالجت مواطن القصور الأساسية، يجب أن توضح البيانات الوصفية الإجراءات المتخذة — مثل استخدام مسوح جديدة لدخل وإتفاق قطاع الأسر لأغراض مؤشرات أسعار المستهلكين، وتنفيذ توصيات وُضعت في إطار مساعدة فنية سابقة، وتنفيذ التوصيات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. وفي حالة اعتبار أنه ليس من الضروري إدخال أي تحسينات، يمكن الإشارة إلى ذلك ببساطة، ولكن من المفيد لمستخدمي البيانات أن تشمل البيانات الوصفية على بيان موجز لأسباب التوصل إلى هذا الاستنتاج.

• **التنسيق فيما بين الأجهزة:** يمثل التنسيق بين الأجهزة والوحدات المعنية عنصراً بالغ الأهمية في كافة جوانب المشاركة في النظام العام لنشر البيانات، ويتعين على البلد المشارك وضع آليات فعالة لضمان التنسيق بين الجهات المعنية بالأنشطة الإحصائية. ويتسم هذا التنسيق بالأهمية البالغة في صياغة رؤية استراتيجية للنظام الإحصائي في البلد المعني، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية، وضمان تحقيق أقصى درجات الاتساق بين مجموعات البيانات.

١٨-٢ ويجب أن ينظر البلد المشارك بعناية في مسألة اختيار المنسق القطري نظراً لأهمية دوره (راجع الملحق الرابع). وبينما تختلف الاعتبارات الملائمة لاختيار المنسق القطري من بلد إلى آخر، فمن الضروري أن يتوفر لديه الوقت الكافي لأداء دوره بكفاءة، لا سيما في المراحل المبكرة لعملية تعرف البلد على النظام العام لنشر البيانات.

١٩-٢ وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون المنسق من بين مسؤولي أحد الأجهزة المهيأة للاضطلاع بهذا الدور. ورغم أنه من الملائم ربط دور المنسق بفرد معين، فمن الضروري التسليم بأن الهدف من تسمية المنسق هو ضمان الكفاءة في أداء وظائف التنسيق المطلوبة.

٢٠-٢ ويُعزى السبب في التركيز على دور المنسق إلى ما تنطوي عليه المشاركة في النظام العام لنشر البيانات من التزام طويل الأجل بتحسين جودة البيانات، بما في ذلك ممارسات نشر البيانات. ويتطلب إحراز تقدم في هذه المجالات تحقيق الفعالية في التنسيق فيما بين الأجهزة المعنية بالإحصاءات

• **الالتزام باستخدام النظام العام لنشر البيانات كإطار للتطوير الإحصائي:** وتبدأ هذه العملية المتواصلة عند الشروع في المشاركة في النظام. وتجد البلدان المشاركة فائدة في التركيز على مجموعة الأنشطة اللازمة لضمان سير العملية بسلاسة. ومن أجل تيسير هذه العملية، يدعو النظام العام لنشر البيانات إلى وضع خطط لتحسين ممارسات إعداد ونشر البيانات وإعلان البيانات الوصفية التي تبين هذه الخطط باللوح الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.

• **تعيين منسق قطري:** يعمل هذا المنسق كمسؤول اتصال بين البلد العضو وخبراء الصندوق فيما يتعلق بكافة جوانب المشاركة في النظام العام لنشر البيانات وتطبيقها.

• **إعداد البيانات الوصفية عن الممارسات الراهنة:** يجب أن يكون وصف الممارسات والخطط الراهنة مناظراً لكل هدف من الأهداف الخاصة بأبعاد البيانات والجودة وإتاحة البيانات للاطلاع العام والموضوعية. ومن شبه المؤكد أنه يتعين مشاركة عدد من الأجهزة والوحدات في هذه الخطوة الأولية المهمة للمشاركة في النظام العام لنشر البيانات. لذلك يُطلب إلى المشاركين استخدام صيغة موحدة، ورد وصفها في الفصل الرابع، في إعداد البيانات الوصفية على النحو الذي يسمح بإبلاغها إلى الصندوق إلكترونياً.

• **وضع خطط لتطوير النظام الإحصائي في الأجلين القريب والمتوسط:** ينبغي للبلد العضو عند النظر في المشاركة في النظام العام لنشر البيانات أن يولي اهتماماً بالعمليات التي ستم من خلالها صياغة خطط التطوير. وينبغي في الوضع الأمثل أن يبدأ إعداد الخطط بوضع رؤية استراتيجية لتطوير النظام الإحصائي في البلد المعني على المدى الأبعد. ويمكن أن تشكل هذه الرؤية الأساس اللازم لوضع الخطط متوسطة الأجل. ومتى وُضعت الخطط متوسطة الأجل يمكن استخدامها كأساس لإعداد الخطط قصيرة الأجل.

وينبغي أن تتوفر في البيانات الوصفية المتاحة للإعلان على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات القدرة على وصف هذه الخطط متوسطة وقصيرة الأجل. وعلى وجه التحديد، يجب أن تشير هذه البيانات الوصفية إلى (١) خطط التحسين التي تعالج أوجه قصور محددة في ممارسات إعداد البيانات ونشرها؛ أو (٢) التحسينات التي نُفذت مؤخراً؛ أو (٣) إفادة من البلد المعني بعدم الحاجة إلى إجراء أي تحسين. وينبغي أن توضح الخطط مواطن القصور الرئيسية مقارنة بالأهداف المحددة في النظام العام لنشر البيانات فيما يخص كل من أبعاده الأربعة، والخطوات التي تُتخذ لمعالجتها، والموارد اللازمة لإجراء

ومن المهام الرئيسية الواجب تنفيذها خلال هذه المرحلة ما يلي: (١) التأكد من اطلاع المسؤولين في كافة الأجهزة المختصة اطلاقاً تاماً على متطلبات إعداد البيانات الوصفية والجوانب الأخرى للمشاركة في النظام؛ (٢) إبلاغ خبراء الصندوق أن البلد المعني قد وصل إلى الوضع الذي يستطيع عنده تكثيف جهوده في إعداد البيانات الوصفية؛ (٣) الاتصال بخبراء الصندوق بشأن القضايا الفنية؛ (٤) تسهيل العمل مع خبراء الصندوق لإعداد البيانات الوصفية؛ (٥) المساعدة في استكمال البيانات الوصفية عن طريق القيام، ضمن جملة أمور أخرى، بتسهيل التواصل مع المتخصصين في الأجهزة المنتجة للبيانات وفيما بينهم.

٢-٢٢ ولدى استكمال البيانات الوصفية وإعلانها على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات، يتولى المنسق مسؤولية إخطار خبراء الصندوق بأي تغييرات تطرأ عليها لإجراء التحديث الملائم في اللوحة الإلكترونية. وينبغي أن تشمل تلك الإخطارات بصفة خاصة على معلومات عن سير العمل في تنفيذ الخطط المتعلقة بالتحسينات. وينبغي للمنسق أيضاً التأكد من إجراء مراجعة فاحصة لكل البيانات الوصفية وتوثيق دقتها مرة واحدة في السنة على الأقل.

داخل البلد المعني، وبين هذه الأجهزة من جهة وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى. وينسحب هذا المنهج المنسق أيضاً على العلاقات مع الجهات متعددة الأطراف والثنائية الأخرى التي تقدم المساعدة الفنية في مجال الإحصاءات.

٢-٢١ ويحظى البلد المشارك بمطلق الصلاحية في اختيار الجهاز والمسؤول اللذان يتوليان مهمة التنسيق. ويتعين أن يراعي كل بلد ظروفه الخاصة والعلاقات بين الأجهزة الإحصائية عند اتخاذ قرار الاختيار. والقرار الأساسي الذي يتعين اتخاذه يتعلق بما إذا كان المنسق سيعنى بالعمل الأساسي المقترن بالمشاركة في هذا النظام أم أنه من المتوقع أن يعمل كمجرد مسؤول اتصال بين البلد والصندوق. ويمكن للاعتبارات التالية أن تسهم في اختيار المنسق:

- من أهم أدوار منسق النظام العام لنشر البيانات أنه يعمل كشريك رئيسي في الحوار مع خبراء الصندوق بشأن جميع القضايا المتعلقة بالمشاركة في النظام وتطبيقه. ويجوز أن يُطلب إلى المنسق في المرحلة الأولى التأكد من فعالية تنظيم مشاركة البلد في النظام. وقد تنطوي مهامه في هذه المرحلة على تسهيل الاتصالات مع خبراء الصندوق.
- ومن الناحية العملية، فإن جهود التنسيق تبلغ أعلى مستوياتها في بداية مشاركة البلد المعني في النظام.

ثالثاً- أبعاد النظام العام لنشر البيانات

٣-١ يعرض هذا الفصل الاصطلاحات المستخدمة في النظام العام لنشر البيانات ويصف الأبعاد الأربعة لهذا النظام، و«الممارسات السليمة» لكل من هذه الأبعاد.

الاصطلاحات المستخدمة في النظام العام لنشر البيانات

٣-٢ يستخدم النظام العام لنشر البيانات المصطلحات الفنية التالية:

- **البعد:** ويشير إلى واحد من الأبعاد الأربعة في هذا النظام — وهي البيانات، والجودة، والموضوعية، وإتاحة الاطلاع العام. وي طرح كل بعد رؤية متعمقة لمدى فعالية النظام الإحصائي في تحقيق أهدافه. ويتعلق بعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات بالمنتجات الإحصائية، بينما تتعلق الأبعاد الثلاثة الأخرى بشروط إعداد تلك المنتجات ونشرها من منظور المستخدم. ويستند مفهوم الأبعاد في النظام العام لنشر البيانات إلى تحديد الممارسات التي تكفل ارتفاع مستوى البيانات المنتجة، ويحدد النظام ما بين ممارستين وأربع ممارسات لكل من هذه الأبعاد (راجع الإطار ٢-١). وبالتالي فإن هذه الأبعاد هي وسائل لتسهيل تصنيف الممارسات ذات الأهمية بصفة خاصة لتعزيز جودة البيانات، وهي غاية النظام العام لنشر البيانات. وقد تم تحديد الممارسات المعينة المقترنة بكل قطاع بالرجوع إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة.

- **الإطار الشامل:**^١ هو المنهج الإحصائي المتكامل الذي يوفر مقاييس متعارف عليها للتطورات في قطاع الاقتصاد الكلي. ولكل إطار شامل إطار أساسي، ويتضمن اثنان منها إشارة للتوسعات المحبذة. وينبغي النظر إلى هذه التوسعات المحبذة كأولويات أقل إلحاحاً عندما تعاني الأجهزة الإحصائية من النقص الشديد في الموارد.
- **الإطار الأساسي:** هو مجموعة البيانات الرئيسية في الإطار الشامل لقطاع الاقتصاد الكلي. ويعرض طريقة

- لتنظيم البيانات تعتبر ذات فائدة خاصة لأغراض التحليل الاقتصادي. ولكل إطار أساسي سمات فنية متميزة تتعلق بمستلزمات البيانات في القطاع الاقتصادي الكلي المعني.
- **فئة البيانات:** وتشير إلى البيانات التي تعتبر ذات أهمية خاصة في حد ذاتها. وهناك بعض فئات البيانات تمثل عناصر للأطر الأساسية بينما هناك فئات أخرى قائمة بذاتها. وبالنسبة لقطاعات الاقتصاد الكلي توجد مؤشرات أساسية في كل فئة من فئات البيانات، وهناك فئات و/أو عناصر محبذة، في معظمها. وكما هو الحال بالنسبة للتوسعات المحبذة في الأطر الشاملة، ينبغي النظر إلى الفئات المحبذة كأولويات أقل إلحاحاً عندما تعاني الأجهزة الإحصائية من النقص الشديد في الموارد.
- **المؤشر الأساسي:** ويشير إلى (١) مؤشر للإطار الشامل؛ أو (٢) مؤشر متابعة إضافي؛ أو (٣) مؤشرات أخرى ذات صلة بقطاع الاقتصاد الكلي. وهناك مؤشر أو أكثر من هذه الأنواع في كل قطاع اقتصادي.
- **العنصر الأساسي:** ويشير إلى مجموعات البيانات التي يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعدادها ونشرها لكل فئة من فئات البيانات الاجتماعية-الديمقراطية الأربعة.

وفيما يلي وصف للأبعاد الأربعة للنظام العام لنشر البيانات — وهي البيانات والجودة والموضوعية وإتاحة الاطلاع العام.

بعد البيانات

هيكل بعد البيانات

٣-٣ يُستخدم الهيكل الهرمي في وصف بعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات. ويتم التمييز في المرحلة الأولى بين قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة والبيانات الاجتماعية-الديمقراطية. ويلي ذلك تصنيف البيانات الاقتصادية والمالية ضمن أحد قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة (القطاع الحقيقي وقطاع المالية العامة والقطاع المالي والقطاع الخارجي)، وتقسيم البيانات الاجتماعية-الديمقراطية إلى أربع فئات

^١ لا يوجد إطار شامل للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية.

مجال البيانات الاجتماعية-الديمغرافية، وذلك بمعدلات الدورية ومستويات الحدائة الملائمة لظروف كل بلد مشارك في النظام.

٣-٨ ورغم ضرورة تركيز غالبية البلدان المشاركة أولاً على إنتاج بيانات عالية الجودة في المجالات الأساسية قبل تخصيص موارد كبيرة للنهوض بالمجالات المحبذة، فقد ترغب بعض البلدان في إعطاء أولوية أكبر للنهوض بمجالات محبذة معينة لما لها من أهمية خاصة في عمليات التحليل أو صنع السياسات.

٣-٩ ويعرض القسم (أ) في الجدول ٣-١ الأهداف العامة لتطوير الأطر الشاملة على المدى البعيد بالنسبة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي، كما يعرض معدل الدورية ومستوى الحدائة الموصى بهما بهدف إعداد ونشر مجموعات كاملة نسبياً من المعلومات. وتتمثل غاية كل إطار في تحقيق أوسع نطاق تغطية ممكن باستخدام إطار إحصائي ملائم (يشار إليه أحياناً باسم «الإطار التحليلي») ونظام للتصنيف.

٣-١٠ ويعرض القسم (أ) في الجدول ٣-١ أمثلة توضيحية للمجملات والأرصدة التي يمكن إعادها ضمن الأطر الشاملة، ولكن الهدف الأساسي هو إعداد مجموعات بيانات كاملة وليس مؤشرات محددة. ويشدد النظام على استخدام المبادئ التوجيهية الدولية في مجالات معينة من إحصاءات الاقتصاد الكلي. ويقدم الملحق الثاني قائمة بهذه المبادئ التوجيهية.

٣-١١ وعلاوة على ذلك، يعرض القسم (أ) في الجدول ٣-١ مجموعة من الأهداف ذات الصلة بالحسابات القومية (القطاع الحقيقي)، وعمليات الحكومة المركزية (قطاع المالية العامة)، ومسح شركات الإيداع (القطاع المالي)، وميزان المدفوعات (القطاع الخارجي). ويحبذ التوسع في نطاق التغطية في قطاع المالية العامة ليشمل عمليات الحكومة العامة أو القطاع العام، كما يحبذ التوسع في نطاق التغطية في ميزان المدفوعات ليشمل وضع الاستثمار الدولي. ولا يوجد إطار شامل للبيانات الاجتماعية-الديمغرافية بسبب التنوع الكبير للمجالات التي تغطيها هذه البيانات.

٣-١٢ ويحدد القسم (ب) في الجدول ٣-١ فئات البيانات لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة، ويحدد المؤشرات الأساسية لكل قطاع كما يلي: (١) مؤشرات للأطر الشاملة — إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي للحسابات القومية، ومجملات الحكومة المركزية لعمليات الحكومة المركزية، ومجملات النقود بمعناها الواسع، ومجملات الائتمان في حالة مسح شركات الإيداع، ومجملات ميزان المدفوعات في حالة

للبيانات (السكان والصحة والتعليم والفقير)، مع تحديد العناصر الأساسية لكل فئة وتعيين التوسعات المحبذة في بعض منها.

٣-٤ ويجري في المرحلة التالية التمييز بين الأطر الشاملة وفئات البيانات والمؤشرات في بيانات كل من قطاعات الاقتصاد الكلي. ويلي ذلك تعيين إطار أساسي لكل من الأطر الشاملة، ويحدد أيضاً التوسع المحبذ في الإطار الأساسي لقطاعين من قطاعات الاقتصاد الكلي.

٣-٥ ويلي ذلك تعيين فئات البيانات في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي وتحديد المؤشرات الأساسية لكل منها — وتحدد التوسعات المحبذة في بعض فئات البيانات المذكورة. وهناك توافق مباشر بين النظام العام لنشر البيانات و ٢٣ مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية للألفية الجديدة البالغ عددها ٣٥ مؤشراً، معظمها في القطاع الاجتماعي-الديمغرافي. وفي المرحلة الأخيرة، ينظر إلى البيانات من ثلاث زوايا مستقلة — وهي نطاق تغطيتها، ومدى دوريتها، ودرجة حدائتها.

٣-٦ ولا تمثل مواصفات بعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات والواردة في الجدول ٣-١ (في نهاية هذا الفصل) أي متطلبات أو شروط محددة يجب مراعاتها للمشاركة في النظام. وهي بالأحرى أهداف للممارسة السليمة يتعين بلوغها بمرور الوقت. وينبغي للبلد المشارك الإشارة في بياناته الوصفية إلى خطته في الأجلين القصير والمتوسط المتعلقة بتحقيق أهداف الممارسة السليمة المذكورة. وعند وضع هذه الخطط، يوصى بإعطاء الأولوية القصوى للأطر الأساسية والمؤشرات الأساسية. وعلاوة على ذلك، يوصى بإعطاء الأولوية التالية للتوسعات المحبذة الواردة في الجدول ٣-١. ويحدد الجدول ٣-١ فئات بيانات معينة ليتم نشرها على أساس «الأهمية النسبية».

نطاق التغطية

٣-٧ وبالنسبة لتغطية مجموعات البيانات، يركز النظام العام على البيانات التي تعتبر بالغة الأهمية في تقييم الأداء والسياسات في أربعة من قطاعات الاقتصاد الكلي — وهي القطاع الحقيقي، وقطاع المالية العامة، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي — والبيانات الاجتماعية-الديمغرافية الكاملة التي تلقي ضوءاً على التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي. ويعالج النظام العام لنشر البيانات مسائل إعداد ونشر مجموعة كاملة من البيانات من خلال ما يلي: (١) عرض أهداف إعداد ونشر الأطر الشاملة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة (٢) التوصية بإعداد ونشر مؤشرات لهذه القطاعات الأربعة وإعداد ونشر العناصر الأساسية في

٣-١٧ وعادة ما يكون التعبير عن معدل الدورية بتقسيمات التقويم. وبالنسبة لبيانات التدفقات، فإن البيانات المعدة بفواصل زمني يقارب ثلاثين يوماً، مثلاً، عادة ما تمثل شهراً تقويمياً. وتعد بيانات الأرصدة اعتباراً من نقطة زمنية معينة، وعادة ما تكون في نهاية أسبوع أو شهر أو ربع سنة أو سنة.

٣-١٨ وبالنسبة لتوصيات الدورية المبينة في الجدول ٣-١، فهي تقوم على أساس أطول فاصل زمني ممثل بمشاهدة بيانات واحدة في حالة بيانات التدفقات، وعلى أساس أطول فترة زمنية بين مشاهدين بالنسبة لبيانات الأرصدة. ويوصي النظام بمعدل دورية سنوي للأطر الشاملة ما عدا في حالة مسح شركات الإيداع حيث استقرت الممارسة السليمة المعمول بها في طائفة واسعة من البلدان على اتباع معدل دورية شهري.

٣-١٩ وترد توصيات بشأن فئات البيانات والمؤشرات بمعدلات دورية تقوم على الممارسة السليمة المعمول بها حالياً في مختلف البلدان. ويوصي النظام بمعدل دورية سنوي لمجملات الحسابات القومية ودين الحكومة المركزية وميزان المدفوعات، لكنه يحدد معدل الدورية ربع السنوي.

٣-٢٠ وربما يلزم تفسير بعض الأمور المتعلقة بالدورية. فعلى سبيل المثال، رغم أن ربع السنة يعتبر عادة ثلاثة أشهر، فإن البيانات التي تغطي فترات زمنية متتالية مجموعها ١٣ أسبوعاً تعتبر بيانات ربع سنوية. ويمكن أن تغطي البيانات السنوية سنة تقويمية أو سنة مالية مع اختلاف تاريخ بداية السنة.

الحدائثة

٣-٢١ تشير الحدائثة إلى الفترة المنقضية بين نهاية الفترة المرجعية (أو التاريخ المرجعي) وتاريخ نشر البيانات. وتستند الحدائثة إلى عناصر عديدة منها بعض العناصر التي ترتبط بالترتيبات المؤسسية، مثل إعداد التعليقات المصاحبة للبيانات وعملية الطباعة.

٣-٢٢ ومع الإقرار بتنوع البلدان التي يغطيها النظام، يعرض الجدول ٣-١ أهداف الحدائثة على أساس نطاقات زمنية. ويتوافق الطرف الأقصر في نطاق الحدائثة عموماً مع اشتراطات الحدائثة بموجب المعيار الخاص لنشر البيانات لمجموعة البيانات، بينما يعكس الطرف الأطول في هذا النطاق الممارسات السليمة على مستوى مجموعة كبيرة من البلدان.

٣-٢٣ كذلك يُعبر أقصر نطاق للحدائثة عن أفضل الممارسات الراهنة، وهي أهداف ملائمة للبلدان التي ترغب في استخدام

ميزان المدفوعات؛ (٢) مؤشرات إضافية تسمح بمتابعة الأطر الأساسية في كل من الأطر الشاملة؛ (٣) مؤشرات أخرى ذات صلة بالقطاع المعني تكون غالباً في شكل متغيرات الأسعار، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويحدد عرض مجملات و/أو عناصر إضافية في حالة فئات معينة من البيانات.

٣-١٣ ويعرض القسم (ج) في الجدول ٣-١ الفئات الأربعة للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية. ويحدد العناصر الأساسية لكل فئة، كما تشمل كل فئة على توسعات محبذة. ويحدد هذا القسم أيضاً مؤشرات أهداف التنمية للألفية الجديدة ذات الصلة بكل فئة من فئات البيانات.

٣-١٤ وبينما تقوم الأجهزة القومية الرسمية بإنتاج معظم البيانات التي يدعو النظام العام لإنتاجها، يسمح النظام بإدراج بعض فئات البيانات التي تنتجها المؤسسات الخاصة (على الأقل في بعض البلدان)، حيث تقوم الجهات الرسمية بإعادة نشر تلك البيانات. وتنصب مبررات إدراج البيانات التي تعدها الجهات الخاصة في صالح الحصول على صورة أوضح للاقتصاد وتغطية أكثر اتساقاً بين مختلف البلدان. غير أن إدراج تلك البيانات يقتضي بعض المواءمة في مسؤوليات الأجهزة (الناشرة) الرسمية فيما يتعلق ببعض عناصر إتاحة البيانات للجمهور والموضوعية وجودة البيانات.

الدورية

٣-١٥ تشير الدورية إلى مدى تواتر إعداد البيانات. وهناك عوامل عديدة تحدد معدل الدورية الذي يوصي به النظام العام بالنسبة لمجموعة معينة من البيانات ومنها احتياجات التحليل وسهولة المشاهدة أو إعداد البيانات. ورغم أن هذه العوامل ليست واحدة في جميع البلدان بالنسبة لمجموعات محددة من البيانات، فإن هناك اتفاق واسع النطاق من الناحية العملية على الممارسة السليمة المتعلقة بأعلى درجات التواتر في إعداد البيانات ضمن الأطر الشاملة والعديد من المؤشرات في النظام العام لنشر البيانات.

٣-١٦ وحيث إن النظام العام لنشر البيانات يقر بالحاجة إلى فترة أطول لإعداد ونشر مجموعات كاملة من البيانات، فإن معدل الدورية الموصى به للأطر الشاملة يكون في حالات عديدة أكبر من المعدل الموصى به للمؤشرات؛ ويتساوى معدل الدورية للأطر الشاملة والمؤشرات في عدد من الحالات ولكن مع تحديد مستويات حدائثة مختلفة لكل منها.

لعام ١٩٩٥ (ESA 1995)^٢ أكثر المبادئ التوجيهية الدولية المستخدمة في إعداد الحسابات القومية. ولإعداد الحسابات القومية ربع السنوية، ينبغي للبلدان استخدام دليل الحسابات القومية ربع السنوي^٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي. ومن المتعارف عليه أنه يجب على كل بلد تصميم مساره الخاص في إعداد الحسابات القومية استناداً إلى هيكله الاقتصادي والمؤسسي، واحتياجاته التحليلية واحتياجاته على صعيد السياسات، وموارده البشرية والمالية.

٣-٢٨ ويقتصر إعداد مجموعات كاملة للحسابات القومية، كتلك الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، على عدد قليل من البلدان في الوقت الحالي. ولا تقتصر المجموعة الكاملة للحسابات على المجالات الرئيسية للاقتصاد ككل (إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الدخل القومي، وإجمالي الدخل المتاح، والادخار، وصافي الإقراض/ صافي الاقتراض)، وإنما تشمل كذلك على الحسابات الكاملة للمعاملات في القطاعات المؤسسية والميزانيات العمومية للاقتصاد ككل والميزانيات العمومية للقطاعات المؤسسية. وفي العديد من البلدان تفوق هذه الحسابات الكاملة الاحتياجات الراهنة لأغراض التحليل والسياسات و/أو يتعذر إعدادها اعتماداً على الموارد المتاحة.

٣-٢٩ لذلك لا يوصي النظام العام لنشر البيانات بأن تعد البلدان مجموعات كاملة من الحسابات القومية، وإنما يوصي بأن تحدد احتياجاتها الخاصة من الحسابات القومية في الأجل المتوسط، وأن تضع الخطط الواقعية لتطبيق الأجزاء الملائمة منها.

٣-٣٠ وبالنسبة للعديد من البلدان التي لا تزال في المراحل الأولى من تطوير الحسابات القومية، يمكن إعطاء الأولوية في الأجل المتوسط لإعداد المجالات الرئيسية للاقتصاد ككل وتحسين جودتها. ويمكن أن تشمل الأهداف الأطول أجلاً إعداد الحسابات القطاعية ذات الأهمية الخاصة. أما البلدان التي بلغت مراحل أكثر تقدماً في تطوير الحسابات القومية ولديها احتياجات أكثر تشعباً فيما يتعلق بالبيانات، فيمكنها إعطاء الأولوية في الأجل المتوسط لإعداد الحسابات القطاعية وميزانياتها العمومية.

^٢ مفوضية الجماعة الأوروبية-المكتب الإحصائي الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (بروكسل/ لكسمبرغ ونيويورك وباريس وواشنطن، ١٩٩٣): والمكتب الإحصائي الأوروبي («بيوروستات»). والنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (بروكسل/ لكسمبرغ: مكتب المطبوعات الرسمية للجماعات الأوروبية ١٩٩٦).

^٣ دراسة Adrian Bloem, Robert J. Dippelman, and Nils O. Maehle، دليل الحسابات القومية ربع السنوية: المفاهيم ومصادر البيانات والإعداد (واشنطن: صندوق النقد الدولي ٢٠٠١).

النظام العام لنشر البيانات كخطوة أولى للاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات، وقد لا تكون معايير الحداثة هذه ملائمة لجميع البلدان لا سيما في المدى القريب.

٣-٢٤ وفي جميع الأحوال، فإن مبدأ النظام يقتضي عدم محاولة إجراء تحسينات كبيرة في مستوى الحداثة، إذا كانت هذه التحسينات ستؤدي إلى التفريط بدرجة ملحوظة في جوانب أخرى لجودة البيانات. والأخرى أن يكون الهدف هو إجراء تحسينات تدريجية في مستوى الحداثة بمرور الوقت بحيث تتسق مع الحفاظ على الجوانب الأخرى لجودة البيانات وتحسينها.

٣-٢٥ وقد يتعذر إحراز أهداف الحداثة في بعض مجموعات البيانات. ففي حالة البيانات التي تستند إلى السجلات المحاسبية للحكومة والمؤسسات، قد تنشأ صعوبات خاصة بسبب الشهر أو ربع السنة الذي يجري فيه إقفال حسابات سنة الميزانية أو السنة المالية. ونتيجة لذلك، قد لا تتاح بيانات تلك الفترات بالسرعة التي تتوافر بها بيانات الفترات الأخرى. ومن بين العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الحداثة أيضاً الفروق في عدد الأيام (وأيام العمل) بين مختلف الشهور، وكذلك العطلات (التي تختلف من سنة إلى أخرى في بلدان عديدة). ولمواصلة المناقشة بشأن بُعد البيانات، يحدد القسم التالي الأطر الشاملة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي.

مواصفات الأطر الشاملة

القطاع الحقيقي — الحسابات القومية

٣-٢٦ يضم الإطار الشامل في حالة القطاع الحقيقي الإطار الأساسي للحسابات القومية. والهدف من ذلك هو إعداد ونشر بيانات تغطي أوسع نطاق ممكن من النشاط الاقتصادي. ويجب أن تتضمن البيانات الوصفية الممارسات الراهنة وخطط التوسع في نطاق التغطية. فعلى سبيل المثال، إذا لم تدرج مجالات إنتاج معينة في التقديرات المتاحة (كالإنتاج العسكري أو إنتاج المعادن) تجب الإشارة إلى هذه الممارسة، كما يجب إعداد ونشر خطط لتحسين نطاق التغطية. وإذا كان إنتاج القطاع غير الرسمي كبيراً، ينبغي وصف أساليب التقدير الحالية والإشارة إلى أي خطط تهدف إلى تحسينها.

٣-٢٧ ويوصى بالاسترشاد بالمبادئ التوجيهية المتفق عليها دولياً عند إعداد الحسابات القومية. ويمثل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (1993 SNA) والنظام الأوروبي للحسابات

٣-٣١ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر البيانات السنوية في الإطار الأساسي للحسابات القومية بمستوى حدثة يتراوح بين ١٠ و١٤ شهرا.

قطاع المالية العامة — عمليات الحكومة المركزية

٣-٣٢ يضم الإطار الشامل لقطاع المالية العامة إطارا أساسيا يعني بعمليات الحكومة المركزية وتوسع محبذ بالنسبة لعمليات الحكومة العامة أو القطاع العام.

٣-٣٣ وبالنسبة للإطار الأساسي لعمليات الحكومة المركزية، ينصب تركيز النظام العام لنشر البيانات على إنتاج ونشر بيانات شاملة عن المعاملات وعن الدين، ويشدد النظام على ما يلي: (١) تغطية جميع وحدات الحكومة المركزية؛ (٢) استخدام إطار تحليلي ملائم؛ (٣) إعداد مجموعة كاملة من التصنيفات المفصلة.

٣-٣٤ وينبغي إعداد جداول مستقلة ضمن الإطار الشامل لمعاملات الحكومة المركزية ولدين الحكومة المركزية. وينبغي أن تتضمن هذه الجداول جميع وحدات الحكومة المركزية. وتتألف هذه الوحدات مما يلي: (١) جميع الوزارات والأجهزة والوحدات الأخرى المدرجة بمعاملاتها في ميزانية الحكومة المركزية؛ (٢) جميع الوحدات التي يكون حجم مواردها الذاتية أو مصادر التمويل المباشر فيها كبير مقارنة بحجم الميزانية (وحدات خارج الميزانية)؛ (٣) صناديق الضمان الاجتماعي العاملة على المستوى القطري.

٣-٣٥ وفي تصنيف وحدات الحكومة المركزية، يمكن الاستناد إلى تعاريف قطاع الحكومة الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، أو في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ (GFSM 1986)، أو دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001).^٤ ويجوز تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى قطاعات فرعية عن طريق معاملة صناديق الضمان الاجتماعي كقطاع فرعي مستقل أو دمج صناديق الضمان الاجتماعي إلى المستوى الحكومي الذي تعمل فيه. وعادة ما يفضل هذا التقسيم القطاعي الأخير لأغراض تحليل المالية العامة، لا سيما عندما تحقق صناديق الضمان الاجتماعي فوائض أو حينما تواجه عجزا. وينبغي أن توفر البيانات الوصفية المعدة للأطر الشاملة وصفا للتغطية المتاحة لأكثر قدر من المقاييس المنشورة حاليا وخطط توسيع نطاق هذه التغطية عند الضرورة.

٣-٣٦ ويوصي النظام العام لنشر البيانات باستخدام إطار تحليلي ملائم في تحديد وعرض بيانات معاملات الحكومة المركزية، ولكنه لا يوجب استخدام إطار بعينه. ويمكن استخدام

أي تعاريف محددة تحديدا كاملا لمجملات الإيرادات والنفقات (المصرفيات) والبنود الموازنة في البلد المعني، مثل الحساب الجاري والعجز الكلي أو فوائض حساب التشغيل وصافي الإقراض/ الاقتراض. ويوصي النظام باستخدام الإطار والتعاريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ أو في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١.

٣-٣٧ وفي حالة استخدام إطار تحليلي مختلف، تجدر الإشارة في البيانات الوصفية إلى ماهية الاختلاف في المجملات الرئيسية والبنود الموازنة مقارنة بهذين الدليلين. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تستند خطط تحسين الإطار التحليلي إلى التوصيات الواردة في هذين الدليلين، على أن يتم إدراجها في البيانات الوصفية.

٣-٣٨ وينبغي أن تشمل البيانات المنشورة على تصنيفات مفصلة للمجملات الرئيسية في الإطار التحليلي. ويوصي النظام بإدراج تقسيمات لما يلي على وجه الخصوص: (١) الإيرادات الضريبية وغير الضريبية؛ (٢) المصرفيات حسب تصنيفها الوظيفي (أي حسب الغرض)؛ (٣) المصرفيات حسب نوعها الاقتصادي، مع تحديد أهم عناصر المصرفيات الجارية والمصرفيات الرأسمالية؛ (٤) التمويل. وينبغي للبلدان التي تطبق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ أن توفر تقسيما لكل من الإيرادات والمصرفيات، وصافي اقتناء الأصول غير المالية، وصافي اقتناء الأصول المالية، وصافي تحمل الخصوم.

٣-٣٩ وينبغي أن تميز بيانات التمويل كلما أمكن بين التمويل المحلي والتمويل الخارجي على أساس الإقامة — وتصنيف بيانات التمويل المحلي بين تمويل من الجهاز المصرفي وتمويل من مصادر أخرى. ويجب استكمال بيانات التمويل بالتقسيم حسب الأداة المالية و/أو العملة المقوم بها، وذلك حسب الأهمية النسبية.

٣-٤٠ وللتصنيف حسب الإقامة جدوى من الناحية التحليلية، كما أنه يعزز الاتساق بين بيانات المالية العامة وبيانات ميزان المدفوعات. وقد يصعب إعداد التقسيم حسب الإقامة في البلدان التي تنطوي عمليات تمويل القطاع الحكومي فيها على إصدار أوراق مالية. وفي مثل هذه الحالات، يكون التقسيم الأساسي لعملية التمويل حسب العملة المقوم بها أو حسب نوع الأداة المالية، ولكن ينبغي مع ذلك بذل الجهود للتقسيم حسب الإقامة. وينبغي أن توضح البيانات الوصفية التصنيفات الجارية التي يتم إنتاجها ونشرها والخطط الرامية إلى تحسين هذه التصنيفات.

٣-٤١ وينبغي أن تكون بيانات دين الحكومة المركزية شاملة وأن تتضمن خصوم كافة الوحدات المؤسسية التي تشكل جزءا

^٤ صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (واشنطن ٢٠٠١).

٣-٥٥ وينبغي أن يكون الإطار التحليلي وتصنيفات بيانات الحكومة العامة ماثلة للإطار التحليلي وتصنيفات بيانات الحكومة المركزية، وإن كان من المتعارف عليه أن البيانات المتعلقة بحكومات الولايات (في الأنظمة الاتحادية) والحكومات المحلية قد لا تتوافر بنفس درجة التفصيل التي تتوافر بها بيانات الحكومة المركزية. وينبغي أن تشمل بيانات المؤسسات العامة على بيانات الاقتراض الكلي وتفاصيل التمويل.

٣-٦٦ ويوصي النظام العام بنشر بيانات سنوية عن عمليات الحكومة المركزية والحكومة العامة أو القطاع العام بمستوى حدائة يتراوح بين ٦ إلى ٩ أشهر.

القطاع المالي — مسح شركات الإيداع

٣-٧٧ الإطار الشامل للقطاع المالي هو الإطار الأساسي المتعلق بمسح شركات الإيداع. وهدف هذا الإطار الأساسي هو إعداد ونشر بيانات شاملة تركز على ما يلي: (١) تغطية جميع شركات الإيداع (المؤسسات المصرفية ومؤسسات تلقي الودائع الأخرى): (٢) استخدام إطار تحليلي ملائم؛ (٣) وضع تصنيفات للأصول والخصوم الخارجية، وللائتمان المحلي موزعا حسب القطاع، وعناصر الخصوم النقدية (السيولة) وغير النقدية.

٣-٨٨ وبموجب النظام العام لنشر البيانات، يتمثل نطاق التغطية الملائم في مجموعة المؤسسات المالية التي تشمل خصومها مقياس (مقاييس) النقود الأكثر شيوعا في التحليل النقدي. وتعرف شركات الإيداع في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي دليل الإحصاءات النقدية والمالية^٦ بأنها تضم جميع المؤسسات المالية التي عليها التزامات في شكل ودائع و/أو بدائل قريبة من الودائع حيثما تكون هذه الودائع أو بدائلها مدرجة في المقاييس الوطنية للنقود بمعناها الواسع. ولا يركز نطاق التغطية على مجموعة مؤسسات فقط، بل أيضا على المقياس القطري للنقود. ويشمل نطاق التغطية البنك المركزي وجميع شركات الإيداع الأخرى.

٣-٩٩ ويشتمل مقياس النقود بمعناها الواسع عادة على الودائع القابلة للتحويل؛ والودائع لأجل، والودائع الادخارية، والودائع الثابتة؛ والمشاركات في صناديق الاستثمار المشترك في سوق المال؛ والأوراق المالية قصيرة الأجل، مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول ذات الخصائص الماثلة للودائع.

من الحكومة المركزية. وينبغي إدراج جميع الخصوم التي تأخذ شكل أوراق مالية وقروض وودائع. ويتعين أيضا إعداد ونشر بيانات ديون الوحدات الأخرى المضمونة من الحكومة المركزية حينما يكون مقدار هذه الديون كبيرا. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بأن تقدم البلدان تقسيما للدين حسب العناصر الأجنبية والمحلية وفقا للإقامة. ويوصي النظام العام كذلك بإجراء تقسيمات أخرى للدين حسب نوع حائز سند الدين أو نوع أداة الدين.

٣-٤٢ ويحدد تصنيف الدين وتعريفه حسب المبادئ التوجيهية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، أو إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها^٥ (للدين الخارجي)، أو المبادئ التوجيهية الإقليمية. وينبغي أن يشار في البيانات الوصفية إلى استخدام هذه المبادئ التوجيهية أو خط استخدامها.

٣-٤٣ ويحدد التوسع في إعداد بيانات عمليات الحكومة العامة أو القطاع العام في الإطار الشامل لقطاع المالية العامة، لا سيما في البلدان (ذات الهياكل الاتحادية) التي تكون فيها عمليات حكومة الولاية والحكومة المحلية و/أو عمليات المؤسسات العامة مهمة لتحليل المالية العامة. ويشجع النظام العام لنشر البيانات جميع البلدان على وضع مقاييس ملائمة وشاملة للحكومة العامة على المدى البعيد، مع إعطاء الأولوية عادة لتحسين بيانات الحكومة المركزية في البلدان التي يوجد بها قصور في بيانات الحكومة المركزية من حيث نطاق التغطية أو الإطار التحليلي أو الجودة.

٣-٤٤ ويغطي قطاع الحكومة العامة جميع الوحدات الحكومية (بما في ذلك نظم الضمان الاجتماعي) سواء كانت تعمل على المستوى المركزي أو على مستوى الولاية/الإقليم/المنطقة أو المستوى المحلي. وهناك عدة سبل لتعريف القطاع العام، فقد يشمل قطاع الحكومة العامة والشركات غير المالية (القطاع العام غير المالي) أو قد يشمل أيضا بعض المؤسسات المالية العامة (كبنوك التنمية). ونطاق التغطية المفضل هو القطاع العام غير المالي. وينبغي أن تركز التوسعات المحبذة على عمليات القطاع العام في البلدان التي يكون فيها القطاع العام (أيما كان تعريفه) هو نقطة التركيز الأساسية لأغراض التحليل والسياسات. وقد يكون قطاع الحكومة العامة أكثر ملاءمة لهذا الغرض في بلدان أخرى.

^٥ صندوق النقد الدولي وجهات أخرى، إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (واشنطن ٢٠٠٣).

^٦ صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات النقدية والمالية (واشنطن ٢٠٠٠).

٣-٥٥ ويوصي النظام بإعداد البيانات وفق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣-٥٦ ويتمثل الهدف العام لإعداد ونشر بيانات ميزان المدفوعات في إنتاج جميع العناصر المعيارية الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات التي لها صلة بظروف البلد المعني. وينبغي التمييز بين كل من المعاملات الجارية والرأسمالية والمالية. وتشتمل العناصر التي يوصى النظام بنشرها ضمن الحساب الجاري على ما يلي: (١) واردات وصادرات السلع والخدمات؛ (٢) معاملات الدخل — أي متحصلات الدخل ومدفوعات الدخل المتعلقة بتعويضات العاملين ودخل الاستثمار، على أن يشمل الأخير الدخل من الاستثمار المباشر واستثمار الحافطة والاستثمارات الأخرى؛ (٣) المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بالتحويلات الجارية.

٣-٥٧ وينبغي أن يشتمل الحساب الرأسمالي على التحويلات الرأسمالية، حسب الأهمية النسبية، كما ينبغي أن يشتمل الحساب المالي على تحديد مستقل للمعاملات المرتبطة بكل من الاستثمار المباشر واستثمار الحافطة والمشتقات المالية والاستثمارات الأخرى والاحتياطيات.

٣-٥٨ ولإعطاء صورة كلية للدين الخارجي، يحدد إدراج تقسيمات إضافية لسندات الدين والقروض في استثمار الحافطة والاستثمارات الأخرى، على التوالي، حسب عملة الإصدار وحسب أجل الاستحقاق الأصلي (الأجل القصير من ناحية والأجل المتوسط والأجل البعيد من ناحية أخرى، باستخدام التصنيفات حسب أداة الدين).

٣-٥٩ وينبغي أن توضح البيانات الوصفية المتعلقة بميزان المدفوعات الممارسات الرهانة في إعداد ونشر البيانات والخطط الرامية إلى تطبيق الإطار التحليلي والتصنيفات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. وبالنسبة للبلدان التي لا تستخدم فيها دليل ميزان المدفوعات، ينبغي أن توضح في بياناتها الوصفية المنهجية المتبعة والخطط الرامية إلى اتساق بياناتها مع هذا الدليل.

٣-٦٠ ويحدد النظام العام لنشر البيانات التوسع في بيانات القطاع الخارجي مع «وضع الاستثمار الدولي» الذي يتزايد الاعتراف به كإطار مفيد يمكن استخدامه لتكوين صورة متكاملة عن رصيد الأصول والخصوم المالية الخارجية للبلد المعني.^٧ ويحدد النظام العمل على إعداد تفاصيل العناصر وفق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات — وهي الاستثمار

٣-٥٠ وفي البلدان التي تعد مقاييس متعددة للنقود، فإن نطاق التغطية، بموجب النظام العام لنشر البيانات، ينبغي أن يشمل المؤسسات التي يغطيها المقياس الأوسع نطاقاً. وفي هذه الحالات، من المفيد أيضاً أن تبين البيانات الوصفية ما إذا كانت هناك مؤسسات مالية أخرى عليها التزامات في شكل ودائع غير قابلة للتحويل أو بدائل قريبة من الودائع. ويمكن للبلدان التي تستخدم مقاييس للسيولة تشمل التزامات على القطاعات غير المالية (مثل أذون الخزانة الحكومية والأوراق التجارية الصادرة عن شركات) أن تصف في بياناتها الوصفية هذه المقاييس ونطاق التغطية المؤسسي.

٣-٥١ ويوصي النظام العام لنشر البيانات باستخدام الإطار الإحصائي الوارد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية لمسح شركات الإيداع. وينبغي نشر بيانات الأرصدة (الأصول والخصوم القائمة)، غير أنه من الممكن كذلك نشر بيانات المعاملات. وينبغي التمييز في الإطار التحليلي بين المراكز الخارجية والمحلية على أساس معيار الإقامة حسب التعريف الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣-٥٢ وينبغي نشر بيانات إجمالية عن الاستحقاقات القائمة على غير المقيمين والخصوم المستحقة لهم. وينبغي تصنيف الائتمان المحلي حسب القطاعات المدينة، وفي الوضع الأمثل ينبغي تحديد الاستحقاقات على الحكومة (الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية حسب الأهمية النسبية) والاستحقاقات على الشركات العامة غير المالية، والاستحقاقات على القطاع الخاص بشكل مستقل. وينبغي أن تشتمل البيانات المنشورة عن مقاييس النقود على تقسيمات حسب نوع الأداة النقدية، وينبغي كذلك نشر بيانات عن الالتزامات غير النقدية (مثل الأوراق المالية طويلة الأجل).

٣-٥٣ وينبغي إعداد مسح شركات الإيداع على أساس شهري إن يمثل هذا التواتر انعكاساً للممارسة السليمة في الوقت الراهن على مستوى طائفة واسعة من البلدان، ويجب نشره في غضون شهرين إلى ثلاثة أشهر من انتهاء الشهر المرجعي.

القطاع الخارجي — ميزان المدفوعات

٣-٥٤ يتألف الإطار الشامل للقطاع الخارجي من إطار أساسي يتعلق بميزان المدفوعات وتوسع محبذ لوضع الاستثمار الدولي. ويتمثل الهدف من الإطار الأساسي في إعداد ونشر بيانات شاملة عن المجملات الرئيسية والبنود الموازنة في ميزان المدفوعات، بما في ذلك، على سبيل المثال، واردات وصادرات السلع والخدمات، والميزان التجاري، والدخل والتحويلات، ورصيد الحساب الجاري، والاحتياطيات والمعاملات المالية الأخرى، والميزان الكلي، مع إضافة عناصر مفصلة حسب الأهمية النسبية.

^٧ صندوق النقد الدولي، وضع الاستثمار الدولي، مرشد لمصادر البيانات (واشنطن ٢٠٠٢): ويمكن الاطلاع على المرشد في العنوان الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sta/iip/guide/iipguide.pdf>

البلد المعني يعاني من قصور في الموارد ومواطن ضعف كبيرة في حساباته القومية السنوية ولم يحسن جودتها بعد (النطاق والتغطية والمنهجية)، فليس من المستحسن أن يقوم بإعداد تقديرات على أساس ربع سنوي حتى يطبق خطة لتحسين حساباته القومية السنوية. وينبغي إعطاء الأولوية في هذه الحالة لوضع برنامج بشأن تحديث سنة الأساس أو السنة المعيارية للحسابات القومية وتطبيق أحدث المعايير الدولية.

مؤشر | مؤشرات الإنتاج

٣-٦٥ يمثل مؤشر الإنتاج أو مؤشرات الإنتاج إذا كان ذلك أكثر ملاءمة، فئة البيانات التي يقصد بها متابعة النشاط الإنتاجي على أساس أكثر تواتراً. ويتوقف اختيار المؤشر (وأي من عناصره) أو اختيار مجموعة المؤشرات ذات الصلة على الهيكل الاقتصادي للبلد المعني — الإنتاج الصناعي في بعض البلدان أو إنتاج السلع الأساسية (كالبترول مثلاً) في بلدان أخرى أو الإنتاج الزراعي في بلدان أخرى.

٣-٦٦ وينبغي أن يكون المؤشر أو المؤشرات المختارة هي ما يُستخدم في البلد المعني كمؤشر مفيد. فعلى سبيل المثال، لا يحدد للبلد الذي يعتمد أساساً على القطاع الزراعي ويعاني من قصور في الموارد ومن مواطن ضعف في حساباته القومية أن ينفق موارده المحدودة في إنشاء مؤشر للإنتاج الصناعي إلى أن يحسن جودة مؤشرات الزراعة، ويحسن بالتالي جودة حساباته القومية.

٣-٦٧ ولا يوصي النظام العام بنشر مؤشرات لمبيعات التجزئة أو الجملة كبديل لمؤشرات الإنتاج لأن مؤشرات المبيعات قد لا تتابع تطورات إجمالي الناتج المحلي بسبب أثر تراكم المخزونات أو سحبيها. ومع ذلك، فإذا كانت مؤشرات المبيعات تعتبر مهمة لأغراض التحليل، يمكن الإشارة إلى ذلك في البيانات الوصفية بالنسبة لمؤشر/مؤشرات الإنتاج.

٣-٦٨ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بوضع مقياس شهري لمؤشر الصناعة التحويلية أو مؤشر الإنتاج الصناعي. أما مستوى الحداثة في نشر مؤشرات الإنتاج الأخرى، فهي «حسب الأهمية النسبية» للهيكل الاقتصادي في البلد المعني ودورات الإنتاج فيه. فعلى سبيل المثال، قد لا يعبر المؤشر الشهري عن الإنتاج بشكل ملائم في بعض البلدان كتلك التي يكون الإنتاج الموسمي للمحاصيل فيها مهماً. ويوصي النظام بمستوى حداثة يتراوح بين ٦ و ١٢ أسبوعاً من نهاية الفترة المرجعية لجميع المؤشرات.

المباشر واستثمار الحافظة بما في ذلك تقسيمها إلى حصص الملكية والديون، والمشتقات المالية^٨ والاستثمارات الأخرى؛ والاحتياطات — ونشر عناصر الإطار حسبما كان ملائماً وممكناً.

٣-٦١ وينبغي نشر بيانات الإطار الأساسي لميزان المدفوعات وبيانات وضع الاستثمار الدولي على أساس سنوي وفي غضون ٦ إلى ٩ أسابيع من نهاية السنة المرجعية (السنة المالية أو السنة التقويمية). ولمواصلة المناقشة حول بعد البيانات، تحدد الفقرات التالية فئات البيانات والمؤشرات لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي.

مواصفات فئات البيانات والمؤشرات

القطاع الحقيقي

مجملات الحسابات القومية

٣-٦٢ تمثل مجملات الحسابات القومية فئة البيانات المناظرة للإطار الإحصائي الشامل في القطاع الحقيقي. والمؤشرات الأساسية لمجملات الحسابات القومية هي إجمالي الناتج المحلي على المستويين الاسمي والحقيقي (معدلة حسب الأسعار). ويحدد النظام العام لنشر البيانات إنتاج ونشر مؤشرات عن إجمالي الدخل القومي وتكوين رأس المال والادخار. ويوصي بإنتاج مؤشرات لمجملات الحسابات القومية على أساس سنوي ونشرها في غضون ٦ إلى ٩ أشهر من نهاية السنة التقويمية أو المالية حسب الأهمية النسبية. ويحدد إعداد ونشر مجملات الحسابات القومية على أساس ربع سنوي.

٣-٦٣ ولا يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر عناصر محددة في الحسابات القومية، لكنه يحدد تقسيم إجمالي الناتج المحلي حسب فئة الإنفاق الرئيسية أو حسب القطاع الإنتاجي (النشاط الاقتصادي) أو كليهما. وينبغي أن تكون التقسيمات إلى بنود العناصر هي التقسيمات اللازمة للبلد المعني.

٣-٦٤ ويحدد النظام العام لنشر البيانات تصنيف مجملات الحسابات القومية وفق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (أو ما يقابله على الصعيد الإقليمي). ويحدد النظام أيضاً إعداد تقديرات ربع سنوية لإجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك إذا كان

^٨ يرجع إدراج المشتقات المالية ضمن قائمة التقسيمات إلى نشر مطبوعة المشتقات المالية في عام ٢٠٠٠ كملحق للطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات: صندوق النقد الدولي، المشتقات المالية: ملحق الطبعة الخامسة (١٩٩٣) من دليل ميزان المدفوعات (واشنطن ٢٠٠٠).

مؤشرات الأسعار

٣-٦٩ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد مؤشر لأسعار المستهلكين على أساس شهري ونشره في غضون شهر إلى شهرين من نهاية الشهر المرجعي. ويحدد إعداد ونشر مؤشر لأسعار المنتجين بنفس معدل الدورية ومستوى الحداثة لمؤشرات أسعار المستهلكين.

٣-٧٠ ويحدد استخدام المبادئ التوجيهية الدولية الواردة في دليل مؤشر أسعار المستهلكين ودليل مؤشر أسعار المنتجين، أو استخدام المبادئ التوجيهية الإقليمية^٩.

مؤشر أسعار المستهلكين

٣-٧١ يحدد مؤشر أسعار المستهلكين، الذي يُشار إليه أحيانا باسم مؤشر أسعار التجزئة، ذلك الجزء من الاختلاف في مجمل إنفاق الأسر المعيشية مع الوقت والذي يمكن إرجاعه إلى تحركات الأسعار. ويضم مجمل الإنفاق المصروفات الموجهة إلى السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسر أو تدفع ثمنها أو تستخدمها للأغراض الاستهلاكية. ويقاس مؤشر أسعار المستهلكين عادة باستخدام مؤشر «لاسبير» لأسعار مجموعة ثابتة من بنود السلع والخدمات، يشار إليها غالبا باسم «السلة الثابتة» التي تمثل أوزانها الترجيحية حصص البنود في مجمل الإنفاق عن فترة تاريخية معينة، تكون سنوية بوجه عام.

٣-٧٢ ويمكن أن تقوم البلدان المعنية بإعداد مؤشرات متباينة، على سبيل المثال، من حيث نطاق التغطية الجغرافية، وفترة السكان المرجعية، ونطاق تغطية البنود. ووفقا للنظام العام لنشر البيانات، يجب أن تبين البيانات الوصفية خصائص المؤشر المستخدم على نطاق أوسع، مع الإشارة كذلك إلى مؤشرات أسعار المستهلكين الأخرى المعمول بها.

٣-٧٣ ولا يوصي النظام العام بنشر تفاصيل أي عنصر أو مؤشر فرعي. غير أن البنود الرئيسية في «تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض» (COICOP) الصادر عن الأمم المتحدة^{١٠} الموصى به أيضا في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، توفر إرشادات بشأن أنواع مجملات الإنفاق الاستهلاكي التي تتوافق مع المبادئ التوجيهية الدولية.

^٩ منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي وجهات أخرى، دليل مؤشر أسعار المستهلكين: النظرية والتطبيق (جنيف: منظمة العمل الدولية ٢٠٠٤) — ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/guides/cpi/index.htm>، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، وجهات أخرى، ودليل مؤشر أسعار المنتجين: النظرية والتطبيق (واشنطن: صندوق النقد الدولي ٢٠٠٤) — ويمكن الاطلاع عليه في العنوان الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sta/tegppi/index.htm>.

^{١٠} تصنيفات النفقات حسب الغرض (نيويورك، الأمم المتحدة ١٩٩٩). ويمكن الاطلاع على تصنيفات الأمم المتحدة في موقع الأمم المتحدة الإلكتروني: <http://unstats.un.org/unsd/pubs/gesgrid.asp>.

مؤشر أسعار المنتجين

٣-٧٤ يقيس مؤشر أسعار المنتجين ذلك الجزء من الاختلاف في مجمل ناتج المشروعات مع مرور الوقت والذي يمكن إرجاعه إلى تحركات أسعار السلع والخدمات المنتجة. وكلما اتسع نطاق تغطية مجمل الناتج ليشمل كل الإنتاج في الاقتصاد المعني مقوما بالأسعار التي يحصل عليها المنتجون، اقترب مؤشر أسعار المنتجين بدرجة أكبر من نطاق التغطية والتقييم حسب مؤشر أسعار الناتج في ذلك الاقتصاد.

٣-٧٥ ومن المفهوم بوجه عام أن مؤشر أسعار الجملة هو ذلك الجزء من الاختلاف في قيمة المعاملات من خلال أسواق التعامل بين المؤسسات أو قيمة المعاملات في أسواق الجملة عبر مدة زمنية، الذي يمكن إرجاعه إلى التحركات في أسعار السلع والخدمات المباعة أو المشتراة. وكلما اقتربت بيانات المعاملات من خلال أسواق الجملة من تغطية كل استهلاك المنتجين من السلع والخدمات غير الرأسمالية بأسعار الشراء في الاقتصاد المعني، اقترب مؤشر أسعار الجملة من نطاق التغطية والتقييم حسب مؤشر أسعار الاستهلاك الوسيط في ذلك الاقتصاد.

٣-٧٦ وبذلك يمكن أن تختلف مؤشرات الأنشطة الإنتاجية بين البلدان — على سبيل المثال، من حيث طبيعة ونطاق تغطية الاقتصاد وطريقة التقييم المستخدمة. ويجري بصفة عامة إعداد مؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار الجملة، مثلما هو الحال بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلكين، باستخدام صيغة مؤشر «لاسبير» اعتمادا على مجموعة ثابتة من البنود (أو «السلة») ومجموعة أوزان ترجيحية مناظرة عن فترة تاريخية (سنوية عموما). ويحدد النظام العام إعداد ونشر مؤشر أسعار المنتجين ولكنه يسمح بإعداد ونشر مؤشر أسعار الجملة ومؤشرات أسعار المنتجين الأخرى حسبما يلائم الهيكل الاقتصادي والاحتياجات الإحصائية للبلد المعني.

٣-٧٧ ولا يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد أي تفاصيل لعنصر أو لمؤشر فرعي، ولكن من الواضح أن البلدان قد تجد أنه من المفيد من الناحية التحليلية نشر تفاصيل المؤشر الفرعي الذي يوازي التقسيمات في مؤشرات الإنتاج الموصوفة أعلاه. وتستخدم مؤشرات أسعار المنتجين عادة كمخفضات في إعداد تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (بالقيمة الحقيقية). ويحدد النظام قيام البلدان بإعداد مؤشرات أسعار المنتجين من أجل تحسين جودة تقديرات حساباتها القومية وذلك مع أخذ مسألة نقص الموارد في الاعتبار. ومع ذلك، عادة ما يقتصر مؤشر أسعار المنتجين على الصناعات التحويلية. ولا ينبغي إعطاء الأولوية لهذا المؤشر في الاقتصادات التي يغلب عليها الإنتاج الزراعي.

إحصاءات الأجور. ويحذ النظام استخدام المفاهيم والتعاريف والتصنيفات الصادرة عن منظمة العمل الدولية. ويمكن الإشارة أيضاً إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الذي يتوافق مع تعاريف منظمة العمل الدولية.

العمالة

٣-٨٣ تعد بعض البلدان مقاييس متعددة للعمالة قد تستند إلى مسح بالعينة للأسر المعيشية أو الأفراد أو إلى مسح المؤسسات أو إلى سجلات الضمان الاجتماعي. أما المقياس المحدد وفقاً للنظام العام لنشر البيانات فينبغي أن يكون هو المقياس الأكثر استخداماً في البلد المعني.

٣-٨٤ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر بيانات العمالة على أساس «الأهمية النسبية». ويرجح أن يكون هذا المنهج ذا فائدة حيث لا تتوافر تغطية كاملة للسكان في المسوح أو السجلات الإدارية الأساسية نظراً لطبيعة الاقتصاد المعني (على سبيل المثال، عندما تقتصر البيانات الأساسية على السكان غير العاملين في القطاع الزراعي). وتشتمل مؤشرات أهداف التنمية للألفية الجديدة على حصة النساء في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي. لذلك يوصي النظام العام لنشر البيانات بجمع بيانات العمالة حسب نوع الجنس.

البطالة

٣-٨٥ تُعد بعض البلدان مقاييس متعددة للبطالة قد تستند إلى مسح العينة للأسر المعيشية أو الأفراد أو إلى سجلات الضمان الاجتماعي أو إلى إحصاءات مكتب العمل. أما المقياس المحدد وفقاً للنظام العام لنشر البيانات، فينبغي أن يكون هو المقياس الأكثر استخداماً في البلد المعني. علاوة على ذلك، يمكن تحديد عدد العاطلين عن العمل أو نسبة العاطلين إلى القوى العاملة.

٣-٨٦ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر بيانات البطالة «حسب الأهمية النسبية». وفي العديد من البلدان، قد لا يكون سوق العمل مقسماً إلى عمالة وبطالة بقدر ما يتميز بوجود سلسلة متصلة من العمالة المتفرغة في أحد طرفي السلسلة والسكان في حالة بطالة كاملة في الطرف الآخر. ويقع جانب كبير من السكان النشطين اقتصادياً بين هذين الطرفين. وقد يعتمد هؤلاء، مثلاً، على زراعة الكفاف التي قد تكون موسمية إلى حد كبير أو على المبيعات العرضية للمواد الغذائية أو غيرها من السلع المنتجة منزلياً.

٣-٨٧ وفي هذه الحالات، قد لا يكون تعريف البطالة على أساس الممارسات المستخدمة في البلدان الصناعية ذا دلالة كاملة. ومن ثم، يمكن للبلد المشارك استخدام مقياس بديل للبطالة أكثر

تعادل القوى الشرائية

٣-٧٨ يحذ النظام العام لنشر البيانات تقديم بيانات سعرية مفصلة لإعداد بيانات تعادل القوى الشرائية (PPPs) في سياق برنامج المقارنات الدولية (ICP). ويقارن تعادل القوى الشرائية بين مستويات الأسعار في مختلف البلدان أو المناطق الجغرافية عن فترة محاسبية معينة. ويستخدم تعادل القوى الشرائية عموماً لحذف آثار الأسعار بوحدة عملات مختلفة عند المقارنة بين مستويات إجمالي الناتج المحلي أو الدخل في بلدين أو منطقتين. وتضم منسوبات السعر في تعادل القوى الشرائية الثنائية نسب أسعار السلع والخدمات المماثلة بالعملة المحلية بين البلدين أو المنطقتين.

٣-٧٩ ويستخدم البنك الدولي تعادل القوى الشرائية في حساب مؤشرات الفقر المدرجة في أهداف التنمية للألفية الجديدة، مثل خط الفقر، ونسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة فجوة الفقر. ويرد وصف هذه المؤشرات في أقسام المرشد المخصصة للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية.

سوق العمل

٣-٨٠ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر مؤشرات للعمالة والبطالة ومؤشرات الأجور/الإيرادات على أساس «الأهمية النسبية». ومن المتعارف عليه أن بيانات سوق العمل قد تزداد أهمية في البلدان الصناعية، غير أن بعض مقاييس سوق العمل قد تشكل أهمية لجميع البلدان تقريباً.

٣-٨١ وينبغي نشر البيانات عن سوق العمل على أساس سنوي وفي غضون ٦ إلى ٩ أشهر من نهاية السنة. ويوصي النظام بهذه الأهداف المتعلقة بالدورية والحدثة بناءً على مشاوراته مع مكتب الإحصاءات التابع لمنظمة العمل الدولية. وعندما تستند العناصر الثلاثة إلى بيانات أساسية مختلفة يمكن إعدادها ونشرها بعد ذلك بدورية وحدثة مختلفتين. وينبغي بيان هذه العناصر بصورة مستقلة في البيانات الوصفية (أي بجدول على غرار الجدول ٣-١، القسم (ب) لكل منها).

٣-٨٢ ولا يوصي النظام العام لنشر البيانات باستخدام تعاريف محددة لمؤشرات سوق العمل أو بتقسيم العناصر. غير أن توصيات منظمة العمل الدولية توفر مفاهيم وتعريفات للقوى العاملة، كما تقدم في هذا الإطار تعاريف وتصنيفات للعمالة والبطالة^{١١} وتشتمل توصيات منظمة العمل الدولية أيضاً على مفاهيم وتعريفات وتصنيفات مقترحة لمنهج متكامل بشأن

^{١١} منظمة العمل الدولية، التوصيات الدولية الراهنة المعنية بإحصاءات العمالة (جنيف ١٩٩٥). راجع أيضاً منظمة العمل الدولية *Surveys of Economically Active Population, Employment, Unemployment and Underemployment* (جنيف ١٩٩٠).

الأجل المتوسط والأجل البعيد هو توسيع نطاق التغطية ليشمل الوحدات المهمة الأخرى في الحكومة المركزية، مع ضرورة توضيح خطط هذه التوسعات في البيانات الوصفية.

٣-٩٣ ويوصي النظام العام لنشر البيانات باستخدام الإيرادات والمصروفات والرصيد والتمويل كمؤشرات مع تقسيم كل منها تماشياً مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. وينبغي للبلدان التي تتبع توصيات دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ استخدام الإيرادات والمصروفات وصافي اقتناء الأصول غير المالية والتمويل مع تقسيم كل منها. وينبغي أن يكون الرصيد المحدد لأغراض النظام العام لنشر البيانات (الفائض/ العجز أو صافي الإقراض/ الاقتراض) هو المفهوم المستخدم في البلد المعني. وسوف تتضمن محددات الرصيد في العادة الإيرادات والمصروفات وتستبعد منها جميع المعاملات التي تؤدي إلى زيادة أو تقليص التزامات الحكومة المركزية.

٣-٩٤ وينبغي نشر بيانات التمويل الكلي، ويمكن أن يكون تصنيف العناصر المحلية والأجنبية موازياً للتصنيف المبين في الإطار الشامل لعمليات الحكومة المركزية؛ أي أنه ينبغي عرض معاملات التمويل المحلي والخارجي المحددة على أساس الإقامة حيثما أمكن. وينبغي تقسيم التمويل المحلي إلى التمويل المقدم من الجهاز المصرفي والتمويل المقدم من مصادر محلية أخرى. ويمكن عرض معاملات التمويل حسب نوع الأداة أو عملة الإصدار أو أي خصائص أخرى ذات صلة.

٣-٩٥ ويحبذ النظام العام لنشر البيانات تصنيف وتعريف البنود التي تحدد الفائض/ العجز وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ أو دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، ويمكن استخدام هذين الدليلين أو أي مبادئ توجيهية إقليمية كنقطة مرجعية عند إعداد البيانات الوصفية.

٣-٩٦ ويحبذ النظام العام نشر بيانات مدفوعات الفائدة كجزء من المصروفات لا سيما في البلدان المثقلة بالديون.

دين الحكومة المركزية

٣-٩٧ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد بيانات سنوية عن دين الحكومة المركزية ونشرها في غضون ربع إلى ربعي سنة من نهاية السنة المالية المرجعية. وينبغي أن تستند هذه البيانات إلى التزامات الدين الشاملة على الحكومة المركزية وأن تشمل الالتزامات في شكل أوراق مالية وقروض وودائع. ويحبذ النظام التوسع في عرض بيانات الدين المضمون من الحكومة. وينبغي أن تتضمن البيانات الوصفية ملحوظة تصف أي التزامات على وحدات الحكومة المركزية المستبعدة من البيانات و/أو الخصائص الخاصة لأدوات الدين.

ملاءمة، وذلك باللجوء إلى مفهوم العمالة القاصرة أو الاكتفاء بالإشارة إلى الجزء من القوى العاملة الذي تكون للبطالة فيه أهمية خاصة (كالصناعات التحويلية على سبيل المثال).

الأجور/ الإيرادات

٣-٨٨ في سياق إحصاءات العمل، تتألف بيانات الأجور من الأجور والرواتب المباشرة عن ساعات العمل أو عن العمل المنجز. وخلافاً لذلك، فإن بيانات الإيرادات (النقدية والعينية) أشمل وتغطي بالإضافة إلى ذلك التعويضات عن الوقت بدون عمل، والمكافآت، والمنح، وبدلات السكن والأسرة التي يدفعها صاحب العمل للعاملين. وقد تشكل سلسلة البيانات المحددة لأغراض النظام العام لنشر البيانات متوسط الإيرادات أو المعدلات الزمنية للأجور (ويفضل أن ترفق بها بيانات متسقة عن ساعات العمل الفعلية). وقد يختلف نطاق سلسلة البيانات من بلد إلى آخر، وينبغي أن تكون سلسلة البيانات المحددة هي الأكثر استخداماً في البلد المعني.

٣-٨٩ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر بيانات الأجور/الإيرادات على أساس «الأهمية النسبية». ويحدث ذلك حيث لا تتوافر تغطية كاملة للقوى العاملة في المسوح أو السجلات الإدارية (على سبيل المثال، عندما تقتصر البيانات الأساسية على السكان غير العاملين في القطاع الزراعي أو العمال بالأجر في قطاع الصناعة التحويلية).

التوسع المحبذ

٣-٩٠ يحبذ النظام العام لنشر البيانات تقسيم جميع مؤشرات سوق العمل حسب السن والنوع والوضع الوظيفي والمهنة وقطاع النشاط الاقتصادي، حسبما يكون ملائماً، وذلك تماشياً مع مؤشرات أهداف التنمية للألفية الجديدة.

قطاع المالية العامة

مجملات الحكومة المركزية

٣-٩١ هي فئة البيانات المناظرة للإطار الشامل في حالة قطاع المالية العامة. وينبغي إعداد البيانات على أساس ربع سنوي ونشرها في غضون ربع سنة من نهاية ربع السنة المرجعي. وينبغي أن تغطي البيانات حسابات الميزانية على الأقل. وفي الوضع الأمثل ينبغي أن تشمل البيانات أيضاً أكبر مجموعة ممكنة من وحدات الحكومة المركزية — أي الضمان الاجتماعي والوحدات والحسابات خارج الميزانية — حتى يمكن متابعة التحركات في الحكومة المركزية ككل بقدر كاف.

٣-٩٢ ولذلك يوصي النظام العام لنشر البيانات بأن تستهدف البلدان المشاركة تحقيق التغطية الكاملة لحسابات الميزانية كهدف لها في الأجل القريب. وينبغي أن يكون الهدف في

شهري ونشرها في غضون شهر إلى ثلاثة شهور من نهاية الشهر المرجعي.

مجملات البنك المركزي

٣-١٠٣ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد البيانات عن مجملات البنك المركزي على أساس شهري ونشرها في غضون شهر إلى شهرين من نهاية الشهر المرجعي — والمؤشر الوحيد الذي يوصي به النظام على وجه التحديد هو القاعدة النقدية. وهناك تعريفات متعددة للقاعدة النقدية ويجب استخدام المفهوم القطري الأهم. ويوصي النظام باستخدام المبادئ التوجيهية الواردة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية في إعداد مجملات البنك المركزي.

أسعار الفائدة

٣-١٠٤ يوصي النظام العام بنشر أسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وتختلف أسعار الفائدة التي تعتبر أكثر تمثيلاً من بلد إلى آخر — ومن الأمثلة الشائعة للأسعار الممثلة سعر الفائدة على أذون الخزانة لثلاثة شهور أو ستة شهور، وسعر الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات. وقد لا يكون هناك إصدار لأوراق مالية حكومية في ظل ظروف معينة مثل تحقيق فوائض مستمرة في المالية العامة. وقد لا يكون هناك إصدار لأوراق مالية حكومية طويلة الأجل في ظل ظروف أخرى مثل حالات ارتفاع معدل التضخم. ويجب الإشارة إلى هذه الحقائق في البيانات الوصفية.

٣-١٠٥ ويوصي النظام العام لنشر البيانات أيضاً بنشر أسعار الفائدة الرسمية المتغيرة مثل سعر الفائدة على قروض البنك المركزي أو سعر الخصم. وينبغي إيضاح دور هذا السعر في البيانات الوصفية، أو الإشارة إلى أن أسعار الفائدة غير مستخدمة في صياغة السياسة النقدية.

٣-١٠٦ ويحبذ النظام العام لنشر البيانات نشر أسعار الفائدة في سوق المال أو أسعار الفائدة على المعاملات بين البنوك وأسعار الفائدة على الودائع والقروض. وفي حالة استخدام سعر فائدة على الودائع وسعر فائدة آخر على القروض كقاعدة معيارية، يمكن نشر هذين السعريين الوحيدين. وفي الحالات الأخرى، يجب نشر أسعار الفائدة المختلفة على الودائع والقروض.

٣-١٠٧ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بضرورة توفير أسعار الفائدة على أساس شهري. ولا يوصي بأي مستوى حدائد لنشر أسعار الفائدة نظراً لتوافر بيانات أسعار الفائدة على نطاق واسع من مصادر القطاع الخاص، ولأن نشرها بواسطة الأجهزة الرسمية المنتجة لا ينطوي على عنصر زمني حساس.

٣-٩٨ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بتقسيم بيانات دين الحكومة المركزية حسب الأهمية النسبية في ظل ظروف البلد المعني، ويوصي بشدة بالتقسيم حسب آجال الاستحقاق. وحيثما أمكن، ينبغي تصنيف الدين إلى دين قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل وفق آجال الاستحقاق المتبقية (القيمة المتبقية)، ولكن يمكن استخدام أجل الاستحقاق الأصلي إذا لم تتوافر البيانات حسب أجل الاستحقاق المتبقي. وينبغي تقسيم الدين حيثما أمكن حسب عناصره الأجنبية والمحلية على أساس الإقامة. وعادة ما يكون ذلك ممكناً بالنسبة للدين في شكل قروض. ويقبل النظام عدداً من التقسيمات الأخرى منها التقسيم حسب عملة الإصدار أو حسب الأداة.

٣-٩٩ ويحبذ النظام تصنيف وتعريف الدين حسب المبادئ التوجيهية في دليل إحصاءات مالية الحكومة أو إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (للدين الخارجي) أو المبادئ التوجيهية الإقليمية. وينبغي الإشارة إلى استخدام تلك المبادئ التوجيهية أو خطط استخدامها في البيانات الوصفية.

القطاع المالي

مجملات النقود بمعناها الواسع ومجملات الائتمان

٣-١٠٠ هي فئة البيانات المناظرة للإطار الشامل في حالة القطاع المالي — أي مسح شركات الإيداع. وبينما هناك اختلاف في تكوين نطاق التغطية في القطاع المالي لمجملات النقود والائتمان بين البلدان، فإن نطاق التغطية الأمثل هو ذلك الموصى به في دليل الإحصاءات النقدية والمالية، وينبغي الإشارة في البيانات الوصفية إلى نطاق التغطية المؤسسة الأضيق الذي يقتصر على المؤسسات التي عليها التزامات في شكل نقود بالمعنى الضيق (M1) فحسب.

٣-١٠١ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بأن تشمل مؤشرات مجملات النقود بمعناها الواسع ومجملات الائتمان ما يلي:

- مجملات النقود (النقود بالمعنى الضيق أو M1 إذا كان مستخدماً في البلد المعني أو المجمعين الرئيسيين للنقود بالمفهوم الواسع — M2 و M3 — المستخدمين في البلد المعني)؛
- مجموع الائتمان المحلي (مقسماً في الوضع الأمثل حسب القطاع الحكومي أو القطاع العام غير المالي وحسب القطاع الخاص)؛
- المركز الخارجي لقطاع شركات الإيداع الذي يمكن عرضه في صورة إجمالي الاستحقاقات من التزامات على غير المقيمين أو في صورة صافي المركز الخارجي.

٣-١٠٢ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد بيانات مجملات النقود بمعناها الواسع ومجملات الائتمان على أساس

سوق الأوراق المالية

٣-١٠٨ يدعو النظام العام إلى نشر بيانات سوق الأوراق المالية في شكل مؤشر أسعار الأسهم في البلدان التي توجد فيها سوق للأوراق المالية. وينبغي نشر هذه البيانات على أساس شهري. ويدرك النظام أن مؤشرات أسعار الأسهم متاحة على نطاق واسع من مصادر القطاع الخاص، وبذلك فإن نشرها من جانب الأجهزة الرسمية المنتجة لا ينطوي على عنصر زمني حساس — لذلك لا يوصي النظام بأي مستوى حداثة لنشر بيانات تلك المؤشرات. ومع ذلك يوصى النظام بأن تعيد الأجهزة الرسمية نشر المعلومات عن مؤشرات أسعار الأسهم.

القطاع الخارجي

مجملات ميزان المدفوعات

٣-١٠٩ مجملات ميزان المدفوعات هي فئة بيانات القطاع الخارجي المناظرة للإطار الإحصائي الشامل.

٣-١١٠ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر المؤشرات الأساسية المتعلقة بما يلي:

- (١) واردات وصادرات السلع والخدمات؛
- (٢) رصيد الحساب الجاري؛
- (٣) الاحتياطيات؛
- (٤) الميزان الكلي.

٣-١١١ ويحذ النظام تصنيف عناصر ميزان المدفوعات وفق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣-١١٢ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد مؤشرات ميزان المدفوعات على أساس سنوي ونشرها في غضون ٦ شهور من نهاية السنة المرجعية. ويحذ النظام إنتاج ونشر مؤشرات ربع سنوية لميزان المدفوعات.

الدين الخارجي وجداول خدمة الدين

٣-١١٣ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر بيانات ربع سنوية عن الدين الخارجي القائم، تغطي الدين الخارجي العام والدين الخارجي المضمون من الحكومة مقسمة حسب آجال الاستحقاق وبمستوى حداثة ربع سنة أو ربعي سنة من نهاية الربع المرجعي.

٣-١١٤ كذلك يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر جدول خدمة الدين المصاحب مرتين سنوياً، بمستوى حداثة يتراوح بين ٣ و ٦ أشهر من نهاية الفترة المرجعية، مع بيان مدفوعات الفائدة ومدفوعات استهلاك الدين المنتظر أداؤها في أربعة أرباع السنة القادمة ونصف السنة التاليين. ويعني معدل الدورية نصف السنوي أنه يتعين على البلدان المعنية نشر جدول خدمة الدين مرة كل ربعي سنة وليس عن ربعي سنة متتاليين.

٣-١١٥ وعلاوة على ذلك، يحذ النظام إعداد ونشر بيانات عن الدين الخارجي الخاص غير المضمون من الحكومة وجدول خدمة الدين المصاحب. ويجب أن يكون معدل دورية هذه البيانات سنوياً بمستوى حداثة من ٦ إلى ٩ أشهر من نهاية السنة المرجعية.

٣-١١٦ ويوصي النظام بإعداد بيانات الدين الخارجي وجداول خدمة الدين وفق المبادئ التوجيهية الواردة في إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، أو وفقاً للمبادئ التوجيهية الإقليمية.

الاحتياطيات الدولية

٣-١١٧ تُستخدم الاحتياطيات الدولية كقوة متابعة توفر مؤشراً لتطورات القطاع الخارجي أكثر تواتراً وحدثة مما تقدمه مجملات ميزان المدفوعات. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد بيانات الاحتياطيات الدولية على أساس شهري ونشرها في غضون أسبوع إلى ٤ أسابيع من نهاية الشهر المرجعي.

٣-١١٨ ويوصي النظام العام بنشر بيانات عن إجمالي الاحتياطيات الرسمية مقوماً بالدولار الأمريكي، وفق المبادئ التوجيهية الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ويحذ نشر بيانات عن الالتزامات المرتبطة بالاحتياطيات. وتتضمن الخصوم المرتبطة بالاحتياطيات عادة خصوم قصيرة الأجل على السلطات النقدية واستخدام ائتمانات وقروض صندوق النقد الدولي، ولكن يمكن نشر المقاييس القطرية.

التجارة السلعية

٣-١١٩ تستخدم بيانات التجارة السلعية كقوة متابعة توفر مؤشراً أكثر تواتراً وحدثة لتطورات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. ويوصي النظام العام بإعداد بيانات عن التجارة السلعية على أساس شهري ونشرها في غضون ٨ أسابيع إلى ١٢ أسبوعاً من نهاية الشهر المرجعي.

٣-١٢٠ ويوصي النظام العام بنشر بيانات عن مجموع الواردات ومجموع الصادرات بمستوى الحدثة المحدد؛ ويحذ نشر بيانات الواردات والصادرات مقسمة حسب السلع الرئيسية وذلك بفواصل زمني أطول قليلاً. وينبغي أن توضح البيانات الوصفية ما إذا كانت الواردات والصادرات مسجلة على أساس تقييمات التكلفة والتأمين والشحن («سيف») أو تقييمات تسليم ظهر السفينة («فوب»). وفي حالة البلدان التي تستثنى بنوداً معينة من النشر في بياناتها عن مجموع الواردات ومجموع الصادرات (كالتجارة مع بعض الشركاء التجاريين أو فئات معينة من السلع الأساسية على سبيل المثال)، يجب الإشارة إلى

٣-١٢٥ ويمكن استخدام نفس البنية الأساسية لإنتاج مؤشرات مهمة أخرى مثل العمر المتوقع عند الولادة ومعدل الخصوبة الكلي ومعدلات وفيات الرضع والأطفال. ويعنى النظام العام لنشر البيانات بهذه البنية الأساسية أكثر مما يعنى بإعداد مؤشرات مفردة. وبينما يرجح اصطلاح معظم الأجهزة الإحصائية بإعداد ونشر العديد من المؤشرات لأغراض خاصة، مثل حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فإن قدرتها على القيام بذلك تتوقف على مدى توافر تقديرات دقيقة للبيانات الأساسية في الوقت المناسب.

٣-١٢٦ والنظام العام لنشر البيانات لا يضع توصيات محددة بشأن المؤشرات الاجتماعية أو الديمغرافية التي ينبغي للبلدان المشاركة إعدادها ونشرها. وينبغي لهذه البلدان وضع مؤشرات تلبي احتياجاتها القطرية استناداً إلى الممارسات الإحصائية السليمة. وقد التزمت بلدان عديدة برصد وتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة — وهي مجموعة الأهداف والمؤشرات المتعارف عليها كإطار لقياس التنمية. ويعرض الملحق الثالث المجموعة الكاملة لهذه المؤشرات. كما يحدد القسم (ج) في الجدول ٣-١ مؤشرات أهداف التنمية في الألفية الجديدة لكل قطاع من القطاعات الاجتماعية-الديمغرافية الأربعة.

٣-١٢٧ وقد حددت بعض البلدان أيضاً مؤشرات لرصد الجهود القطرية للحد من الفقر (في سياق إعداد تقارير استراتيجية الحد من الفقر — (PRSPs) — مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ووضعت سياسات التنمية. وينبغي أن يشار في البيانات الوصفية إلى توافر مؤشرات أهداف التنمية في الألفية الجديدة ومؤشرات تقرير استراتيجية الحد من الفقر، بما في ذلك مدى دوريتها ودرجة حداثتها. علاوة على ذلك، تطلب بعض المنظمات الدولية الإبلاغ المنتظم لبيانات متخصصة تدخل في نطاق مسؤولياتها. ويمكن كذلك الإشارة ضمن خطط التحسين في البيانات الوصفية إلى خطط تطوير النظم والمخرجات الإحصائية لكي تشمل مؤشرات أهداف التنمية في الألفية الجديدة ومؤشرات استراتيجية الحد من الفقر أو لاستيفاء متطلبات الإبلاغ الدولية.

٣-١٢٨ وتتضمن العناصر الأساسية للبيانات الاجتماعية-الديمغرافية المبينة في القسم (ج) في الجدول ٣-١ معلومات عن مدخلات الموارد (المالية والبشرية) في المجال الاجتماعي، بحيث يمكن أن تكون أداة مفيدة للتعرف على سياسات الإنفاق العام. وتلائم هذه السمة النظام العام لنشر البيانات تماماً، حيث إن الغرض منها هو توفير إطار شامل يغطي طائفة واسعة من مجالات السياسات ذات الصلة المتبادلة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي.

٣-١٢٩ ويستند ترتيب النظام العام لنشر البيانات المعني بإحصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات المالية إلى مفهوم الأطر الشاملة التي توفر مقاييس اقتصادية ومالية معروفة على نطاق واسع مثل الحسابات القومية. ولا توجد أطر شاملة

البنود المستثناة في البيانات الوصفية. ويحدد النظام التصنيف وفق إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعريف^{١٢}.

أسعار الصرف

٣-١٢١ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإتاحة أسعار الصرف الفورية للاطلاع العام على أساس يومي. وإذا كانت تلك الأسعار متاحة بسهولة في وسائل الإعلام أو من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، يمكن أن يقتصر الأمر على قيام الأجهزة الرسمية بإعادة نشر أسعار نهاية المدة والمتوسطات شهريا، ويفضل أسبوعيا.

البيانات الاجتماعية-الديمغرافية

٣-١٢٢ يتضمن النظام العام لنشر البيانات أربع فئات للبيانات الاجتماعية-الديمغرافية هي السكان والتعليم والصحة والفقر. ويلخص القسم (ج) من الجدول ٣-١ العناصر الأساسية التي يوصى بإعدادها ونشرها عن كل فئة. ولا تمثل هذه الفئات جميع الإحصاءات ذات الصلة بوضع السياسات الاجتماعية أو رصدها، كما أنها لا تعكس جميع أنشطة جمع البيانات التي قد تضطلع بها الأجهزة الرسمية. ولا يدرج النظام العام لنشر البيانات، على سبيل المثال، فئات بيانات عن الإسكان أو العدالة الجنائية أو الأنشطة العلمية والثقافية، كما أنه لا يدرج الإحصاءات البيئية في الوقت الحالي.

٣-١٢٣ ورغم أن التوصيات الحالية المتعلقة بالبيانات الاجتماعية-الديمغرافية قد تخضع للتوضيح والتعديل مستقبلاً، فإن فئات البيانات والعناصر الأساسية المتضمنة تمثل مجالات مهمة للنشاط الإحصائي، وتتسم المعلومات المنتجة على هذا النحو بأهمية كبيرة لتسيير شؤون الحكومات، ولأنشطة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وللمجتمع المدني بصفة عامة.

٣-١٢٤ ويتعلق عنصر البيانات الاجتماعية-الديمغرافية في النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر مجموعة كبيرة من المعلومات في إطار كل فئة من فئات البيانات وليس بمجموعة محددة من المؤشرات. وتستمد بعض المؤشرات من مجموعات مختلفة من البيانات بهدف قياس ظاهرة معينة. فعلى سبيل المثال، يتطلب قياس حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي تقدير إجمالي الناتج المحلي ومجموع عدد السكان. ويستمد إجمالي الناتج المحلي من نظام شامل للحسابات القومية، وتتطلب التقديرات السكانية الراهنة توافر مجموعة كاملة من المعلومات الديمغرافية بما في ذلك المواليد والوفيات وصافي الهجرة. ومن ثم يستند إعداد مؤشر واحد إلى بنية أساسية كبيرة من المعلومات الإحصائية.

^{١٢} إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعريف (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٨).

المدارس والكليات والجامعات. وقد تكون مسؤولية جمع وإبلاغ البيانات مركزة في هيئة واحدة أو موزعة بين عدة هيئات.

٣-١٣٥ وفي الواقع العملي، يتم الحصول على البيانات بصفة مبدئية من نظم الإبلاغ الإداري التابعة لوزارة التعليم ومن المسوح القطرية، ولكن يمكن أن تقوم هيئة أخرى أيضا بإعداد التقارير الإحصائية ونشرها مثل المكتب الإحصائي القومي. وينبغي الإشارة في البيانات الوصفية إلى عمل الأجهزة المسؤولة عن الإنتاج الأولي بالنسبة لإحصاءات التعليم وعملية النشر للاطلاع العام لأول مرة. ولا يعنى النظام العام لنشر البيانات بالعملية الداخلية لجمع البيانات الإدارية إلا بقدر تأثيرها على نطاق تغطية الإحصاءات الناتجة أو جودتها أو موضوعيتها.

٣-١٣٦ وفي القسم (ج) في الجدول ٣-١، تقسم البيانات إلى ثلاث فئات فرعية هي: المدخلات التي تقيس الموارد المادية والمالية المتوافرة للنظام التعليمي؛ والعملية التي تسجل مسار الطلاب في نظام التعليم؛ والمخرجات التي تقيس الإنجاز والتحصيل العلمي.

٣-١٣٧ ويضم قطاع التعليم جميع مستويات نظام التعليم النظامي وهي: الابتدائي والثانوي والعالى، إلى جانب التعليم قبل الابتدائي والتدريب المهني إن أمكن. ويوصي النظام باستخدام «التصنيف الدولي الموحد للتعليم» لأغراض إبلاغ البيانات على المستوى الدولي. ويحبذ النظام العام لنشر البيانات تقسيم البيانات حسب السن أو نوع الجنس أو الصف الدراسي أو المستوى التعليمي وحسب نوع البرنامج التعليمي، إلى جانب تقسيم البيانات حسب الوحدات دون الوطنية أو الإقليمية، حسبما يكون ملائما. وإذا كانت بيانات برامج محو الأمية بين البالغين وبرامج التدريب غير النظامية كثيرة، يجب أيضا إبلاغ بيانات هذه الأنشطة مع مقاييس الإلمام بالقراءة والكتابة وتعلم الحساب بين السكان.

٣-١٣٨ وتمثل الدولة في جميع البلدان تقريبا الجهة الأساسية المسؤولة عن تقديم خدمة التعليم، وقد لا تسجل الإحصاءات المنشورة إلا أنشطة برامج التعليم العام. ولكن في العديد من البلدان، تؤدي المدارس الخاصة والمدارس الدينية أو العسكرية دورا مهما أيضا. وينبغي جمع بيانات من تلك الكيانات وإدراجها في التقارير الإحصائية قدر الإمكان.

الصحة

٣-١٣٩ تضطلع الأجهزة المشرفة على خدمات الصحة العامة عموما بإنتاج إحصاءات الصحة، ومنها الأجهزة المختصة باعتماد المرافق الصحية وتقديم التدريب وإصدار التراخيص لمزاولة المهنة للعاملين في تلك المرافق، وكذلك الأجهزة التي تقدم الرعاية الصحية الأساسية. وقد تكون مسؤولية جمع وإبلاغ البيانات مركزة في جهاز واحد أو موزعة بين

معادلة للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية، ولكن هناك مبادئ توجيهية للإعداد، ونظم تصنيف معيارية، وأمثلة على «أفضل الممارسات» تتواتر الإشارة إليها ويستخدمها الإحصائيون على نطاق واسع في تنظيم عمليات جمع الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية وعرضها. ويورد الملحق الثاني قائمة بالمراجع المختارة في هذا الشأن.

٣-١٣٠ وتتمثل الفئات الأربع للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية وعناصرها الأساسية فيما يلي: (١) السكان، (٢) التعليم، (٣) الصحة، (٤) الفقر.

السكان

٣-١٣١ تُعنى الإحصاءات الديمغرافية ببيان حجم السكان والتركيبية السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان. وتؤخذ هذه البيانات عادة من الحصر الكامل للسكان (وقد يشمل غير المقيمين الذين يعيشون في الخارج أو الأجانب المقيمين أو اللاجئين، حسب التعريف الوارد في القانون أو وفق الممارسة الإحصائية المتبعة)، ويجري تكميل هذه البيانات في السنوات المنقضية بين التعدادات بالمعلومات المجمعة عن المواليد والوفيات والهجرة من خلال سجلات الإحصاءات الحيوية أو من خلال استخدام المسوح أو من المعلومات المشتقة من سجلات إدارية أخرى.

٣-١٣٢ وتجد معظم البلدان أنه من المفيد إعداد بيانات عن حجم السكان مقسمة حسب السن ونوع الجنس والمنطقة؛ وعدد المواليد (حسب نوع الجنس) والوفيات (حسب السن ونوع الجنس) والهجرة إلى الداخل وإلى الخارج (حسب السن ونوع الجنس). وغالبا ما يحتاج المحللون إلى تقديرات سكانية على المستويات دون الوطنية. وتشتمل المؤشرات المشتقة على معدلات الوفيات مقسمة حسب السن ومعدل الخصوبة الكلي، كما تكتسب هذه المؤشرات أهمية بالغة في تحليل الاتجاهات الديمغرافية العامة والتحسب للتغير السكاني مستقبلا.

٣-١٣٣ وتنتج التعدادات غالبا معلومات إضافية. فعلى سبيل المثال، قد تسجل التعدادات أيضا بيانات عن أرصدة الإسكان، وعن الوضع التعليمي والوظيفي حسب إجابات المشمولين بالتعداد، وبيانات مدى توافر مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. ويمكن استخدام هذه البيانات لاستكمال البيانات ولأغراض المضاهاة الإحصائية بالمعلومات المأخوذة من مصادر أخرى.

التعليم

٣-١٣٤ تضطلع الأجهزة التي تشرف على خدمات التعليم العام بإنتاج إحصاءات التعليم ونشرها عموما، بما في ذلك الأجهزة المختصة باعتماد المؤسسات التعليمية وتوفير التدريب أو إصدار شهادات مزاولة المهنة للمعلمين وكذلك

الوفاة. وينبغي إعداد بيانات عن الأمراض المعدية والتي يمكن استخدامها في برامج تحديد نوبات تلك الأمراض وعزل مناطق تفشيها والعلاج المباشر لها، وذلك بمعدل تواتر ومستوى حاد أعلى من الإحصاءات الإدارية الروتينية. وتضطلع منظمة الصحة العالمية في الوقت الراهن بوضع مقاييس لتقييم أعباء المرض ترصد آثار المرض على الإنتاجية ونوعية الحياة طوال العمر.

الفقر

٣-١٤٤ يمثل الفقر ظاهرة معقدة لا يمكن قياسها وفق بُعد واحد. ومن الشائع استخدام طرائق «القياس النقدي» التي تستند إلى دخل أو استهلاك الأسر أو الأفراد لتحديد «خط الفقر» وقياس عدد الفقراء وشدّة الفقر. غير أن هناك إحصاءات عديدة تفيدي في تشخيص الفقر جرت مناقشتها ضمن فئات أخرى للبيانات، مثل التحصيل الدراسي والحالة الصحية، والحالة الوظيفية، لا سيما إذا تم جمعها بإدراج مستويات كافية من التقسيم.

٣-١٤٥ وحيث إن الفقر ظاهرة تصيب الأفراد أساساً وتأتي انعكاساً لعدم العدالة في توزيع الثروة والدخل والتعليم والصحة والحصول على الموارد العامة والخاصة، يتطلب قياس الفقر توافر بيانات على المستوى الجزئي. ومن الشائع إعداد هذه البيانات عن طريق مسح قطاع الأسر.

٣-١٤٦ ويمثل الاستهلاك مقياساً أفضل من الدخل عند قياس درجة الرفاه. ويعتبر استهلاك الأفراد، مقروناً بمعلومات عن خصائص قطاع الأسر وخصائص أعضاء الأسر، هو الأساس المفضل لتقييم الفقر بطريقة القياس النقدي. ونظراً لأن الدخل الحقيقي ومن ثم الاستهلاك قد يختلفان حسب الوقت من السنة وحسب مستويات الأسعار، فمن المهم التعديل حسب الآثار الموسمية واختلافات الأسعار حسب المناطق عند إعداد بيانات الدخل والإنفاق.

٣-١٤٧ ويوفر خط الفقر طريقة معيارية لتصنيف السكان إلى فقراء وغير فقراء. وتستند هذه الطريقة عادة إلى تقدير المستوى الأدنى للدخل أو الاستهلاك اللازم لبقاء الشخص عند أدنى المستويات المطلوبة. ورغم أن خط الفقر قد يستند في جانب منه إلى معايير موضوعية، مثل تكلفة الحد الأدنى من ميزانية السعرات الحرارية، فإن خطوط الفقر غير قابلة للمقارنة عموماً بين البلدان بسبب الاختلافات في تكاليف المعيشة والتصور السائد للفقر في ثقافة كل بلد.

٣-١٤٨ وحسب البنك الدولي خط الفقر الموصى به في أهداف التنمية للألفية الجديدة — وهو نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم — ونسبة فجوة الفقر

عدة أجهزة. والنظم الإدارية هي المصادر الأولية لإحصاءات الصحة، ومنها سجلات المستشفيات ومسوح الصحة القبطية. وكما هو الحال بالنسبة لإحصاءات التعليم، تنقسم إحصاءات الصحة إلى ثلاث فئات فرعية في القسم (ج) في الجدول ٣-١: المدخلات والعملية والمخرجات. وتقسّم مقاييس العملية إلى وقائي وعلاجي. وتفيد هذه التقسيمات من الناحية التحليلية، لكنها قد لا تستند إلى الهيكل الفعلي للإبلاغ المستخدم في البلد المعني.

٣-١٤٠ وتشتمل المدخلات على الموارد المالية التي يستخدمها نظام الصحة العامة وعدد المرافق وطاقة استيعابها والعاملين في توفير الخدمات. كذلك يسجل النظام الكامل لحسابات الخدمة الصحية النفقات الخاصة، ولكن الحصول على هذه البيانات أمر صعب في الواقع العملي. ومع ذلك ينبغي أن تتوافر بيانات عن عدد المرافق الخاصة وطاقتها الاستيعابية وأعداد الأفراد المدربين الذين يقدمون الخدمة في القطاع الخاص. ويمكن الحصول على معلومات عن أنماط السلوك الفردي التي تؤثر على الحالة الصحية من المسوح، وذلك مثل استخدام وسائل منع الحمل أو تعاطي التبغ والكحول أو تقديرها بصورة غير مباشرة من بيانات الاستهلاك الكلي.

٣-١٤١ وينبغي لمقاييس إجراء العملية أو تقديم الخدمة أن تسجل نوع الخدمة المقدمة وخصائص السكان الذين يحصلون على الخدمة. ومن بين أهم فئات الخدمات الوقائية التي تقدم للسكان هي التطعيمات، ورعاية الأمومة والطفولة في العيادات الخارجية، وخدمات الصحة الإنجابية. وقد لا تعتبر خدمات أخرى، مثل الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، وإمدادات المياه، والحماية الصحية للإمدادات الغذائية جزءاً من نظام الرعاية الصحية الرسمي، ولكن لهذه الخدمات آثار مهمة على الصحة العامة. وتعلق أهمية كبيرة على توافر معلومات عن مستوى هذه الخدمات ونطاقها، بما في ذلك مقاييس الحصول عليها، في تشخيص مصادر الاعتلال وتحديد الاحتياجات غير المستوفاة. وتتمثل الخدمات العلاجية في تلك التي يكون الغرض منها هو علاج أمراض محددة.

٣-١٤٢ وينبغي أن تتابع نظم الإبلاغ معدلات استقبال المرضى المقيمين ومعدلات التردد على مقدمي الخدمات الصحية في العيادات الخارجية. ومن المفيد كذلك رصد الجوانب غير المتعلقة بالصحة في تقديم الخدمات مثل وقت الانتظار للحصول على الخدمة، وجودة المرافق الصحية، ونظرة العملاء لمدى جودة الخدمة.

٣-١٤٣ وتسجل المخرجات حالات الإصابة بالمرض وأسباب الوفاة. ويحبذ تقسيم البيانات حسب السن، ونوع الجنس، والمنطقة، وحساب معدلات الوفيات في كل سن حسب سبب

البيانات. وثانياً، بالنسبة لفئات البيانات والمؤشرات، يشتمل بعد الجودة على البديلين التاليين عند إجراء تقييم محدد.

(٨) نشر وثائق عن المنهجية ومصادر البيانات المستخدمة في إعداد الإحصاءات.

٣-١٥٣ إن توافر الوثائق المعنية بالمنهجية ومصادر البيانات التي تقوم عليها الإحصاءات هو أمر بالغ الأهمية لإدراك المستخدمين مواطن القوة والضعف في البيانات. وقد تأخذ الوثائق أشكالاً متعددة منها الملاحظات الموجزة المرفقة بنشر البيانات أو إصدار مطبوعات مستقلة أو التقارير التي يمكن الحصول عليها من منتجي البيانات عند الطلب. ويحيد قيام البلدان المشاركة بإدراج ونشر تصريحات وإعلانات عن السمات ذات الأهمية على صعيد جودة البيانات، ويمكن أن يشير ذلك إلى أنواع الأخطاء التي تتعرض لها البيانات، وأسباب عدم إمكانية مقارنة البيانات عبر الفترات الزمنية، ومقاييس التغطية في بيانات التعداد، وخطأ البيانات أو خطأ المعاينة في بيانات المسح.^{١٣}

٣-١٥٤ وينبغي أن تقدم البلدان المشاركة بيانات وصفية تحدد الوثائق ووسائل الحصول عليها، إلى جانب خطط لإعداد ونشر تصريحات عن المنهجية والمصادر إذا لم تكن متوافرة من قبل.

(٩) نشر تفاصيل العناصر والمطابقات مع البيانات ذات الصلة، والأطر الإحصائية التي تدعم المضاهاة الإحصائية وتوفير ضمانات المعقولة

٣-١٥٥ من أجل دعم وتشجيع المستخدمين على تقييم جودة البيانات، يوصي النظام بنشر بيانات عن العناصر الخاصة بالسلاسل الكلية الأساسية والنشر ضمن إطار إحصائي و/أو نشر المقارنات والمطابقات مرفقة بالبيانات ذات الصلة.

٣-١٥٦ وبطبيعة الحال، ينبغي أن يكون نشر تفاصيل العناصر عند مستوى لا يتعارض مع الخصائص الأخرى المنشودة مثل الموثوقية الإحصائية وسرية المعلومات التي يسهل معرفة أصحابها. (ورغم أن تفاصيل العناصر يستعان بها في هذا السياق لتسهيل المضاهاة الإحصائية، فإنها مفيدة أيضاً في حد ذاتها لأغراض التحليل المتعمق وأغراض البحوث).

^{١٣} يدخل حجم التعديلات السابقة، الذي يرد غالباً في قائمة جوانب الجودة، كأحد عناصر بعد الموضوعية، استناداً إلى دوره كمؤشر لشفافية الشروط التي يتم إعداد البيانات بموجبها.

باستخدام تعادل القوى الشرائية. لذلك لا داعي لتغطيتهما في هذا القسم. غير أنه إذا ما استخدمت البلدان المشاركة معدل دولار أمريكي واحد في اليوم لقياس خط الفقر القطري، فلا بد من الإشارة إلى المنهجية والبيانات الوصفية ذات الصلة. وينبغي إعطاء معلومات عن توافر الدخل أو توزيع الاستهلاك مع ذكر معدل الدورية ومستوى الحدثة.

٣-١٤٩ وينبغي أن تنطوي مسوح الدخل والإنفاق لقطاع الأسر على جمع معلومات عن حجم الأسرة وهيكلها، والأصول المملوكة لها، ومصادر دخلها، وأنماط إنفاقها الاستهلاكي. ويمكن أن تسجل هذه المسوح أيضاً السمات المميزة لأعضاء هذه الأسرة. وكلما ازدادت درجة تفصيل جمع البيانات واقتربت من قياس موارد ونفقات الأفراد، زادت فائدتها في تحديد الفقراء وتشخيص أسباب الفقر وتصميم برامج للقضاء عليه. غير أن إدارة مسوح الأسر تقترن بتكاليف مرتفعة، كما أن تحليل مجموعات البيانات الكبيرة والمتشعبة يقترن أيضاً بتكاليف عالية.

٣-١٥٠ ويمكن أن تستمد مقاييس الحصول على الخدمات التي تسجل مدى توافر الخدمات العامة المهمة واستخدامها من مسوح الأسر أو من السجلات الإدارية لدى مقدمي الخدمات. وتزداد فائدة هذه المقاييس إلى أقصى حد عند تسجيلها على نطاق صغير يسمح بتوفير مؤشر لتوزيع الخدمات واستخدامها. وقد ثبت أن نظم المعلومات المعنية بإعداد الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية التي تسجل قرب السكان من مرافق تقديم الخدمات هي إحدى الوسائل المفيدة في تسجيل معلومات عن الحصول على تلك الخدمات.

بعد جودة البيانات المنشورة

٣-١٥١ يرتبط بعد الجودة، ومنه وضع الخطط لتحسين جودة البيانات، ارتباطاً وثيقاً ببعيد البيانات في النظام العام لنشر البيانات. ويكتسب بعد الجودة في النظام العام لنشر البيانات أهمية خاصة نظراً لأن الهدف الأولي للنظام هو تحسين جودة البيانات بمرور الوقت.

٣-١٥٢ ويتناول النظام العام لنشر البيانات مسألة تقييم جودة البيانات بطريقتين. أولاً، تهدف البيانات الوصفية للأطر الشاملة إلى توفير معلومات مفصلة عن التعاريف والتصنيفات ومصادر البيانات، وطرق إعداد البيانات، ومعلومات عن استخدام المبادئ التوجيهية الدولية. ورغم أن النظام العام لنشر البيانات لا يتطلب تقييماً محدداً لجودة البيانات في البيانات الوصفية، فإن المعلومات المطلوب إدراجها تسمح بتوصل المستخدمين إلى استنتاجات حول جوانب جودة

ويمكن في هذه الحالة أن تساعد المطابقات مستخدم الإحصاءات في تقييم مدى دقة مجموعتي البيانات.

٣-١٦٢ وبالنسبة للبيانات الوصفية بموجب النظام العام لنشر البيانات، ينبغي للبلدان المشاركة أن توضح تفاصيل العناصر، والإطار، والمقارنات والمطابقات التي يجري نشرها. ويوصي النظام بإتاحة المقارنات والمطابقات للاطلاع العام حيثما أُجريت. ولذلك يجب أن تشير البيانات الوصفية إلى ما إذا كانت هذه المقارنات والمطابقات متاحة للاطلاع العام.

أبعاد موضوعية البيانات المنشورة وإتاحة الاطلاع العام

٣-١٦٣ يمثل تدفق إحصاءات شاملة تتسم بالموثوقية ومتاحة للاطلاع العام في الوقت المناسب أمر ضروري لصنع السياسات على أسس مدروسة، كما تساعد إتاحة الإحصاءات للجمهور العام، بما في ذلك المستثمرين، في تحقيق الانضباط عن طريق دعم الحوار العام وتقييم السوق على أسس مدروسة. وتقود هذه الأدوار التي تؤديها الإحصاءات إلى مجموعة من المبادئ الأساسية المحددة الواردة في وظيفة الإحصاءات الرسمية داخل البلد المعني الوارد بيانها في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (راجع الملحق الأول). وتنعكس هذه المبادئ الأساسية مباشرة في بعدي الموضوعية وإتاحة البيانات للاطلاع العام ضمن النظام العام لنشر البيانات.

٣-١٦٤ ويشتمل النظام العام لنشر البيانات على هذين البعدين بصورة تأخذ في الاعتبار أوضاع إعداد البيانات ونشرها واستخدامات البيانات على مستوى طائفة واسعة من البلدان التي ينطبق عليها النظام. ويقر النظام بأن كثيراً من البلدان لا تزال في مرحلة مبكرة لتطبيق هذه المبادئ. لذلك فإن بعدا الموضوعية وإتاحة البيانات للاطلاع العام بموجب النظام العام لنشر البيانات يركزان على وضع سياسات وتحديد ممارسات تتوافق مع أهداف إتاحة البيانات بسهولة. لذلك يجب أن تشتمل البيانات الوصفية لبعدي الموضوعية وإتاحة الاطلاع العام على إفادات تغطي السياسات والممارسات القائمة، بالإضافة إلى خطط إدراج العناصر المحددة مستقبلاً في كل جهاز رسمي يضطلع بإعداد ونشر البيانات المشمولة في النظام.

بعد الموضوعية

٣-١٦٥ يجب أن تحظى الإحصاءات الرسمية بثقة مستخدميها لكي تحقق الهدف المتوخى منها في تزويد الجمهور بالمعلومات. وفي نهاية المطاف، تصبح الثقة في الإحصاءات بدورها مسألة

٣-١٥٧ ويستطيع مستخدم الإحصاءات أن يقدر مدى استناد البيانات إلى أسس معقولة إذا توافر قدر كاف من التفاصيل المنشورة عند مستوى أدنى من المجمال (أو مستوى المؤشر) لا سيما مع اقترانها بالوثائق. فعلى سبيل المثال، تسمح التفاصيل المنشورة للمستخدم بمقارنة معدلات التغير في عناصر السلاسل الزمنية، وحساب الانحرافات عن الاتجاه العام السابق لعناصر السلسلة الزمنية وحساب التكوين كنسبة مئوية.

٣-١٥٨ وقد تكون هناك عدة أنواع من المقارنات والمطابقات، وقد يكون بعضها مشتركا بين عدة أطر إحصائية، مثل الصادرات والواردات كجزء من الحسابات القومية وكجزء من ميزان المدفوعات. فعلى سبيل المثال، قد يجري تقييم القيمة المعلنة لواردات وصادرات السلع بالنقد الأجنبي في الحسابات القومية باستخدام أسعار صرف محسوبة بطريقة تختلف عن حساب أسعار الصرف المستخدمة في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات. ويتضح الفرق بينهما عند المقارنة بين مجموعتي البيانات.

٣-١٥٩ وهناك مثال آخر للمقارنات والمطابقات بين الأطر الشاملة يتعلق بمعياري الإقامة في ميزان المدفوعات وفي مسح شركات الإيداع. ففي حالة البلدان التي يعمل عدد كبير من مواطنيها في الخارج، قد يكون من الصعب أحيانا تحديد الخط الفاصل بين المهاجرين المؤقتين والمهاجرين لفترة طويلة/الدائمين وذلك على أساس قاعدة السنة الواحدة الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، حيث يكون المهاجرين من الفئة الأخيرة غير مقيمين بينما يظل المهاجرون من الفئة الأولى مقيمين.

٣-١٦٠ وقد تزداد القضية صعوبة عندما تسمح الحكومة المضيفة للمهاجرين الدائمين أو المهاجرين لفترات طويلة بفتح حسابات في البنوك المحلية ذات الأوضاع المماثلة لحسابات المقيمين. وفي هذه الحالة، قد لا يتسق مسح شركات الإيداع مع ميزان المدفوعات، لا سيما فيما يتعلق بالمركز الدولي للقطاع المصرفي، إذا لم تكن نفس المعاملة مستخدمة في فئتي البيانات. غير أن إحصاءات ميزان المدفوعات لهذا العنصر عادة ما تؤخذ من مسح شركات الإيداع.

٣-١٦١ كذلك يمكن أن تغطي المقارنات والمطابقات بيانات من مصادر مختلفة داخل البلد نفسه. وعلى سبيل المثال، تستمد بيانات البطالة من تعدادات السكان ومسوح قطاع الأسر، بينما تتوافر بيانات العمالة في الغالب من التعدادات الاقتصادية ومسوح المنشآت. وبوجه عام لا تقدم هاتان المجموعتان الإحصائيتان تقديرات متطابقة عن العمالة لأسباب مختلفة.

٣-١٧٠ ومن الجوانب المهمة الأخرى في الشروط التي تعمل بموجبها الأجهزة الإحصائية، ما يتعلق بالإجراءات والعمليات ذات الصلة بسرية الإجابات المنفردة التي يقدمها الأشخاص ودوائر الأعمال والمنظمات رداً على الأسئلة الرسمية. وقد تغطي هذه الإجراءات والعمليات موضوعات تتراوح بين أمن شبكات الكمبيوتر وقيود الإفصاح عن المعلومات فيما بين الهيئات المختلفة.

٣-١٧١ ويمكن نشر المعلومات عن هذه الشروط بأشكال متعددة. فعلى سبيل المثال، قد يتضمن التقرير السنوي للجهاز الإحصائي قسماً لتوضيح الإجراءات التي تتخذ لضمان سرية المعلومات المنفردة، وقد يشير إلى الالتزامات القانونية التي تقع على العاملين في هذا الجهاز بالنسبة لسرية المعلومات وأمن شبكات الكمبيوتر ومباني الهيئة، والإجراءات الإحصائية بشأن تجنب الإفصاح. ويمكن أن تتضمن المطبوعات الأخرى الصادرة عن الأجهزة الإحصائية ومواقعها على شبكة الإنترنت وصفاً للأساس الذي تركز عليه أنشطة جمع ونشر البيانات والممارسات ذات الصلة وذلك على النحو الوارد في النموذج التالي:

- يقوم [اسم الجهاز] بجمع ومعالجة ونشر المعلومات عن التنمية الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية في [اسم البلد]. وإضافة إلى ذلك، فهو يتولى إنتاج بيانات عن البيئة الطبيعية في البلد المعني وما لديه من موارد طبيعية.
- أنشئ [اسم الجهاز] بمقتضى [القرار الجمهوري أو التشريع]، ويحدد نطاق مسؤولياته في قانون المعلومات الإحصائية الذي يمنحه الاستقلالية الفنية والإدارية اللازمة لأداء وظائفه.
- يتبع [اسم الجهاز] إدارياً [اسم الوزارة]، لكنه يلتزم تماماً بالاعتبارات المهنية فيما يتعلق بالبيانات التي يظطلع بإنتاجها ونشرها.
- يوجد تحت تصرف [اسم البلد] كم كبير من البيانات عن الأفراد والشركات. ولا يجوز إتاحة هذه البيانات المنفردة لأي أطراف أو أجهزة حكومية أخرى. ولا يقوم [اسم الجهاز] بنشر أو إفشاء أي توافيق من البيانات يمكن أن تستمد منها بيانات أشخاص أو شركات منفردة.

٣-١٧٢ ويجوز إدراج إفادات في استمارات المسوح وخطابات الإحالة أو تضمينها مقاطع مقتبسة من تشريعات أو قوانين تشير إلى سرية الإجابات، وتأكيدات تشدد على أنها لن تستخدم إلا في الأغراض الإحصائية ولن يتم الكشف عنها لأي أطراف أخرى، بما في ذلك الهيئات التنظيمية والضريبية.

٣-١٧٣ وقد يجد معدو الإحصاءات أنه من الملائم استخدام شعارات أو علامات مميزة أخرى لتذكير المستخدمين بالشروط التي تعد الإحصاءات بمقتضاها. وعلى سبيل المثال، قد تتألف السلاسل الإحصائية الرسمية في بلد معين

ثقفة في موضوعية الأجهزة المنتجة للإحصاءات وفي كفاءتها المهنية. وتمثل شفافية ممارساتها وإجراءاتها أحد العوامل الرئيسية في تحقيق هذه الثقة.

٣-١٦٦ وبناء على ذلك، يشتمل بُعد الموضوعية في النظام العام لنشر البيانات على أربع ممارسات هي المؤشر على شفافية ممارسات وإجراءات الأجهزة المنتجة للإحصاءات. وتشير ثلاث منها إلى الممارسات والإجراءات الإدارية، وتعنى الممارسة الرابعة بالتعديلات وبتغيير المنهجية.

(١) نشر شروط إنتاج الإحصاءات الرسمية بما في ذلك الشروط المتعلقة بسرية المعلومات التي يسهل معرفة أصحابها

٣-١٦٧ ورغم أن الممارسة الموصى بها والمتضمنة في مطبوعة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية "Fundamental Principles of Official Statistics" (شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة ١٩٩٤) لا ترد بصورة مباشرة، فإنها تدعم الثقة في الموضوعية والكفاءة المهنية في إعداد الإحصاءات الرسمية.

٣-١٦٨ وقد تكون هناك أشكال متعددة للشروط التي يتعين أن تعمل الأجهزة الإحصائية وفقاً لها، بما في ذلك وجود قوانين إحصائية، ومواثيق، ومدونات لقواعد السلوك. وقد لا تتوافر هذه الأشكال في عديد من البلدان أو ربما تكون متقادمة. وبناء عليه، فإن وضع هذه القوانين والمواثيق والمدونات يأتي كخطوة أولى نحو تحقيق الموضوعية. ويمكن أن تشير الشروط المتضمنة فيها إلى أمور مثل علاقة الوحدة الإحصائية بالمستوى الإداري الأعلى الذي تتبعه أو الوزارة التي تشكل جزءاً منها. وعلى سبيل المثال، قد تميز الشروط بين الشؤون التي تخضع فيها الوحدة الإحصائية لسلطة خارجية (مثل مسائل الميزانية والموارد البشرية) وتلك التي تتمتع فيها باستقلالية (مثل مسائل المنهجية الإحصائية والقرارات المعنية بالمطبوعات الإحصائية).

٣-١٦٩ وقد تشير الشروط أيضاً إلى اشتراط نشر الوحدة الإحصائية للبيانات التي قامت بجمعها للوقاية من أي ضغوط ممكنة تهدف إلى حجب بعض النتائج عن الجمهور، وكذلك نشر مؤهلات وصلاحيات كبير الإحصائيين/مدير الجهاز الإحصائي، ومراجعة البرامج الإحصائية التي أجرتها مجموعة مستقلة من الخبراء. ويمكن النظر إلى كل هذه الشروط باعتبارها عوامل وقاية لحماية الكفاءة المهنية والموضوعية في جهة إنتاج البيانات، ولكنها بطبيعة الحال لا تضمن تحقق ذلك.

٣-١٧٨ وهناك سبل متعددة يمكن استخدامها لتحديد من يتاح لهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها — أي الإفادة بمن يمكنه الاطلاع عليها وتحديد البيانات التي تتاح لهذا الغرض وتوقيت إتاحتها. فعلى سبيل المثال، يمكن إدراج هذا التحديد في إخطارات موجزة للجمهور أو ضمن التقارير السنوية التي تصدرها الأجهزة المنتجة للإحصاءات أو كليهما. ويمكن تحرير الإخطار الموجز في صيغة على غرار النص التالي:

تتاح البيانات الصادرة عن [اسم الجهاز] لجميع مستخدمي البيانات في أن واحد مع بعض الاستثناءات المحدودة. وتعتمد هذه الاستثناءات على مدى الحاجة للإحاطة بهذه البيانات، حيث تحصل الأطراف المستثناة على نسخ من التصريحات الإخبارية (أو المواد ذات الصلة) قبل تاريخ وموعد نشرها بـ ٤٨ ساعة على الأقل. أما الأطراف المستثناة فهي:

رئيس الحكومة
محافظ البنك المركزي
وزير المالية

وإضافة إلى ذلك، فهناك وزراء آخرون ومستشارون، في شؤون السياسات، وكذلك عدد محدود من المسؤولين في الوزارات والبنك المركزي حسب ضرورة إحاطتهم بهذه البيانات، يمكن إعلامهم بالبيانات في إيجاز بشرط السرية، على أن يكون ذلك في يوم النشر قبل الموعد المقرر له بـ [كذا] ساعة.

٣-١٧٩ ويوضح هذا المثال أن الهدف من هذا الشرط هو الحيولة دون ممارسة أي تأثير مفرط — قد يكون سياسياً — أو الإفراط في مناصرة سياسة معينة. وليس المقصود بهذا المنهج هو وضع قائمة تضم جميع الإحصائيين وغيرهم من العاملين في الجهاز المنتج للإحصاءات الذين يطلعون على البيانات بحكم الضرورة في مراحل مبكرة أو بصورة مجزأة.

(٣) تحديد الوزراء المختصين بإصدار التعليقات المصاحبة للبيانات الإحصائية المنشورة

٣-١٨٠ لا يتوقع بالضرورة أن يكون التعليق الوزاري مماثلاً لجهات إنتاج الإحصاءات الرسمية من حيث درجة الموضوعية أو التحرر من الرأي السياسي. وبالتالي، تشير الممارسة المقترحة في النظام العام لنشر البيانات إلى تحديد الجهات الوزارية المختصة بالتعليق حتى يكون المصدر واضحاً للجمهور.

٣-١٨١ وهناك سبل متعددة يمكن استخدامها لتحديد الجهات الوزارية المختصة بإصدار التعليقات المصاحبة لنشر البيانات الإحصائية. ومن السبل الشائعة أن يصدر الوزير (أو مسؤول

من إحصاءات تُعد وفق أحكام قانون الإحصاءات وتحدد بهذه الصفة. أما الإصدارات التي تعدها هيئة حكومية إحصائية في بلد آخر وفقاً لمدونة ممارساته فيمكن أن تحمل علم و شعار هذا البلد.

٣-١٧٤ وبالنسبة للبيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات ينبغي للبلدان المشاركة تلخيص الشروط المنطبقة على كل هيئة معنية بإنتاج بيانات يغطيها النظام، وأن تشير إلى كيفية إتاحة القوانين والمواثيق والمدونات وغيرها للاطلاع العام. وقد تختلف هذه الشروط باختلاف فئات البيانات لا سيما في البلدان ذات النظم الإحصائية اللامركزية.

٣-١٧٥ وينطبق نشر معلومات عن الشروط، الموصوفه آنفاً، على الإحصاءات الرسمية. وإذا كانت هناك مؤسسة من القطاع الخاص تنتج بيانات يغطيها النظام ولم تنشر هذه المعلومات، فيحبذ النظام أن تعتمد البلدان مبدأ الصراحة بشأن شروط إعداد ونشر البيانات الرئيسية. وقد تتضمن البيانات الوصفية للبلدان المشاركة، إذا شاءت، معلومات عن الشروط التي تنظم عملية إنتاج البيانات بمعرفة القطاع الخاص مع إضافة ملاحظة ملائمة عن مصدر المعلومات. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يذكر هذا القيد وضع المؤسسة المعنية باعتبارها غير هادفة للربح، أو يشير إلى منهجها غير الحزبي أو انتماؤها الجامعي، وما إلى ذلك، حسبما يكون ملائماً.

(٢) تحديد المسؤولين داخل الحكومة الذين يمكنهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها

٣-١٧٦ لحماية البيانات من أي تأثير لا داعي له قبل صدورها، يوصي النظام العام لنشر البيانات بوضع قائمة بالأشخاص أو المسؤولين الذين يشغلون مناصب محددة في الحكومة، ولكنهم من خارج الأجهزة المنتجة للبيانات، والذين يمكنهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها، كما يقضي بنشر الجدول الزمني الذي يطلعون بموجبه على البيانات. وتهدف هذه الممارسة الموصى بها إلى إتاحة اطلاع بعض المسؤولين داخل الحكومة على البيانات قبل نشرها بالشكل الذي تراه الحكومة ملائماً، مع توفير الشفافية الكاملة لتلك الممارسات.

٣-١٧٧ وتختلف ممارسات البلدان بهذا الخصوص، إذ تفرض بعض البلدان حظراً صارماً على إتاحة البيانات للاطلاع قبل نشرها حتى داخل الحكومة، بينما ترى بلدان أخرى أن هذه الإجراءات مفرطة في التقييد دونما داع وأنها تؤثر سلباً على سرعة وفعالية رد الفعل من جانب الحكومة. ومن ثم يركز النظام العام لنشر البيانات على الوسائل التي يمكن بها تأمين الدرجة اللازمة من الشفافية الضرورية بدلاً من التوصية بمجموعة محددة وموحدة من الممارسات.

المنهجية، يمكن أن تحدد السياسة المتبعة الفترة التي تستحدث خلالها المصادر الجديدة - كسياسة التعديل على أساس مستمر (تعديل البيانات الشهرية إلى أن يتوفر مسح سنوي أكثر شمولاً) أو سياسة عدم إجراء التعديلات بشكل روتيني. أما البيانات المتعلقة بحجم التعديلات السابقة فيمكن أن تشير إلى تقديرات كالتشتت والتحيز.

٣-١٨٧ ويمكن تلخيص هذه المعلومات في التصريحات الإخبارية، على سبيل المثال، وعرضها في الصيغة الكاملة ضمن تقارير شاملة أو تقييمات دورية مستقلة. وينبغي وصف ممارسات التعديل المعنية بالأطر الشاملة وفئات البيانات المحددة في الجدول (أ) (خامساً: «ممارسات إعداد البيانات») والجدول (ب) (أولاً: «خصائص البيانات» تحت «نطاق التغطية») على التوالي، في الفصل الرابع. ويفترض في هذا العنصر المدرج تحت عنوان «موضوعية البيانات» (الجدول ج) في الفصل الرابع) أن يصف السياسة العامة للهيئة بشأن تعديل البيانات التي تقوم بإعدادها ونشرها.

٣-١٨٨ وينبغي أن يتناول الإخطار المسبق في المنهجية أهم التغييرات التي أجريت فيها على النحو الموضح آنفاً - كتغيير سنة الأساس، والتوسعات الكبيرة في حجم العينة، واستحداث مصادر بيانات بديلة، وتطبيق نظم ترجيح جديدة للمؤشرات، واستحداث أو تغيير أساليب التعديل الموسمي، وإعادة تصنيف المعاملات أو الصناعات.

٣-١٨٩ ويمكن أن تتخذ هذه الإخطارات أشكالاً متعددة، تتراوح بين الإفادات القصيرة في التصريحات الإخبارية والعروض التقديمية والدراسات البحثية في المحافل العامة. ومن المحبذ أيضاً أن تعمل البلدان المشاركة على تيسير الحصول على معلومات التعديل في المنهجية بعد حدوثه (كأن يتاح الاتصال عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الإنترنت بشخص يمكنه الإجابة على أي أسئلة تتعلق بالتعديلات).

٣-١٩٠ وفيما يتعلق بالبيانات الوصفية، ينبغي لكل هيئة معنية بنشر البيانات تقديم وصف للسياسة المتبعة في التعديل بالنسبة لكل فئة من فئات البيانات، وحيثما أمكن، حجم التعديلات السابقة (على الأقل بالنسبة للمجملات الرئيسية)، أو أي معلومات أخرى تتعلق بالتعديلات (مثل مصادر التعديل و/أو العناصر التي طرأت عليها أكبر التعديلات). وكذلك ينبغي وصف الإجراءات المتبعة في الإخطار المسبق بأهم التغييرات في المنهجية، إن وجدت. وينبغي أن تشير البيانات الوصفية أيضاً، حسب الملائم، إلى خطط تنفيذ توصيات النظام العام لنشر البيانات بشأن تعديل البيانات والإخطار المسبق عن التغييرات في المنهجية.

سياسي آخر) إفادة مستقلة تماماً عن البيانات الإحصائية المنشورة — على أن تحرر الإفادة الوزارية على ورق رسمي يحمل اسم الوزير والإفادة الصادرة عن الجهاز الإحصائي على ورق يحمل اسم الجهاز أو شعاره.

٣-١٨٢ وبدلاً من ذلك، يمكن عرض المادة التي ينتجها الجهاز الإحصائي عرضاً مستقلاً في إصدار منشور يضم كلا من التعليق الوزاري والبيانات. ويمكن أن تتضمن هذه المادة بيانات ونصوص تفسيرية (لحدث غير معتاد يؤثر على البيانات، على سبيل المثال)، وتحليلات موضوعية؛ وقد يكون التعريف بالمواد الصادرة عن الجهات المنتجة من خلال عدة سبل بما في ذلك استخدام معلومات عن المصدر في الجداول، وشعارات الجهة المنتجة أو غيرها من العلامات المميزة لها.

٣-١٨٣ وينبغي للبلدان المشاركة أن توضح في البيانات الوصفية الإجراءات المطبقة على كل جهاز وأن تذكر أي ممارسات مختلفة قد تنطبق على مجموعة البيانات المنفردة.

(٤) تقديم معلومات عن تعديل المنهجية والإخطار المسبق بأهم التغييرات فيها

٣-١٨٤ على الرغم من اهتمام المستخدمين بعمليات تعديل الإحصاءات الرسمية من مختلف وجهات النظر، يركز النظام العام لنشر البيانات على ممارسات التعديل التي تعزز شفافية ممارسات الأجهزة المنتجة للبيانات. وتهدف الممارسات التي يدعو إليها النظام إلى إتاحة عدة سبل للأجهزة المنتجة للإحصاءات الرسمية تقدم من خلالها المعلومات المتعلقة بالتعديلات والتغييرات التي تدخل على المنهجية المتبعة، ومن ثم تحقيق التوازن بين شواغل مستخدمي البيانات فيما يخص التعديلات وتكلفة الموارد التي تحمّلها الجهات المنتجة لتوفير المعلومات.

٣-١٨٥ ويمكن أن تتضمن المعلومات المتعلقة بالتعديلات الناتجة عن تغييرات في البيانات الأساسية بيانات إفادات بشأن السياسة المتبعة وبيانات عن حجم التعديلات السابقة. وتجري التعديلات لإدخال تحسينات أو تغييرات أخرى تعنى بأي من جوانب المنهجية الإحصائية المختلفة، أي الأطر التحليلية؛ والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات؛ والأعراف المحاسبية؛ والبيانات المصدرية؛ وإجراءات إعداد البيانات. ويجوز أن تشير سياسات التعديل إلى أي من هذه الجوانب أو جميعها، حسب المناسب.

٣-١٨٦ وعلى سبيل المثال، قد تكون هناك سياسة تحكم معدل تواتر إدخال المفاهيم والتعاريف والتصنيفات الجديدة في المنهجية الإحصائية - كأن يقتصر ذلك على مرة كل خمس سنوات. وبالنسبة لإدراج بيانات مصدرية إضافية في

- بالنسبة للأطر الشاملة والمؤشرات التي يوصى بنشرها بمعدل دورية سنوي، تُحدد التواريخ بموعد لا يتجاوز تاريخ صدور البيانات. ويمكن أن يستند تحديد أقصى موعد إلى نتائج السنوات السابقة.
- وبالنسبة لمجموعات البيانات الأخرى، يُحدد نطاق زمني يتراوح بين ثلاثة وخمسة أيام، ويفترض نشر البيانات خلالها.

٣-١٩٦ وينبغي أن تغطي الجداول السنة التالية وأن تُنشر في أكثر مطبوعات جهة النشر تواتراً، وفي النشرات الإخبارية، ومن خلال وسائل الإعلام الإلكترونية، إذا توافرت. ويحذ قوام البلدان المشاركة بتحديد مكتب أو شخص يمكنه توفير أحدث المعلومات عن تاريخ النشر المرجح، بما في ذلك نشر البيانات التي تصدر بدورية وحادثة غير منتظمتين والبيانات حديثة النشر.

٣-١٩٧ ويمكن أن تتضمن جداول نشر البيانات تنبيهاً يُذكر فيه أن التواريخ الواردة هي "المتوقعة" أو "المستهدفة"، إلخ. ويحذ قوام المشاركين بنشر جداول مواعيد النشر المسبق في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات التابعة لصندوق النقد الدولي، مع إضافة ملاحظات تصف الأحداث التي تحول دون الالتزام بتواريخ النشر المحددة من قبل، مثل تعطل أجهزة الكمبيوتر. ويؤدي ذلك إلى الحد من احتمالات حدوث نتائج عكسية على جوانب أخرى لجودة البيانات نتيجة ضغوط الالتزام بتواريخ النشر.

(٢) النشر الفوري

٣-١٩٨ يوصي النظام بنشر البيانات لجميع الأطراف المعنية في آن واحد. ولا يقصد بذلك الإشارة إلى اطلاع الوزارات والأجهزة الحكومية على البيانات. ويخضع الاطلاع على البيانات قبل النشر للشروط المبينة في معرض وصف موضوعية البيانات أنفاً.

٣-١٩٩ وبالنسبة لوسائل الإعلام وموردي البيانات للأغراض التجارية، قد يفسر النشر في آن واحد بأنه يشمل إتاحة الاطلاع على البيانات، الخاضعة للحظر، للجميع وعلى قدم المساواة. وقد تختلف درجة التشدد في شروط الحظر المفروضة فعلياً باختلاف قيمة البيانات بالنسبة لمستخدميها، بما في ذلك الأسواق المالية، والقدرة التنافسية لوسائل الإعلام والجهات الأخرى الموزعة للبيانات، بالإضافة إلى عوامل أخرى. فإذا كانت ظروف النشر أقل تشدداً، يمكن توفير البيانات لجميع ممثلي وسائل الإعلام المعتمدين الذين يطلبون الحصول عليها مبكراً بشرط عدم استخدامها لأغراض الربح أو نشر تقاريرهم/ تحليلاتهم إلا بعد إتاحتها للاطلاع العام.

بُعد إتاحة البيانات للاطلاع العام

٣-١٩١ يمثل نشر الإحصاءات الرسمية إحدى السمات الأساسية للإحصاءات بوصفها سلعة عامة. وتأتي إمكانية إتاحة البيانات للاطلاع العام بسهولة وعلى قدم المساواة ضمن المتطلبات الرئيسية للجمهور بما في ذلك الأطراف المشاركة في السوق.

٣-١٩٢ ويستند بُعد إتاحة البيانات للاطلاع العام بموجب النظام العام لنشر البيانات إلى ممارستين هما نشر جداول مواعيد النشر المسبقة وإتاحة البيانات لكافة الأطراف المعنية في آن واحد — مما ييسر إتاحة البيانات بسهولة وعلى قدم المساواة. وعند وصف خصائص إتاحة البيانات، غالباً ما تُضاف عبارة «في التوقيت المناسب» إلى عبارتي «بسهولة» و«على قدم المساواة» لتشكّل معاً ثلاثية السمات المنشودة.

٣-١٩٣ ويدخل الفاصل الزمني بين التاريخ المرجعي (أو نهاية الفترة المرجعية) ونشر البيانات ضمن عنصر «الحادثة» في بعد البيانات، الذي يشمل الوقت اللازم للمعالجة الإحصائية (أو الإعداد) والوقت اللازم للإعداد للنشر (كالطباعة). وبالتالي، تفترض الممارستان التاليتان الموصى بهما لإتاحة البيانات أن أهداف حادثة البيانات تحققت بالفعل.

(٨) نشر جداول مواعيد النشر المسبقة

٣-١٩٤ تبرز جداول مواعيد النشر سلامة الإدارة وتوافر الشفافية في إعداد البيانات، وتوفر لمستخدمي البيانات المعلومات اللازمة لاتباع منهج أكثر فاعلية وتنظيماً في أداء عملهم. ويؤيد مستخدمو البيانات بقوة جداول مواعيد النشر المسبقة — حيث يرى محللو الأسواق المالية وتجار التجزئة الذين يعتمدون في عملهم على بيانات من طائفة واسعة من البلدان أنها بمثابة أداة ذات أهمية خاصة في التخطيط لأنشطتهم. وفي السنوات الأخيرة، تزايد عدد المكاتب الإحصائية القومية التي نشرت جداول مواعيد النشر المسبقة — وفي بلدان عديدة يتسم نشر هذه الجداول بالطابع الإلزامي بموجب مدونات قواعد السلوك أو التوجيهات بشأن السياسات أو أدلة القواعد الإدارية المتبعة في الأجهزة المعنية.

٣-١٩٥ ويقر النظام العام لنشر البيانات بأن هناك العديد من البلدان المشاركة التي لن يكون لديها الخبرة اللازمة في إعداد جداول مواعيد النشر المسبقة. وقد يتعذر تحديد مواعيد النشر مسبقاً بدقة بسبب ندرة الموارد المتاحة للهيئات الإحصائية ومواطن القصور في آليات المسوح وغيرها من آليات جمع البيانات. وإضافة إلى ذلك، فإن احتياجات مستخدمي البيانات قد لا تنطوي على عنصر زمني حساس في البلدان غير المشاركة في الأسواق المالية الدولية أو التي لا توجد فيها أسواق مالية محلية متطورة تماماً. ولذلك يوصي النظام العام لنشر البيانات بما يلي بالنسبة لجداول مواعيد النشر المسبقة:

٣-٢٠٢ ويحيد قيام البلدان المشاركة بنشر البيانات في أكبر عدد ممكن من الصيغ، لا سيما الصيغ الإلكترونية إذا توافرت، على نحو يتسق مع مدى اهتمام الجمهور بالبيانات. وتحقق الصيغ الإلكترونية زيادة كبيرة في عدد الأطراف المعنية والمواقع الجغرافية التي يمكن إتاحة البيانات لها في آن واحد.

٣-٢٠٣ وينبغي للبلدان المشاركة أن تتضمن البيانات الوصفية المعدة لأغراض النظام العام لنشر البيانات وصفا للإجراءات المتبعة في كل هيئة معنية بنشر البيانات والتي تكفل نشر البيانات في آن واحد؛ مع ذكر الاختلافات بين فئات البيانات. وقد تختلف هذه الإجراءات حسب مدى حساسية البيانات وغيرها من الخصائص. فعلى سبيل المثال، قد تكون الإجراءات المطبقة على البيانات فائقة الأهمية أكثر تشددا من الإجراءات السارية على فئات البيانات الأخرى، وقد يتعين في حالة البيانات التي تتطلب تفسيراً فنياً مستفيضاً أن يكون الاتصال متاحاً بأصحاب الخبرة الفنية من العاملين في أجهزة إنتاج البيانات للرد على ما يطرح من استفسارات.

٣-٢٠٠ ويقصد بعملية النشر الإشارة إلى إتاحة البيانات للاطلاع العام لأول مرة. وقد تركز هذه العملية على النشر في صيغة واحدة — مثل النشرة الصحفية أو النشر على شبكة الإنترنت بحيث تتوفر البيانات في صورة موجزة. وينبغي إتاحة البيانات في صيغ أخرى في أقرب وقت ممكن (مثل الأقراص الممغنطة وإمكانية الوصول إلى قواعد البيانات الإلكترونية) وإتاحة التفاصيل و/أو التفسيرات المصاحبة في صيغ أخرى كذلك.

٣-٢٠١ ولا بد من وضع تعريف لعبارة «في آن واحد» في ضوء الوضع القائم، فالنشر الفوري في بعض البلدان يعرف بتزايد التشدد بالنسبة للبيانات فائقة الأهمية. ولأغراض النظام العام لنشر البيانات، يمكن تحقيق هدف النشر الفوري عن طريق توفير موقع واحد على الأقل معلن ويسهل الوصول إليه حيث تكون البيانات متاحة للجميع على قدم المساواة في وقت أول إصدار لها.

الجدول ٣-١: بُعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات
أ- الأطر الشاملة — القطاعات الاقتصادية الكلية والمالية

الإطار	الإطار الأساسي		نطاق التغطية والتصنيف والإطار التحليلي	التوسع (التوسعات) المحبذة	الدورية	الحداثة
القطاع الحقيقي						
الحسابات القومية			إنتاج ونشر النطاق الكامل لمجملات الحسابات القومية والبنود الموازنة بالقيم الاسمية والحقيقية، بما يوضح إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي، وإجمالي الدخل المتاح، والاستهلاك، والادخار، وتكوين رأس المال، وصافي الإقراض/ الاقتراض. إنتاج ونشر الحسابات القطاعية والميزانيات العمومية القومية والقطاعية حسب الأهمية النسبية.		سنويا	١٠-١٤ شهرا
قطاع المالية العامة						
عمليات الحكومة المركزية			إنتاج ونشر بيانات شاملة عن المعاملات والدين، مع التركيز على: (١) تغطية جميع وحدات الحكومة المركزية؛ (٢) استخدام الإطار التحليلي المناسب؛ (٣) وضع نطاق كامل من التصنيفات المفصلة (الإيرادات الخاضعة للضريبة وغير الخاضعة للضريبة، والنفقات الجارية والرأسمالية، والتمويل المحلي والأجنبي) مع تقسيمها (حسب حامل سند الدين، والأداة المالية، والعملية المستخدمة)، حسب الأهمية النسبية. ^١	بيانات عمليات الحكومة العامة أو القطاع العام، وهي محبذة بشكل خاص حيثما تكون المستويات دون القومية من عمليات المؤسسات الحكومية أو العامة ذات أهمية لأغراض التحليل أو السياسة.	سنويا	٦-٩ أشهر
القطاع المالي						
مسح شركات الإيداع			إنتاج ونشر بيانات شاملة تركز على: (١) تغطية جميع شركات الإيداع (المؤسسات المصرفية ومؤسسات تلقي الودائع الأخرى)؛ (٢) استخدام إطار تحليلي ملائم؛ (٣) وضع تصنيفات للأصول والخصوم الخارجية، وللائتمان المحلي موزعا حسب القطاع، وعناصر الخصوم النقدية (السيولة) وغير النقدية.		شهريا	٢-٣ أشهر
القطاع الخارجي						
ميزان المدفوعات			إنتاج ونشر بيانات شاملة عن المجملات والبنود الموازنة الرئيسية في ميزان المدفوعات، بما في ذلك على سبيل المثال واردات وصادرات السلع والخدمات، والميزان التجاري، والدخل والتحويلات الجارية، ورصيد الحساب الجاري، والاحتياطيات والمعاملات المالية الأخرى، والرصيد الكلي، مع توضيح العناصر التفصيلية حسب الأهمية النسبية.	وضع الاستثمار الدولي	سنويا	٦-٩ أشهر

الجدول ٣-١ (تابع)
ب- فئات البيانات والمؤشرات الأساسية — القطاعات الاقتصادية الكلية والمالية

فئات البيانات	المؤشرات الأساسية	التوسع (التوسعات) المحبذة	الدورية	الحداثة
القطاع الحقيقي				
مجملات الحسابات القومية	إجمالي الناتج المحلي (الاسمي والحقيقي)	إجمالي الدخل القومي، وتكوين رأس المال، والادخار	سنويا (ويحبد نشرها كل ثلاثة أشهر)	٦-٩ أشهر
مؤشر/ مؤشرات الإنتاج	مؤشرات الصناعات التحويلية أو النشاط الصناعي		شهريا	٦-١٢ أسبوعا لجميع المؤشرات
مؤشرات الأسعار	مؤشرات السلع الأولية أو المنتجات الزراعية أو غيرها، حسب الأهمية النسبية	مؤشر أسعار المنتجين	شهريا	شهر-شهرين
مؤشرات سوق العمل	مؤشر أسعار المستهلكين	التقسيم حسب السن والنوع والوضع الوظيفي والمهنة والنشاط الاقتصادي، حسبما يكون ملائما	سنويا ^٢	٦-٩ أشهر
قطاع المالية العامة				
مجملات الحكومة المركزية	الإيرادات والنفقات والرصيد والتمويل مع تقسيمها (حسب حامل سند الدين، والأداة المالية، والعملة المستخدمة) حسب الأهمية النسبية ^٣	مدفوعات الفائدة	على أساس ربع سنوي	ربع سنة
دين الحكومة المركزية	الدين المحلي والدين الأجنبي، حسب الأهمية النسبية، مع إجراء التقسيمات الملائمة (حسب العملة، وأجل الاستحقاق، وحامل سند الدين، والأداة المستخدمة) حسب الأهمية النسبية	الدين المضمون من الحكومة	سنويا (ويحبد النشر كل ثلاثة أشهر)	ربع- ربعي سنة
القطاع المالي				
مجملات النقود بالمفهوم الواسع ومجملات الائتمان	المركز الخارجي الصافي، والائتمان المحلي، والنقود بالمفهوم الواسع أو الضيق		شهريا	١-٣ أشهر
مجملات البنك المركزي	الاحتياطي النقدي		شهريا	شهر-شهرين
أسعار الفائدة	أسعار الفائدة الرسمية المتغيرة على الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل وطويلة الأجل.	أسعار الفائدة السائدة في سوق المال أو بين البنوك ومجموعة متنوعة من أسعار الفائدة على الودائع والإقراض	شهريا ^٤	
سوق الأوراق المالية		مؤشر أسعار الأسهم، حسب الأهمية النسبية	شهريا ^٤	

^١ ينبغي أن تشير التصنيفات إلى الإيرادات، والنفقات، وصافي اقتناء الأصول غير المالية، وصافي اقتناء الأصول المالية، وصافي تحمل الالتزامات بالنسبة للبلدان التي تتبع توصيات دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠٦، الصادر عن صندوق النقد الدولي.

^٢ يوصى بتحديد معدل الدورية ومستوى الحداثة بالنسبة لمؤشرات سوق العمل بعد التشاور مع مكتب الإحصاءات التابع لمنظمة العمل الدولية.

^٣ ينبغي أن تشير المجملات إلى الإيرادات والنفقات وصافي اقتناء أصول غير مالية وصافي اقتناء أصول مالية وصافي تحمل الالتزامات بالنسبة للبلدان التي تتبع توصيات دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠٦.

^٤ النشر كجزء من مطبوعة تصدر بمعدل تواتر مرتفع (شهريا على سبيل المثال).

الجدول ٣-١ (تابع)
ب- فئات البيانات والمؤشرات الأساسية — القطاعات الاقتصادية الكلية والمالية (تتمة)

فئات البيانات	المؤشرات الأساسية	التوسع (التوسعات) المحبذة	الدورية	الحدثة
القطاع الخارجي				
مجملات ميزان المدفوعات	واردات وصادرات السلع والخدمات، ورصيد الحساب الجاري، والاحتياطيات، والرصيد الكلي		سنويا (ويحبذ النشر على أساس ربع سنوي)	٦ أشهر
الدين الخارجي وجدول خدمة الدين	الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة، مع تقسيمه حسب أجل الاستحقاق		ربع سنوي	ربع - ربعي سنة
	جدول خدمة الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة		مرتان سنويا مع بيانات عن ٤ أرباع سنة ونصف سنة مقدما	٦-٣ أشهر
		الدين الخارجي غير المضمون من الحكومة المستحق على القطاع الخاص، وجدول خدمة الدين	سنويا	٦-٩ أشهر
الاحتياطيات الدولية	إجمالي الاحتياطيات الرسمية مقومة بالدولار الأمريكي	الالتزامات المتعلقة بالاحتياطيات	شهريا	١-٤ أسابيع
التجارة السلعية	مجموع الصادرات ومجموع الواردات	التقسيمات حسب السلع الأساسية على فترات زمنية أطول	شهريا	٨-١٢ أسبوعا
أسعار الصرف	الأسعار الفورية		يومية	

الجدول ٣-١ (تابع)
ج- البيانات الاجتماعية-الديمغرافية

فئات البيانات	العناصر الأساسية	التوسع (التوسعات) المحبذة	المؤشرات ذات الصلة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية ^٥	الدورية	الحدثة
السكان	خصائص السكان: حجم وتكوين السكان طبقا للوارد في التعداد أو المسوح أو نظام تسجيل الإحصاءات الحيوية	تقسيم بيانات السكان والإحصاءات الحيوية حسب السن ونوع الجنس والمنطقة، حسبما يكون ملائما		سنويا (تعداد السكان كل ١٠ سنوات)	٣-٦ أشهر لتحديث البيانات سنويا: و ٩-١٢ شهرا لتعداد السكان
	ديناميكيات النمو: الإحصاءات الحيوية: المواليد والوفيات والهجرة	الإبلاغ بمعدلات الوفيات ومعدل الولادات الإجمالي، ومعدل الخصوبة، والعمر المتوقع	١٣- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٤- معدل وفيات الرضع		
التعليم	المدخلات: مقاييس الموارد المالية والبشرية والمادية المتوافرة حاليا للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة (إذا كانت كبيرة) مسجلة حسب مستوى التعليم أو نوع البرنامج	يوصى بتقسيم البيانات حسب المنطقة لجميع فئات البيانات. خصائص هيئة التدريس بما في ذلك التدريب والخبرة وشروط العمل (على أساس التفرغ وعدم التفرغ). ونفقات الأسر على التعليم (بما في ذلك الرسوم وغيرها من النفقات لأغراض التعليم العام أو الخاص).		سنويا	٦-١٢ شهرا عقب بداية السنة الدراسية
	العملية: مقاييس تقدم الطالب في مراحل التعليم، مثل القيد والتسرب ومعدلات الإعادة مقيدة حسب مستوى التعليم ونوع الجنس.	حساب معدلات القيد الصافية (حسب الصف الدراسي ونوع الجنس)	٦- صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي ٧- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول إلى الصف الخامس ٩- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي		
	المخرجات: التحصيل الدراسي مقيسا بالتقدم في مراحل التعليم، ومعدلات التخرج وإتمام الدراسة حسب المستوى؛ والإلمام بالقراءة والكتابة	التقسيم حسب السن ونوع الجنس. ومعدلات التخرج وإتمام الدراسة. والدرجات المحققة في اختبارات التحصيل المقننة	٨- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة ١٠- نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة		
الصحة	المدخلات: مقاييس الموارد المالية والبشرية والمادية المتوافرة حاليا للنظام الصحي العام والخاص (إذا كانت كبيرة الحجم)، بما في ذلك النفقات العامة على الخدمات الصحية؛ والطاقة الاستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية حسب الموقع والنوع؛ وعدد العاملين المدربين حسب الموقع والمؤهل	النفقات الخاصة (لقطاع الأسر) على الخدمات الصحية. تقسيم البيانات حسب المنطقة.		سنويا (يجب الإبلاغ بحالات تفشي الأمراض المعدية بمعدلات تواتر أكبر ومستوى أعلى من الحدثة)	٣-٦ أشهر عقب نهاية الفترة المرجعية

^٥ حسب طريقة التوثيق (والتقييم) في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (راجع الملحق الأول).

الجدول ١-٣ (تابع)
ج- البيانات الاجتماعية-الديمغرافية (تابع)

فئات البيانات	العناصر الأساسية	التوسع (التوسعات) المحبذة	المؤشرات ذات الصلة المعدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية ^٥	الدورية	الحدثة
	العملية (تقديم الخدمة): مقاييس تصف عدد العملاء الذين يتلقون الخدمة ونوع الرعاية المقدمة لدى الجهات المختصة العامة والخاصة، بما في ذلك رعاية المرضى الداخليين والخارجيين والرعاية الوقائية؛ والسكان الذين يحصلون على خدمات صحية عامة مثل التخصين، وخدمات الصرف الصحي، وإمدادات المياه المحسنة	مقاييس استجابة النظام الصحي للجوانب غير الصحية في تقديم الخدمات. تقسيم البيانات حسب المنطقة	١٥- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة الملقحين ضد الحصبة ١٧- نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص ١٩- معدل استخدام العازل الذكري إلى معدل انتشار وسائل منع الحمل ٢٢- نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية والعلاج منها ٢٤- نسبة حالات السل التي تم اكتشافها وعلاجها بموجب الاستراتيجية الموصى بها دولياً لمكافحة السل ٣٠- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باستمرار على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف ٣١- نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الحصول على خدمات صرف صحي محسنة		
	المخرجات: إحصاءات عن معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض، بما في ذلك الوفيات المصنفة حسب السبب ومعدل تواتر المرض حسب السن ونوع الجنس والمنطقة، والخصائص الأخرى للمرضى.		٤- انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة ١٦- نسبة الوفيات النفاسية ١٨- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة ٢٠- عدد الأطفال الذين يتموا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٢١- معدلات انتشار الملاريا والوفيات الناتجة عنها ٢٣- معدلات انتشار السل والوفيات الناتجة عنه		

الجدول ١-٣ (تتمة)
ج- البيانات الاجتماعية-الديمغرافية (تتمة)

فئات البيانات	العناصر الأساسية	التوسع (التوسعات) المحبذة	المؤشرات ذات الصلة المعدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية ^٥	الدورية	الحدثة
الفقر	فقر الدخل: عدد ونسبة الأفراد أو الأسر التي يقل دخلها أو استهلاكها عن الحد الأدنى القياسي؛ تقييم حزمة استهلاك الحد الأدنى.	مقاييس توزيع الأسر أو حصة الفرد من الدخل أو الاستهلاك وحالات الاستهلاك المنخفض	١- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (تعادل القوى الشرائية) ٢- نسبة فجوة الفقر (انتشار الفقر × عمقه) ٣- حصة أفقر خميس (٥/١) من الاستهلاك القومي	٣-٥ سنوات	٦-١٢ شهرا عقب المسح
	مقاييس أخرى للفقر: مقاييس الحرمان أو الافتقار إلى الأمان المستخدمة لتحديد السكان الذين يعيشون تحت وطأة الفقر مثل دلائل سوء التغذية، والأمراض المتوطنة، والتحصيل الدراسي وعدم الحصول على الخدمات الأساسية	تقديرات مستقلة للفقر بين سكان المناطق الحضرية والريفية أو المناطق أو الولايات أو المقاطعات الرئيسية. تقسيم البيانات حسب المنطقة			

رابعاً- البيانات الوصفية واللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات

مقدمة

الثالث (الجدول ج) بموضوعية البيانات وإتاحتها للاطلاع العام. والغرض من هذه الجداول هو التأكد من وجود قدر من الاتساق بين المناهج المتبعة في إعداد البيانات الوصفية على مستوى القطري وداخل كل بلد.

٤-٥ وقد اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق عرض البيانات الوصفية للبلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات باستخدام صيغة إطار تقييم جودة البيانات وذلك للربط والتنسيق بين مبادرة معايير البيانات التي اتخذها الصندوق وعمل إدارة الإحصاءات بالصندوق فيما يخص الرقابة والمساعدة الفنية. ويضم إطار تقييم جودة البيانات عدة أبعاد وعناصر ومؤشرات توفر معا هيكلًا منظماً لعرض البيانات الوصفية (راجع الجدول د). وتستخدم إدارة الإحصاءات إطار تقييم جودة البيانات في عملها المعني بوحدة البيانات النموذجية لتقرير مراعاة المعايير والمواثيق وتقديم المساعدة الفنية.

الجدول (أ): الأطر الشاملة

٤-٦ ينبغي إعداد البيانات الوصفية للأطر الأساسية الأربعة التي يغطيها النظام العام لنشر البيانات (راجع القسم أ في الجدول ٣-١). وفي حالة عمليات الحكومة المركزية — وهي الإطار الأساسي لقطاع المالية العامة — ينبغي إعداد بيانات وصفية مستقلة بالنسبة للمعاملات وللدن، حيث غالباً ما تختلف الأسس التي تستند إليها هذه المجموعات من البيانات اختلافاً ملحوظاً.

٤-٧ ويحتوي الجدول (أ) في بدايته على مكان لتحديد البلد الذي تتعلق به البيانات الوصفية، والقطاع المعني، والإطار الأساسي ذي الصلة ومعلومات عن مسؤول الاتصال. وينبغي أن تغطي البيانات الوصفية في كل إطار أساسي الموضوعات السبعة التالية: (١) الإطار التحليلي والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات؛ (٢) نطاق تغطية البيانات؛ (٣) الأعراف المحاسبية؛ (٤) طبيعة المصادر الأساسية للبيانات؛ (٥) ممارسات إعداد البيانات؛ (٦) جوانب أخرى؛ (٧) خطط التحسين.

٤-٨ ويجوز للبلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات أن تختار تقديم بيانات وصفية مستقلة عن التوسعات المحبذة

٤-١ تُنشر البيانات الوصفية للبلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات باللغة الإنجليزية في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات التي يديرها صندوق النقد الدولي كخدمة للبلدان الأعضاء. وتتيح اللوحة الإلكترونية الاطلاع بسهولة وعلى نطاق واسع على وصف مفصل لممارسات البلدان، كما تسهل متابعة التحسينات التي تجريها البلدان المشاركة في كل بعد من الأبعاد الأربعة للنظام.

٤-٢ وخبراء الصندوق على استعداد لمساعدة البلدان المشاركة في إعداد البيانات الوصفية والانتهاه من ذلك إما عن طريق مراسلات البريد الإلكتروني أو من خلال زيارات الخبراء لمجموعات من البلدان أو زيارات لفرادى البلدان في بعض الحالات. كذلك يحث النظام العام البلدان على الإطلاع على البيانات الوصفية المعلنة بالفعل في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات للاسترشاد بها في المراحل الأولى من إعداد بياناتها الوصفية.

٤-٣ وتدير البلدان المشاركة بياناتها الوصفية على نحو متواصل لضمان دقتها. وينبغي إخطار قسم معايير نشر البيانات في الصندوق في أسرع وقت ممكن كلما تبين حدوث تغيير في الممارسات الإحصائية أو عند تنفيذ أو تعديل خطة تهدف إلى تحسين تلك الممارسات، وذلك لإعلانها في اللوحة الإلكترونية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المشاركة في النظام تنقيح البيانات الوصفية بدقة ومراجعتها مرة في السنة على الأقل إذا لزم الأمر.

٤-٤ وقد تم إعداد مجموعة من ثلاثة جداول للمساعدة في إعداد البيانات الوصفية.^{١١} فيتناول جدولان منها بعدي البيانات والجودة في النظام، بينما يركز الجدول الثالث على بعدي إتاحة الاطلاع العام والموضوعية. وهذه الجداول متوافقة مع الأقسام من (أ) إلى (ج) في الجدول ٣-١ «بعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات» ولكنها أكثر تفصيلاً. ويعني الجدول الأول (الجدول أ) بالأطر الشاملة، ويعني الجدول الثاني (الجدول ب) بفتات البيانات والمؤشرات، بينما يعني الجدول

^{١١} تشتمل اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات كذلك على جدولي حصر يستندان إلى البيانات الوصفية المقدمة من البلدان المشاركة في النظام.

تُدرج تحت نفس الفئة في النظام العام لنشر البيانات (عندما تنشر كل من وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم الفني بيانات عن التعليم، على سبيل المثال).

٤-١٤ ولا يوصى بإعداد الجدول (ج) بالنسبة للأجهزة التي تنتج بيانات معينة في سياق وظائفها المعتادة ولكنها لا تنشرها للاطلاع العام. فعلى سبيل المثال، يتعين عادة قيام مكاتب الجمارك بإعداد جداول موجزة عن إحصاءات التجارة السلعية. وقد تنقل هذه الإحصاءات بعد ذلك إلى المكتب الإحصائي القومي لنشرها وإدراجها في الحسابات القومية أو إلى البنك المركزي لنشرها وإدراجها في ميزان المدفوعات، حسب المسؤوليات. وفي مثل هذه الحالات، لا يتعين استيفاء مكتب الجمارك الجدول (ج) حيث إن نشر البيانات عن التجارة السلعية سيغويه إما المكتب الإحصائي القومي أو البنك المركزي.

٤-١٥ ويركز الجدول على الموضوعات التالية: (١) البيانات المنتجة والمنشورة (حسب الإطار الشامل وحسب فئة البيانات)؛ (٢) موضوعية البيانات (شروط إنتاج البيانات ونشرها، وتحديد المسؤولين داخل الحكومة الذين يمكنهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها، وتحديد الوزراء المختصين بإصدار التعليقات المصاحبة للبيانات الإحصائية المنشورة، وتقديم معلومات عما يتم من تعديلات، والإخطار المسبق بأهم التغييرات في المنهجية المتبعة)؛ (٣) إتاحة البيانات للاطلاع العام (النشر الفوري للجمهور وجداول مواعيد النشر المسبقة).

الجدول (د): عرض إطار تقييم جودة البيانات

٤-١٦ سوف تواصل اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات عرض البيانات الوصفية وفق صيغ العرض الراهنة المألوفة لمستخدمي هذه اللوحة. غير أنه مع إعداد البيانات الوصفية الأساسية وفقا لإطار تقييم جودة البيانات، فسوف تعرض اللوحة الإلكترونية كذلك منظورا آخر للبيانات الوصفية يقوم على الهيكل المتدرج لإطار تقييم جودة البيانات. ويستخدم الإطار في مجال عمل إدارة الإحصاءات المعني بوحدة البيانات النموذجية ضمن تقرير مراعاة المعايير والمواثيق، وفي المساعدة الفنية. وتتعزيز قيمة البيانات الوصفية بعرضها ضمن هيكل إطار تقييم جودة البيانات. وإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام المعلومات المجمع في سياق عمل إدارة الإحصاءات المعني بتقارير مراعاة المعايير والمواثيق والمساعدة الفنية في مجال البيانات، بهدف إعداد أو تحديث البيانات الوصفية للبلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات.

(المتعلقة بعمليات الحكومة العامة أو القطاع العام ووضوح الاستثمار الدولي) أو دمجها في البيانات الوصفية المتعلقة بالإطار الأساسي المناظر.

الجدول (ب): فئات البيانات والمؤشرات الأساسية والمفاهيم الأساسية والبيانات الاجتماعية-الديمقراطية

٤-٩ ينبغي إعداد البيانات الوصفية المعنية بالمؤشرات الأساسية وفق الصيغ المقترحة في الجدول (ب) (راجع القسم ب في الجدول ٣-١). وتتعلق المعلومات المطلوبة في الجدول (ب) بالموضوعات الأربعة التالية: (١) خصائص البيانات (نطاق تغطيتها ومدى دوريتها ودرجة حدتها)؛ (٢) الجودة (توثيق المنهجية والبيانات لدعم المضاهاة الإحصائية وضمان المعقولية)؛ (٣) خطط التحسين، بما في ذلك احتياجات المساعدة الفنية والمساعدات الأخرى؛ (٤) صيغ نشر البيانات. ويقدم الجدول اقتراحات لكل موضوع بشأن أنواع المعلومات التي تعد مفيدة لإدراجها في البيانات الوصفية.

٤-١٠ ويجوز للبلدان أن تختار بين إعداد بيانات وصفية مستقلة عن التوسعات المحبذة أو دمجها في البيانات الوصفية للمؤشر الأساسي ذي الصلة.

٤-١١ وبالنسبة للقطاعات الاجتماعية-الديمقراطية المحددة في القسم ج من الجدول ٣-١، يجب أن تدرج البلدان مؤشرات أهداف التنمية في الألفية الجديدة ضمن بياناتها الوصفية (راجع الملحق الثالث)، والمؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز على مستوى الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

الجدول (ج): موضوعية البيانات المنشورة وإتاحتها للاطلاع العام

٤-١٢ صُمم الجدول (ج) على وجه التحديد لإعداد البيانات الوصفية المتعلقة ببعد موضوعية البيانات وإتاحتها للاطلاع العام في النظام العام لنشر البيانات. ويطلب إعداد جدول منفصل لكل هيئة تنشر بيانات تدخل ضمن نطاق تغطية النظام. ويتوقع في معظم الحالات طلب إعداد جداول مستقلة لكل من البنك المركزي، ووزارة المالية، والمكتب الإحصائي القومي. ومع هذا قد تكون هناك أجهزة أخرى تضطلع بنشر البيانات — وربما يكون عددها كبيرا.

٤-١٣ وفيما يتعلق بالنظم التي تتسم باللامركزية الكبيرة، يوصي النظام بتوفير البيانات الوصفية، متى كان ذلك ملائما، وذلك في حالات اضطلاع أجهزة عديدة بنشر بيانات

الإجراءات المتبعة في إعداد البيانات الوصفية وفق صيغة إطار تقييم جودة البيانات على العنوان الإلكتروني لقسم معايير نشر البيانات بإدارة الإحصاءات: STADD@IMF.org. وبالقرب من نهاية ٢٠٠٧، سوف تناح مطبوعة "Metadata Compilation Guide" لمساعدة البلدان في إعداد البيانات الوصفية في الصيغة المحددة لإطار تقييم جودة البيانات.

٤-١٧ ومن المتوقع أن تقوم البلدان حديثة المشاركة باستخدام هيكل إطار تقييم جودة البيانات في إعداد البيانات الوصفية لأغراض النظام العام لنشر البيانات. أما البلدان المشاركة بالفعل، فيتوقع منها استخدام هيكل إطار تقييم جودة البيانات لتحديث بياناتها الوصفية في الوقت المناسب لأغراض النظام العام لنشر البيانات. ويمكن الاطلاع على

< اسم البلد >
الجدول أ: الأطر الشاملة
< القطاع >

الإطار الأساسي:

الوصفة القطرية (يرجى الإشارة إذا كانت مختلفة):

التوسع (التوسعات) المحبذة (حسبما ينطبق):

الوصفة القطرية (يرجى الإشارة إذا كانت مختلفة):

المطبوعة القطرية المعنية بالمنهجية: (حسبما ينطبق، مع الإشارة إلى كيفية الحصول عليها):

مسؤول (مسؤولو) الاتصال:

الاسم:

اللقب الوظيفي:

الجهاز:

العنوان:

الهاتف:

الفاكس:

البريد الإلكتروني:

الاسم:

اللقب الوظيفي:

الجهاز:

العنوان:

الهاتف:

الفاكس:

البريد الإلكتروني:

تاريخ تحديث البيانات الوصفية:

١ - الإطار التحليلي والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات

صف الإطار التحليلي المستخدم، مع تحديد العناصر الأساسية التي يتم نشرها، ونظم التصنيف المستخدمة، وأي تفاوت (في نطاق التغطية أو الإجراءات مثلاً) بين البيانات المختلفة في مدى دورية نشرها. وفي حالة استخدام مبدأ توجيهي إحصائي دولي (أو إقليمي)، اذكر المجالات التي يطبق فيها والمجالات التي يخضع فيها لتعديلات حسب السياق القطري. وينبغي الإشارة إلى أهم التعديلات على وجه الخصوص.

الإطار التحليلي والمفاهيم والتعاريف:

نظام التصنيف:

٢ - نطاق تغطية البيانات

حدد نطاق تغطية الوحدات المؤسسية والمعاملات والمناطق الجغرافية التي تنشر بيانات عنها. اذكر أي اختلاف أساسي عن المبادئ التوجيهية الدولية (كاستبعاد الوحدات التي تمارس أنشطة غير رسمية من الحسابات القومية، أو استبعاد صناديق الضمان الاجتماعي من الحكومة المركزية). حدد مدى دورية البيانات ودرجة حداثتها.

تغطية الوحدات:

تغطية المعاملات:

التغطية الجغرافية:

النشاط غير المسجل (حسب الأهمية النسبية):

الدورية:

حدد معدل تواتر إعداد البيانات ونشرها (كأن يكون على أساس شهري أو ربع سنوي أو سنوي).

الحداثة:

حدد الفاصل الزمني بين نهاية الفترة المرجعية (أو التاريخ المرجعي) وبين نشر البيانات.

٣ - الأعراف المحاسبية

ينبغي تحديد وقت القيد (على أساس نقدي أو على أساس الاستحقاق أو غيرهما (انظر بالتحديد)) وطرق التقييم وغير ذلك من الأعراف المحاسبية المتبعة.

٤ - طبيعة المصادر الأساسية للبيانات

فيما يتعلق بالعناصر الأساسية المنشورة، اذكر ما إذا كانت البيانات معدة على أساس السجلات الإدارية أو المسوح أو تعدادات السكان أو مزيج من هذه المصادر. صف بإيجاز وسائل جمع البيانات، وينبغي وصف أساليب المعاينة حيثما كانت مستخدمة.

٥ - ممارسات إعداد البيانات

صف أي تعديلات تم إجراؤها في المصادر الأساسية للبيانات (تعدادات السكان أو المسوح أو السجلات الإدارية). أصف حيثما كان ملائماً وصفاً للإجراءات المتخذة لتقدير القيم المفقودة، وقيد العينات على أساس الإجمالي، وتوحيد البيانات، والمضاهاة الإحصائية بين مصادر البيانات، والمطابقة بين التقديرات البديلة. وفي حالة المقاييس المعدلة بالأسعار، صف المنهج العام المتبع. وينبغي وصف الممارسات المحددة المتعلقة بتعديل البيانات، بما في ذلك أسباب إجراء المراجعات والمعلومات عن حجم التعديلات السابقة.

٦ - جوانب أخرى

صف بإيجاز أي جوانب أخرى تعتبر مهمة، كالتعديل الموسمي، وسنوات الأساس، والسنوات المرجعية، وإجراءات مراقبة الإفصاح.

٧ - خطط التحسين

صف الخطة قصيرة الأجل (خلال العام القادم) والخطة متوسطة الأجل (٢-٥ سنوات) الرامية إلى إدخال تحسينات على الإطار الشامل، مع الإشارة إلى أي تحسينات تم تنفيذها خلال العامين الماضيين. وينبغي الإشارة أيضاً إلى المساعدة الفنية اللازمة وغيرها من المساعدات التي قد يتطلبها تنفيذ هذه الخطط، حيثما ينطبق، مع تصنيف المساعدة الفنية اللازمة حسب الفئة الملائمة في إطار تقييم جودة البيانات. وإذا كان الرأي قد استقر على عدم وجود جوانب قصور تتطلب العلاج، ينبغي أن يذكر ذلك صراحة.

التحسينات المنفذة مؤخراً:

الخطة قصيرة الأجل:

الخطة متوسطة الأجل:

الاحتياجات/المستلزمات الأخرى من المساعدة الفنية/التمويل

قصيرة الأجل:

متوسطة الأجل:

< اسم البلد >

الجدول ب: فئات البيانات والمؤشرات الأساسية والمفاهيم الأولية والبيانات الاجتماعية-الديمقراطية

< القطاع >

فئة البيانات:

الوصفة القطرية (يرجى الإشارة إذا كانت مختلفة):

المؤشرات الأساسية:

التوسع (التوسعات) المحبذة (حسبما ينطبق):

المؤشر القطري (يرجى الإشارة إذا كان مختلفاً):

مسؤول (مسؤولو) الاتصال:

الاسم:

اللقب الوظيفي:

الجهان:

العنوان:

الهاتف:

الفاكس:

البريد الإلكتروني:

الاسم:

اللقب الوظيفي:

الجهان:

العنوان:

الهاتف:

الفاكس:

البريد الإلكتروني:

تاريخ تحديث البيانات الوصفية:

١- خصائص البيانات

نطاق التغطية

صف بإيجاز أهم خصائص البيانات، أي السمات التي يجب أن يكون مستخدم البيانات مدركاً لها ليستخدمها على النحو الملائم. وتشمل هذه الخصائص وحدة القياس ونطاق التغطية (كالنطاق الجغرافي والمؤسسي ونطاق الناتج) والخصائص الإحصائية (كالتعديل الموسمي وسنة الأساس المستخدمة في المؤشر) ومصدر البيانات الأساسي والأعراف المحاسبية وسياسة تعديل البيانات.

الدورية:

حدد معدل تواتر إعداد البيانات ونشرها (كأن يكون على أساس شهري أو ربع سنوي أو سنوي).

الحدثة:

حدد الفاصل الزمني بين نهاية الفترة المرجعية (أو التاريخ المرجعي) وبين نشر البيانات.

٢- الجودة

وثائق المنهجية:

حدد أي إفادة بشأن المنهجية تكون متاحة للجمهور وتتضمن وصفاً لكيفية إعداد البيانات ومصادرها.

البيانات التي تدعم المضاهاة الإحصائية للبيانات وتضمن استنادها إلى أسس معقولة
صف نوع البيانات المنشورة والأطر الإحصائية (بما في ذلك المتطابقات المحاسبية والعلاقات الإحصائية) ومدى
تفصيلها بالإضافة إلى عمليات المقارنة والمطابقة المتاحة لمساعدة مستخدمي البيانات في تقييم جودتها.

٣- خطط التحسين

صف الخطة قصيرة الأجل (خلال العام القادم) والخطة متوسطة الأجل (٢-٥ سنوات) الرامية إلى إدخال تحسينات على فئة البيانات، مع الإشارة إلى أي تحسينات تم تنفيذها خلال العامين الماضيين. وينبغي الإشارة أيضا إلى المساعدة الفنية اللازمة وغيرها من المساعدات التي قد يتطلبها تنفيذ هذه الخطط، حيثما ينطبق. وإذا كان الرأي قد استقر على عدم وجود جوانب قصور تتطلب العلاج، ينبغي أن يذكر ذلك صراحة.

التحسينات المنفذة مؤخرا:

الخطة قصيرة الأجل:

الخطة متوسطة الأجل:

الاحتياجات/المستلزمات الأخرى من المساعدة الفنية/التمويل

قصيرة الأجل:

متوسطة الأجل:

٤- نماذج نشر البيانات

اذكر عنوان ولغة (لغات) المطبوعة، وحدد مسؤول اتصال مختص، إذا كان مختلفا عن الوارد في الصفحة الأولى.

نسخة مطبوعة
نشرة إعلامية

مطبوعة

أسبوعية

شهرية

ربع سنوية

سنوية

أخرى

إلكترونيا

عبر شبكة الإنترنت

وسيلة إلكترونية أخرى

اسطوانة مدمجة بذاكرة للقراءة فقط (CD-ROM)

قرص ممغنط

أخرى (حدد)

لا يوجد

< اسم البلد >

الجدول ج: موضوعية البيانات وإتاحتها للاطلاع العام

< الجهاز >

ينبغي إعداد هذا الجدول، حسبما يكون ملائماً، عن كل جهاز يقوم بنشر بيانات يغطيها النظام العام لنشر البيانات.

مسؤول (مسؤولو) الاتصال:

الاسم:
اللقب الوظيفي:
الجهاز:
العنوان:
الهاتف:
الفاكس:
البريد الإلكتروني:

الاسم:
اللقب الوظيفي:
الجهاز:
العنوان:
الهاتف:
الفاكس:
البريد الإلكتروني:

تاريخ تحديث البيانات الوصفية:

١: البيانات المنتجة والمنشورة

أ- الأطر الشاملة:

الجهاز مسؤول عن إعداد ونشر أطر شاملة في المجالات التالية (ضع علامة على المربعات الملائمة):

- | | | | |
|--------------------------|----------------------------|--------------------------|----------------------|
| <input type="checkbox"/> | ١- الحسابات القومية | <input type="checkbox"/> | ٣- مسح شركات الإيداع |
| <input type="checkbox"/> | ٢- عمليات الحكومة المركزية | <input type="checkbox"/> | ٤- ميزان المدفوعات |

ب- فئات البيانات والمؤشرات الأساسية والمفاهيم الأولية:

الجهاز مسؤول عن إعداد ونشر فئات البيانات والمؤشرات الأساسية والمفاهيم الأولية التالية (ضع علامة على المربعات الملائمة):

- | | | | |
|--------------------------|-------------------------|--------------------------|---|
| القطاع الحقيقي | | القطاع المالي | |
| <input type="checkbox"/> | مجملات الحسابات القومية | <input type="checkbox"/> | مجملات النقود بمعناها الواسع ومجملات الائتمان |
| <input type="checkbox"/> | مؤشر/ مؤشرات الإنتاج | <input type="checkbox"/> | مجملات البنك المركزي |
| <input type="checkbox"/> | مؤشرات الأسعار | <input type="checkbox"/> | أسعار الفائدة |
| <input type="checkbox"/> | مؤشرات سوق العمل | <input type="checkbox"/> | سوق الأسهم |

- | | | | |
|----------------------------|-------------------------|--------------------------|---------------------------|
| قطاع المالية العامة | | القطاع الخارجي | |
| <input type="checkbox"/> | مجملات الحكومة المركزية | <input type="checkbox"/> | مجملات ميزان المدفوعات |
| <input type="checkbox"/> | دين الحكومة المركزية | <input type="checkbox"/> | الدين الخارجي وخدمة الدين |
| <input type="checkbox"/> | | <input type="checkbox"/> | الاحتياطيات الدولية |
| <input type="checkbox"/> | | <input type="checkbox"/> | التجارة السلعية |
| <input type="checkbox"/> | | <input type="checkbox"/> | أسعار الصرف |

البيانات الاجتماعية-الديمغرافية

- | | |
|--------------------------|---------|
| <input type="checkbox"/> | السكان |
| <input type="checkbox"/> | الصحة |
| <input type="checkbox"/> | التعليم |
| <input type="checkbox"/> | الفقر |

٢ - موضوعية البيانات

أ- شروط إعداد ونشر البيانات

حدد أي قوانين إحصائية أو موثيق أو مدونات سلوك إحصائية واجبة التطبيقية، والإجراءات والعمليات المتعلقة بسرية الإجابات الفردية؛ وما إذا كانت القوانين أو الموثيق أو المدونات.. إلخ، متاحة للاطلاع العام.

ب- تحديد المسؤولين داخل الحكومة الذين يمكنهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها

اذكر الأشخاص أو المسؤولين الذين يشغلون مناصب رسمية داخل الحكومة ولكن خارج الهيئة المنتجة للبيانات الذين يحق لهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها والجدول الزمني لاطلاعهم عليها.

ج- تحديد الوزراء المختصين بإصدار التعليقات المصاحبة للبيانات الإحصائية المنشورة

صف الإجراءات العامة واجبة التطبيق واذكر أي ممارسات مختلفة قد تنطبق على فئات بيانات منفردة.

د- تقديم معلومات عما يتم من تعديلات، والإشعار مسبقاً بأهم التغييرات في المنهجية المتبعة

صف سياسة تعديل البيانات المتبعة حالياً وإجراءات الإشعار المسبق بأهم التغييرات في المنهجية. صف أي خطط لتغيير هذه السياسات والإجراءات.

٣ - إتاحة البيانات للاطلاع العام

٣- إتاحة البيانات للاطلاع العام

أ- النشر الفوري للجمهور

يُرجى وصف الإجراءات التي تكفل النشر الفوري؛ وينبغي الإشارة إلى أي اختلافات بين فئات البيانات.

ب- الإعلان مسبقاً عن جداول مواعيد النشر

حدد ما إذا كانت جداول مواعيد النشر تُعلن مسبقاً. وإذا كان المتبع هو الإعلان مسبقاً، صف مكان النشر وعن أي مدة (على أساس ربع سنوي أو سنوي مثلاً) ومعدل تواتر تحديثها، وإلى أي مدى تتوافق تواريخ النشر الفعلية مع جدول المواعيد المعلن.

٤- خطط التحسين

صف الخطة قصيرة الأجل (خلال العام القادم) والخطة متوسطة الأجل (٢-٥ سنوات) الرامية إلى إدخال تحسينات على الممارسات المتعلقة ببعدي الموضوعية وإتاحة الاطلاع العام في النظام العام لنشر البيانات وأي تحسينات ذات طابع مؤسسي أو تشريعي تعتمزم الهيئة المعنية إجراؤها. وينبغي ذكر أي تحسينات تم تنفيذها خلال العامين الماضيين، مع الإشارة أيضا إلى المساعدة الفنية اللازمة وغيرها من المساعدات التي قد يتطلبها تنفيذ هذه الخطة، حسبما ينطبق. وإذا كان الرأي قد استقر على عدم وجود جوانب قصور تتطلب العلاج، ينبغي ذكر ذلك صراحة.

التحسينات المنفذة مؤخرا:

الخطة قصيرة الأجل:

الخطة متوسطة الأجل:

الاحتياجات/المستلزمات الأخرى من المساعدة الفنية/التمويل

قصيرة الأجل:

متوسطة الأجل:

الجدول د: إطار تقييم جودة البيانات (DQAF) الإطار الشامل

المؤشرات	العناصر	أبعاد الجودة
<p>صفر-١-١ التحديد الواضح لمسؤولية جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.</p> <p>صفر-١-٢ كفاية تبادل البيانات والتنسيق بين الجهات المنتجة لها.</p> <p>صفر-١-٣ سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات المبلغة وقصر استخدامها على الأغراض الإحصائية.</p> <p>صفر-١-٤ ضمان الإبلاغ الإحصائي من خلال التفويض القانوني و/أو التدابير التي تحت على الإجابة عند طلب البيانات.</p> <p>صفر-٢-١ تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد الحاسوبية والتمويل مع متطلبات البرامج الإحصائية.</p> <p>صفر-٢-٢ تطبيق مقاييس تكفل كفاءة استخدام الموارد.</p> <p>صفر-٣-١ مراقبة صلة الإحصاءات القائمة باحتياجات مستخدمي البيانات ومنفعتها العملية في الوفاء بها.</p> <p>صفر-٤-١ تطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة.</p> <p>صفر-٤-٢ تطبيق عمليات لمراقبة جودة البرنامج الإحصائي.</p> <p>صفر-٤-٣ تطبيق عمليات تتناول اعتبارات الجودة في تخطيط البرنامج الإحصائي.</p>	<p>صفر-١ البيئة القانونية والمؤسسية — وجود بيئة داعمة للإحصاءات.</p> <p>صفر-٢ الموارد — تناسب الموارد مع احتياجات البرامج الإحصائية.</p> <p>صفر-٣ الصلة — تغطي الإحصاءات المعلومات المهمة عن المجال المعني.</p> <p>صفر-٤ عناصر أخرى لإدارة الجودة — الجودة هي حجر زاوية في العمل الإحصائي.</p>	<p>صفر- الشروط الأساسية للجودة</p>
<p>١-١-١ إعداد الإحصاءات على أساس من التجرد.</p> <p>١-١-٢ الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار المصادر والأساليب الإحصائية وكذلك اتخاذ قرارات النشر.</p> <p>١-١-٣ تخويل الكيان الإحصائي المختص حق التعقيب على التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.</p> <p>١-٢-١ السماح باطلاع الجمهور على شروط جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.</p> <p>٢-٢-١ التحديد العلني للجهات الحكومية المصرح لها بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها.</p> <p>٣-٢-١ الإشارة الواضحة لمنتجات الأجهزة/الوحدات الإحصائية باعتبارها صادرة عنها.</p> <p>٤-٢-١ إصدار إشعار مسبق بأي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.</p> <p>١-٣-١ وجود مبادئ توجيهية لسلوك العاملين ومعرفة جميع العاملين بها معرفة تامة.</p>	<p>١-١ الكفاءة المهنية — استرشاد السياسات والممارسات الإحصائية بالمبادئ المهنية.</p> <p>٢-١ الشفافية — شفافية السياسات والممارسات الإحصائية.</p> <p>٣-١ المعايير الأخلاقية — استرشاد السياسات والممارسات بالمعايير الأخلاقية.</p>	<p>١- ضمانات الموضوعية</p> <p>الالتزام التام بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.</p>

المؤشرات	العناصر	أبعاد الجودة
<p>١-٢-١ توافق المفاهيم والتعاريف التي يتضمنها الهيكل العام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.</p> <p>١-٢-٢ اتساق النطاق بشكل عام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.</p> <p>١-٣-٢ اتساق نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المستخدمة عموماً مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.</p> <p>١-٤-٢ استخدام أسعار السوق لتقييم التدفقات والأرصدة.</p> <p>٢-٤-٢ القيد على أساس الاستحقاق.</p> <p>٣-٤-٢ اتساق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي عموماً مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.</p>	<p>١-٢ المفاهيم والتعاريف — توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة مع الأطر الإحصائية المتعارف عليها دولياً.</p> <p>٢-٢ النطاق — توافق النطاق مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.</p> <p>٣-٢ التصنيف/التقسيم القطاعي — توافق نظم التصنيف والتقسيم القطاعي مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.</p> <p>٤-٢ أساس القيد — تقييم الأرصدة والتدفقات وقيدتها طبقاً للمعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.</p>	<p>٢- سلامة المنهجية</p> <p>اتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً في وضع الأساس المنهجي للإحصاءات.</p>
<p>١-٣-١ الحصول على البيانات المصدرة من برامج شاملة لجمع البيانات تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد.</p> <p>٢-١-٣ اقتراب البيانات المصدرة بدرجة معقولة من التعاريف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت القيد المطلوب.</p> <p>٣-١-٣ حداثة البيانات المصدرة.</p> <p>١-٢-٣ التقييم المنتظم للبيانات المصدرة — بما فيها بيانات التعداد السكاني والمسح بالعينة والسجلات الإدارية — وذلك مثلاً من حيث التغطية وأخطاء العينة وأخطاء الإجابة والأخطاء خارج المعاينة؛ ومتابعة نتائج التقييم وإتاحتها للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية.</p> <p>١-٣-٣ استخدام أساليب إحصائية سليمة للتعامل مع البيانات المصدرة عند إعداد البيانات.</p> <p>٢-٣-٣ استخدام أساليب إحصائية سليمة في سياق الإجراءات الإحصائية الأخرى (كتعديل البيانات وتحويلها، والتحليل الإحصائي).</p> <p>١-٤-٣ التثبت من صحة النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمعلومات أخرى حيثما أمكن ذلك.</p> <p>٢-٤-٣ تقييم الاختلافات الإحصائية في البيانات الوسيطة وتقصيها.</p> <p>٣-٤-٣ تقصي الاختلافات الإحصائية والمؤشرات أو المشكلات المحتملة الأخرى في المخرجات الإحصائية.</p> <p>١-٥-٣ دراسة التعديلات وتحليلها على أساس منتظم واستخدامها داخلياً للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية (راجع أيضاً البند ٤-٣-٣).</p>	<p>١-٣ البيانات المصدرة — كفاية البيانات المصدرة المتاحة كأساس لإعداد الإحصاءات.</p> <p>٢-٣ تقييم البيانات المصدرة — تقييم البيانات المصدرة بصفة منتظمة.</p> <p>٣-٣ الأساليب الإحصائية — توافق الأساليب الإحصائية المستخدمة مع الإجراءات الإحصائية السليمة.</p> <p>٤-٣ تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها — التقييم المنتظم للنتائج الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها.</p> <p>٥-٣ دراسة التعديلات — تتبع مسار التعديلات باعتبارها مقياساً للموثوقية، وتمحيصها لاستخلاص ما قد تنطوي عليه من معلومات.</p>	<p>٣- الدقة والموثوقية</p> <p>سلامة البيانات المصدرة والأساليب الإحصائية، وتصوير المخرجات الإحصائية للواقع بالقدر الكافي.</p>

رابعاً- البيانات الوصفية واللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات

المؤشرات	العناصر	أبعاد الجودة
<p>١-١-٤ اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالدورية.</p> <p>٢-١-٤ اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالحدثة.</p> <p>١-٢-٤ اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات.</p> <p>٢-٢-٤ اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها عبر فترة زمنية معقولة.</p> <p>٣-٢-٤ اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها مع البيانات المستمدة من مصادر بيانات و/أو أطر إحصائية أخرى.</p> <p>١-٣-٤ اتباع جدول زمني منتظم وشفاف في عمليات التعديل.</p> <p>٢-٣-٤ التحديد الواضح للبيانات الأولية و/أو المعدلة.</p> <p>٣-٣-٤ علانية الدراسات والتحليلات المتعلقة بعمليات التعديل (راجع أيضا البند ٣-٥-١).</p>	<p>١-٤ الدورية والحدثة — اتباع معايير النشر المتعارف عليها دولياً فيما يتعلق بالدورية والحدثة.</p> <p>٢-٤ الاتساق — اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات عبر الفترات الزمنية ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى.</p> <p>٣-٤ سياسة وممارسات التعديل — اتباع إجراءات منتظمة ومعلنة لتعديل البيانات.</p>	<p>٤- المنفعة</p> <p>اتساق الإحصاءات التي تتسم بدرجة كافية من الدورية والحدثة، واتباع سياسة واضحة في إجراء التعديلات عليها.</p>
<p>١-١-٥ عرض الإحصاءات بطريقة تعين على التفسير السليم والمقارنات المجدية (حسن التنسيق والوضوح في النص والجدول والرسوم البيانية).</p> <p>٢-١-٥ ملاءمة وسائط النشر وأشكاله.</p> <p>٣-١-٥ نشر الإحصاءات بناء على جدول زمني معن مسبقاً.</p> <p>٤-١-٥ إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.</p> <p>٥-١-٥ إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام عند الطلب.</p> <p>١-٢-٥ إتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات وأساس القيد ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية، وشرح الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.</p> <p>٢-٢-٥ تطويع مستويات التفصيل لاحتياجات الجمهور المستهدف.</p> <p>١-٣-٥ الإعلان عن مسؤول الاتصال المختص بكل مجال.</p> <p>٢-٣-٥ توفير فهرس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى على نطاق واسع، بما في ذلك توفير معلومات عن أي تغييرات.</p>	<p>١-٥ سهولة الاطلاع على البيانات — عرض الإحصاءات بطريقة واضحة ومفهومة، وملاءمة أشكال النشر، وإتاحة الإحصاءات على أساس محايد.</p> <p>٢-٥ سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية — إتاحة البيانات الوصفية الحديثة وذات الصلة.</p> <p>٣-٥ تقديم المساعدة للمستخدمين — إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة.</p>	<p>٥- سهولة الاطلاع</p> <p>توافر البيانات والبيانات الوصفية بسهولة وتقديم مساعدات كافية لمستخدميها.</p>

الملحق الأول: المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية^١

إن اللجنة الإحصائية،

١- إذ تضع في اعتبارها أن المعلومات الإحصائية الرسمية أساس لازم للتنمية المستمرة في المجالات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية، وللتبادل المعرفي والتجاري بين دول وشعوب العالم،

٢- وإذ تضع في اعتبارها أن ثقة الجمهور في المعلومات الإحصائية الرسمية مسألة جوهرية، وأنها تتوقف إلى حد بعيد على احترام القيم والمبادئ الأساسية التي تشكل لب أي مجتمع ديمقراطي يسعى إلى فهم ذاته واحترام حقوق أفراد،

٣- وإذ تضع في اعتبارها أن نوعية الإحصاءات الرسمية، وبالتالي نوعية المعلومات المتاحة للحكومة والاقتصاد والجمهور، ترتب إلى حد بعيد بتعاون المواطنين والمؤسسات وسائر المستجيبين من أجل توفير البيانات الملائمة والموثوق بها المطلوبة للعمليات الضرورية لجمع الإحصاءات وبالتعاون بين مستعملي الإحصاءات ومنتجها بغية تلبية احتياجات المستعملين،

٤- وإذ تذكر بالجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية النشطة في المجال الإحصائي من أجل وضع معايير ومفاهيم لتسهيل المقارنة بين البلدان،

٥- وإذ تذكر أيضا بإعلان المعهد الإحصائي الدولي بشأن آداب المهنة،

٦- وقد أعربت عن رأيها بأن القرار جيم (٤٧) الذي اعتمده اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ يتسم بأهمية عالمية،

٧- وإذ تلاحظ أن الفريق العامل للخبراء الإحصائيين، الذي كلفته لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدراسة المبادئ الأساسية، قد وافق من حيث المبدأ، في دورته الثامنة المعقودة في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، على الصيغة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأكد أن تلك المبادئ منطبقة على جميع الدول،

٨- وإذ تلاحظ أيضا أن المؤتمر المشترك للمخططين والإحصائيين والديموغرافيين الأفارقة قد رأى، في دورته الثامنة، المعقودة في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٤، أن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية تتسم بأهمية عالمية،

٩- تعتمد هذه المبادئ للإحصاءات الرسمية:

(١) إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء بحقهم في التماس المعلومات.

(٢) حفاظا على الثقة في الإحصاءات الرسمية يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقا لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.

(٣) تيسيرا للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية وفقا للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها.

(٤) الوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.

^١ منقول من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تقرير الجلسة الخاصة للجنة الإحصائية (New York, April 11-15, 1994) E/1994/29.

(٨) التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمر ضروري لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي.

(٩) قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.

(١٠) التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

(٥) يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الإحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين.

(٦) يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية.

(٧) تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

الملحق الثاني: المبادئ التوجيهية الدولية لفئات البيانات المختارة

الحسابات القومية

يمكن الاطلاع على توصيات منظمة العمل الدولية في موقع المنظمة التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.ilo.org/ilolex/english/recdisp1.htm>

مؤشرات الأسعار

Consumer Price Index Manual: Theory and Practice 2004 (الصادر عن منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واليوروبستات، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والبنك الدولي، في ٢٠٠٤). يمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/guides/cpi/index.htm>

Producer Price Index Manual: Theory and Practice 2004 (الصادر عن منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والبنك الدولي، في ٢٠٠٤). ويمكن الاطلاع عليه من الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/sta/teggpi/index/htm

Classification of Expenditure According to Purpose (New York: United Nations, 1999). يمكن الاطلاع عليه في موقع الأمم المتحدة التالي على شبكة الإنترنت: <http://esa.un.org/unsd/cr/registry/regrt.asp>

عمليات الحكومة العامة والحكومة المركزية

Government Finance Statistics Manual 2001 (Washington, D.C: IMF, 2001). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/index.htm>

دين الحكومة المركزية

External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users (Washington, D.C: IMF, 2003). ويمكن الاطلاع على النص من موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/eds/Eng/Guide/index.htm>

System of National Accounts 1993 (نيويورك: مطبوعة مفوضية الجماعة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ١٩٩٣). يمكن الاطلاع على النص في موقع الأمم المتحدة التالي على شبكة الإنترنت: <http://unstats.un.org/unsd/sna1993/introduction.asp>

Quarterly National Accounts Manual: Concepts Data Sources And Compilation (Washington, D.C. IMF, 2001). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/qna/2000/textbook/index.htm>

European System of Accounts 1995 (Luxembourg: Eurostat, 1996).

Update to the System of National Accounts 1993: New Standards for Financial Derivatives. (Washington, D.C. IMF, 2001). ويمكن الاطلاع على النص من موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sta/sna/2001/eng/update/updsna.pdf>

موجز المناقشات في *National Accounts Discussion Forum*. ويمكن الاطلاع على هذا الموجز من موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sta/na/interest/index.htm>. ومن المحتمل أن تؤدي نتائج هذه المناقشات في نهاية الأمر إلى عدة تعديلات في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

سوق العمل

Current International Recommendations on Labor Statistics, as updated (Geneva: International Labor Organization (ILO), 1985).

Husmanns, R., F. Mehran, and V. Verma, *Surveys of Economically Active Population, Employment, Unemployment, and Underemployment: An ILO Manual on Concepts and Methods* (Geneva: ILO, 1990).

شبكة الإنترنت: <http://unstats.un.org/unsd/pubs/gesgrid.asp?class=trade>

الاحتياطيات الدولية

International Reserves and Foreign Currency Liquidity: Guidelines for a Data Template (Washington, D.C: IMF, 2001). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://dsbb.imf.org/Applications/web/sddsguide/>

الدين الخارجي

External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users (also called *Debt Guide*) (Washington, D.C: IMF, 2003). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/eds/Eng/Guide/Index.htm>

التجارة السلعية

International Merchandise Trade Statistics: Concepts and Definitions, Series M, No. 52, Rev. 2 (New York: United Nations, 1998).

Manual on Statistics of International Trade in Services, 2002. يمكن الاطلاع على النص من الموقع التالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على شبكة الإنترنت: <http://www.oecd.org/dataoecd/32/45/2404428.pdf> وهو متاح كذلك في موقع الأمم المتحدة التالي على شبكة الإنترنت: <http://unstats.un.org/unsd/pubs/gesgrid.asp?class=trade>

السكان

Principles and Recommendations for Population and Housing Census (New York: United Nations, 1997).

Handbook on Civil Registration and Vital Statistics Systems (New York: United Nations, 1998).

Indicators of Sustainable Development: Framework and Methodologies (New York: United Nations, 1996). يمكن الاطلاع على النص في موقع الأمم المتحدة التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/indisd/english/english.htm>

الإحصاءات النقدية والمالية

Financial Soundness Indicators: Compilation Guide (Washington, D.C: IMF, 2006). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fsi/guide/2006/index.htm>

Monetary and Financial Statistics Manual, 2000 (Washington, D.C: IMF, 2000). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/mfs/manual/index.htm>

Monetary and Financial Soundness: Compilation Guide (Washington, D.C: IMF, 2007). وشيك الإصدار. يمكن الاطلاع على النص من موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/cgfmfs/eng/index.htm>

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

Balance of Payments Manual, fifth edition (Washington, D.C: IMF, 1993). ويمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/bopman/bopman.pdf>

Balance of Payments Compilation Guide (Washington, D.C: IMF, 1995). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/bopcg/1995/bopcg.pdf>

Balance of Payments Textbook (Washington D.C: IMF, 1996). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/boptex/boptex.pdf>

Financial Derivatives: A Supplement to the Balance of Payments Manual, fifth edition, 1993 (Washington, D.C: IMF, 2000). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fd/2000/index.htm>

International Investment Position (2002). يمكن الاطلاع على النص في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sta/iip/iip.htm>

Manual on Statistics of International Trade in Services, 2002. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على شبكة الإنترنت: <http://www.oecd.org/dataoecd/32/45/2404428.pdf> وهو متاح كذلك في موقع الأمم المتحدة التالي على

التعليم

United Nations Children's Fund (UNICEF), *End Decade Database website*. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.childinfo.org/eddb/index.htm>

UNSD, *Millennium Indicators Database*. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

WHO, *Millennium Development Goals website*. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.who.int/mdg/en/>

World Bank, *Millennium Development Goals website*. ويمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.developmentgoals.org/>

الفقر

Ravallion, Martin, *Poverty Lines in Theory and Practice*, Vol. 1. Living Standards Measurement Survey Working Paper (Washington, D.C.: World Bank, 1999).

Coudouel, J. Hentschel, and Q. Wodon, *Well-Being Measurement and Analysis in PRSP Sourcebook* (Washington, D.C.: World Bank, 2001).

Lipton, M., *Defining and Measuring Poverty: Conceptual Issues* (New York: UNDP, 1996).

Shorr, Irwin J., *How to Weigh and Measure Children: Assessing the Nutritional Status of Young Children in Household Surveys*, National Household Survey Capability Programme (New York: United Nations, 1986).

UNSD, *Millennium Indicators Database*. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

World Bank, *Millennium Development Goals website*. ويمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.developmentgoals.org/>

World Bank, *Data on Poverty website*. ويمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/poverty/data/index.htm>

أخرى

“Fundamental Principles of Official Statistics,” UN Economic and Social Council *Report of the Special Session of the Statistical Commission* (New York, April 11-15, 1994).

International Standard Classification of Education-ISCED 1997 (Paris: UNESCO, 1997).

UNESCO Institute for Statistics, *Statistical Tables (and metadata) website* (<http://portal.unesco.org/uis/ev.php>).

Methodolgy Used in the 1994 Estimation and Projection of Adult Literary (Paris: UNESCO, 1995).

Indicators of Sustainable Development: Framework and Methodologies (New York: United Nations, 2001).

UNESCO Institute for Statistics, *Millennium Development Goals website* (<http://portal.unesco.org/uis/ev.php>).

UNSD, *Millennium Indicators Database*. يمكن الاطلاع على النص في موقع الأمم المتحدة التالي على شبكة الإنترنت: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

World Bank, *Millennium Development Goals website*. يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.developmentgoals.org/>

الصحة

OECD, *Health Statistics Publications and Documents website* (includes manuals, sources and methods). يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.oecd.org/topicstatsportal>

Indicators of Sustainable Development: Framework and Methodologies (New York: United Nations, 1996).

Monitoring Reproductive Health: Selecting a Short List of National and Global Indicators (Geneva: World Health Organization (WHO), 1997). يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: http://www.who.int/reproductive_health/publications/hrp_97_26/index.htm

International Statistical Classification of Diseases and Related Health Problems (ICD-10) (Geneva: World Health Organization, 1993).

UNAIDS, *Monitoring the Millennium Development Goals website*. يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.unaids.org/en/in+focus/monitoringevaluation/monitoring+the+millennium+development+goals+asp>

الملحق الثالث: قائمة مؤشرات الغايات النهائية للتنمية في الألفية الجديدة (MDGs)

المؤشر	الإدراج في النظام العام لنشر البيانات	القطاع	الهيئة الدولية المسؤولة
الغاية النهائية ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع			
الهدف ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥			
١-	نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (تعادل القوى الشرائية) ^١	الفقر	البنك الدولي
٢-	نسبة فجوة الفقر (انتشار الفقر × عمقه)	الفقر	البنك الدولي
٣-	حصة أفقر خميس (٥/١) من الاستهلاك القومي	الفقر	البنك الدولي
الهدف ٢: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥			
٤-	انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة	الصحة	اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية
٥-	نسبة السكان الذي لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية		منظمة الأغذية والزراعة
الغاية النهائية ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي			
الهدف ٣: كفاءة تمكن الأطفال الذكور والإناث على حد سواء في كل مكان من إتمام مرحلة للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥			
٦-	صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي	التعليم	اليونسكو
٧-	نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول إلى الصف الخامس ^٢	التعليم	اليونسكو
٨-	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة	التعليم	اليونسكو
الغاية النهائية ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة			
الهدف ٤: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويُفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم في موعد غايته عام ٢٠١٥			
٩-	نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالى	التعليم	اليونسكو
١٠-	نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة، الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة	التعليم	اليونسكو
١١-	حصة النساء في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي	الحقيقي	منظمة العمل الدولية
١٢-	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية		الاتحاد البرلماني الدولي

الغاية النهائية ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال			
الهدف ٥: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥.			
١٣-	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	√	السكان اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية
١٤-	معدل وفيات الرضع	√	السكان اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية
١٥-	نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة	√	الصحة اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية
الغاية النهائية ٥: تحسين الصحة النفاسية			
الهدف ٦: تخفيض نسبة الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥			
١٦-	نسبة الوفيات النفاسية	√	الصحة اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية
١٧-	نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي حصة من ذوي الاختصاص	√	الصحة اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية
الغاية النهائية ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض			
الهدف ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من هذا التاريخ			
١٨-	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة	√	الصحة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز - واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية
١٩-	معدل استخدام العازل الذكري إلى معدل انتشار وسائل منع الحمل ^٣	√	الصحة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز - واليونيسيف وشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية
١٩أ-	استخدام العازل الذكري في آخر ممارسة جنسية شديدة الخطورة	√	الصحة
١٩ب-	النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة ممن تتوافر لديهم معرفة صحيحة شاملة عن فيروس الإيدز ^٤	√	الصحة
٢٠-	نسبة التحاق الأيتام بالمدارس إلى التحاق غير الأيتام الذين تتراوح أعمارهم من ١٠ إلى ١٤ سنة	√	الصحة اليونيسيف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
الهدف ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتباراً من هذا التاريخ			
٢١-	معدلات انتشار الملاريا والوفيات الناتجة عنها	√	الصحة منظمة الصحة العالمية
٢٢-	نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية والعلاج منها ^٥	√	الصحة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية
٢٣-	معدلات انتشار السل والوفيات الناتجة عنه	√	الصحة منظمة الصحة العالمية
٢٤-	نسبة حالات السل التي تم اكتشافها وعلاجها بموجب الاستراتيجية الموصى بها دولياً لمكافحة السل	√	الصحة منظمة الصحة العالمية
الغاية النهائية ٧- ضمان توافر أسباب بقاء البيئة			
الهدف ٩: دمج مبادئ التنمية القابلة للاستمرار في السياسات والبرامج القطرية وانحسار الهدر في الموارد البيئية			
٢٥-	نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات		منظمة الأغذية والزراعة
٢٦-	نسبة مساحة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي		برنامج الأمم المتحدة للبيئة - الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

الملحق الثالث: قائمة مؤشرات الغايات النهائية للتنمية في الألفية الجديدة (MDGs)

٢٧-	وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة ١ كلغ من النفط) لكل دولار، واحد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوى الشرائية)			الوكالة الدولية للطاقة - البنك الدولي
٢٨-	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (حصة الفرد) (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وشعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة) واستهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون المستنفذة للأوزون (CFCs (طن الجسيمات المستنفذة للأوزون) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة - أمانة الأوزون)			اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وشعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - أمانة الأوزون
٢٩-	نسبة السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة			منظمة الصحة العالمية
الهدف ١٠: تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون باستمرار على مياه صالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥				
٣٠-	نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باستمرار على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف	√		الصحة اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية
٣١-	نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الحصول على خدمات صرف صحي محسنة	√		الصحة اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية
الهدف ١١: تحقيق تحسن ملموس في معيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠				
٣٢-	نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة			الأمم المتحدة - مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية
الغاية النهائية ٨ - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية				
ترد أدناه مؤشرات الأهداف من ١٢-١٥ في قائمة موحدة.				
الهدف ١٢: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي مفتوح يستند إلى قواعد ويتمس بقابلية التنبؤ به وعدم التمييز. ويشمل ذلك الالتزام بحسن ممارسة السلطات والتنمية والحد من الفقر - على الصعيدين الوطني والدولي.				
الهدف ١٣: تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً.				
ويشمل ذلك نفاذ صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق مع إعفائها من التعريفات الجمركية ونظام الحصص؛ وبرنامجاً معززاً لتخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيببوك)، وإلغاء الديون الثنائية الرسمية، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو أكثر سخاء للبلدان التي التزمت بالحد من الفقر.				
الهدف ١٤: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (من خلال برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين).				
الهدف ١٥: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير قُطرية ودولية لتحقيق القدرة على تحمل الديون في المدى البعيد.				
وتجري متابعة بعض المؤشرات المدرجة أدناه بصورة مستقلة لأقل البلدان نمواً، وإفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمساعدة الإنمائية الرسمية.				
٣٣-	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، المجموع والمقدم إلى أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي للبلدان المانحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية.			منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٣٤-	نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المخصصة للقطاعات من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الرسمية المانحة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، والتغذية، والمياه النقية وخدمات الصرف الصحي).			منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٣٥-	نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة التي تقدمها الجهات المانحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية			منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٣٦-	المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية كنسبة من إجمالي دخلها القومي			منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٣٧-	المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من إجمالي دخلها القومي			منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
دخول السوق				
٣٨-	نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها ما عدا الأسلحة) من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية			مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - منظمة التجارة العالمية - البنك الدولي

٣٩-	متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من البلدان النامية			مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - منظمة التجارة العالمية - البنك الدولي
٤٠-	تقدير الدعم الزراعي المقدم لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بها			منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٤١-	نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للمساعدة في بناء القدرات التجارية			منظمة التجارة العالمية - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
القدرة على الاستمرار في تحمل الدين				
٤٢-	مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى نقطة القرار بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) وعدد البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز بموجب المبادرة (تراكمية)			صندوق النقد الدولي - البنك الدولي
٤٣-	تخفيف أعباء الديون وفق الالتزامات بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، بالدولار الأمريكي			صندوق النقد الدولي - البنك الدولي
٤٤-	خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات			صندوق النقد الدولي - البنك الدولي
الهدف ١٦: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب ممارسة أعمال لائقة ومنتجة				
٤٥-	معدل البطالة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، حسب نوع الجنس والمجموع ^٦	√	الحقيقي	منظمة العمل الدولية
الهدف ١٧: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار يمكن تحملها في البلدان النامية				
٤٦-	نسبة السكان القادرين على الحصول باستمرار على العقاقير الضرورية بأسعار يمكن تحملها			منظمة الصحة العالمية
الهدف ١٨: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة منافع التكنولوجيات الحديثة لاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				
٤٧-	عدد المشتركين في خطوط الهاتف الأرضية والخلوية لكل ١٠٠ نسمة			الاتحاد الدولي للاتصالات
٤٨-	عدد أجهزة الحاسب الآلي الشخصي المستخدمة لكل ١٠٠ نسمة (الاتحاد الدولي للاتصالات) وعدد مستخدمي شبكة الانترنت لكل ١٠٠ نسمة			الاتحاد الدولي للاتصالات
* كما ورد شرحه في الحاشية (١) أدناه، ينبغي الاستعاضة عن قياس خط الفقر بدولار واحد في اليوم (تعادل القوى الشرائية) باستخدام خط الفقر القومي لرصد الفقر على المستوى القطري، وذلك لحساب نسبة تعداد الفقراء ونسبة فجوة الفقر.				
الحواشي:				
١ لرصد اتجاهات الفقر القطرية، ينبغي استخدام مؤشرات قائمة على خطوط الفقر القومية، حيثما توافرت. والمؤشر الموصى به لهذا الغرض هو «نسبة تعداد الفقراء (نسبة السكان دون خط الفقر القومي)».				
٢ هناك مؤشر بديل لا يزال قيد الإعداد وهو «معدل الإنجاز الأولي» (Primary Completion Rate).				
٣ من بين وسائل منع الحمل، فالعازل الذكري هو الوسيلة الوحيدة الفعالة في منع انتقال متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونظرا لأن معدل استخدام هذا العازل يقاس فقط بين النساء المتزوجات، فإنه يستكمل بمؤشر لاستخدام العازل في المواقف شديدة الخطورة (المؤشر ١٩ أ)، ومؤشر المعرفة عن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (المؤشر ١٩ ب). ويفيد مؤشر «معدل انتشار موانع الحمل» أيضا في متابعة التقدم المحرز في الوصول إلى غايات أخرى تتعلق بالصحة ونوع الجنس والفقر.				
٤ يعرف هذا المؤشر بأنه النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، الذين يعرفون جيدا أهم وسيلتين لمنع انتقال متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن طريق الاتصال الجنسي (استخدام العازل الذكري والاقتصار في الجماع على شخص واحد مخلص غير مصاب بالفيروس)، والذين يرفضون أكثر مفهومين خاطئين شيوعا من كيفية انتقال هذا الفيروس، والذين يعلمون أن الشخص الذي يبدو في صحة جيدة يمكن أن ينقل المرض. ولكن نظرا لعدم توافر عدد كاف من المسوح حاليا يجعل بالإمكان حساب المؤشر حسب التعريف المذكور آنفا، أعدت اليونيسيف، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية، مؤشرين بديلين يمثلان مكونين من مكونات المؤشر الفعلي، وهما: (١) نسبة الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، ممن يعرفون أن الشخص يمكن أن يحمي نفسه من الإصابة بمرض الإيدز عن طريق «الاستخدام المستمر للعازل الذكري»، (٢) نسبة الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، الذين يعرفون أن الشخص الذي يبدو في صحة جيدة يمكن أن ينقل المرض. والبيانات المتاحة في تقرير السنة الحالية عن الإناث فقط.				
٥ تقاس الوقاية بنسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيد حشري؛ ويقاس العلاج بنسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يحصلون على علاج مناسب.				
٦ تضطلع منظمة العمل الدولية في الوقت الراهن بإعداد مقياس محسن لهذا الهدف لاستخدامه في السنوات المقبلة.				

الملحق الرابع: دور المنسق القطري للنظام العام لنشر البيانات

السنوية للبيانات الوصفية). وقد تبين أن هذه اللجنة بمثابة محفل فعال لتعزيز التعاون بين الأجهزة الإحصائية.

تأكيد صحة البيانات الوصفية سنويا

٥- معدل تأكيد صحة البيانات: لضمان دقة البيانات الوصفية، يطلب إلى المشاركين في النظام العام لنشر البيانات تأكيد دقة جميع البيانات الوصفية المعلنة في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات حسب الاقتضاء وعلى أساس سنوي على الأقل. ويعتبر هذا التأكيد مكافئاً لمسألة «المراقبة الذاتية» لمدى دقة عناصر البيانات الوصفية للبلد المشارك. وينبغي للمنسق كذلك تزويد الصندوق بمعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطط التحسين. ويرسل خبراء الصندوق كل عام رسالة تذكيرية للمنسق القطري بشأن التحديثات السنوية. وبالتالي يتعين على المنسق أن يرسل البيانات الوصفية الجارية مرة كل سنة على الأقل إلى مسؤولي الاتصال المعنيين بكل فئة وعناصر بيانات معلن في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات ويطلب إليهم تأكيد حداثة المعلومات وصحتها والإفادة بأي تحديثات طرأت عليها عند اللزوم.

٦- موعد تأكيد صحة البيانات: يجب أن يرسل المنسق بعد ذلك تأكيد كتابي إلى صندوق النقد الدولي^{١١} يفيد بدقة البيانات الوصفية. وينبغي له إرسال هذا التأكيد السنوي إلى الصندوق خلال الشهر الأول من الذكرى السنوية للنشر (تاريخ نشر البيانات الوصفية في اللوحة الإلكترونية للمرة الأولى).

٧- تحديث البيانات الوصفية: إذا اقتضت الضرورة تحديث البيانات الوصفية، يتعين على المنسق أن يرسل التعديلات المقترحة إلى الصندوق في أسرع وقت ممكن (يوصى بذلك) أو يرفق التعديلات المقترحة بالتأكد السنوي. ويستعرض خبراء الصندوق التعديلات المقترحة ويقومون بنشرها في اللوحة

١- تعني مشاركة البلد المعني في النظام العام لنشر البيانات قبوله استخدام النظام كإطار لتحسين نظامه الإحصائي. ويتوقع أن تستخدم الأجهزة الإحصائية الوطنية النظام كأداتها الإدارية لوضع استراتيجية لتحسين الإحصاءات، وتحديد مواطن القوة والضعف في النظام الحالي، ووضع خطط التحسين، وتحديد أولويات التحسينات، وتخصيص الموارد الملائمة لتحقيق ذلك. ويقوم المنسق القطري الكفاء بدور بالغ الأهمية في تعزيز النظام كأداة محورية في النظام الإحصائي الوطني.

٢- ويقدم هذا الملحق وصفا لدور المنسق القطري في النظام العام لنشر البيانات ومسؤولياته وكذلك المهام التي يتوقع منه/منها القيام بها بصفة منتظمة.

التواصل مع صندوق النقد الدولي

٣- مسؤول الاتصال الرئيسي: المنسق القطري هو مسؤول الاتصال الرئيسي المعني بجميع المسائل المتعلقة بالنظام العام لنشر البيانات. وبالتالي، يتصل خبراء الصندوق عادة بالمنسق القطري مباشرة بشأن القضايا المرتبطة بالنظام، ويتولى بدوره مسؤولية التنسيق لإعداد الرد القطري. وبالنسبة لقضايا البيانات الوصفية، يجوز لخبراء الصندوق الاتصال بالمسؤولين في الأجهزة المعنية، ولكن مع إبلاغ المنسق دائماً بتلك الاتصالات.

٤- السلطة: يجب أن تتوافر للمنسق السلطة الكافية ليحصل على تعاون جميع الأجهزة الوطنية التي تُعنى بإعداد ونشر فئات البيانات التي يغطيها النظام العام لنشر البيانات. وفي بعض الحالات، يشغل المنسق الرسمي أحد المستويات الوظيفية المرتفعة نسبياً، ويوكل إلى موظفيه القيام بالأعمال التنفيذية اليومية. ويجوز كذلك التنسيق بين الأجهزة الإحصائية من خلال لجنة تعنى بالنظام العام لنشر البيانات تجتمع بشكل منتظم (ولمرة واحدة في السنة على الأقل بشأن المراجعة

^{١١} يتعين إرسال التأكيد إلى قسم معايير نشر البيانات في إدارة الإحصاءات بالصندوق. راجع العنوان المبين في الإطار على الصفحة (ب) من هذا المرشد.

على الصيغة الجديدة للبيانات الوصفية، فإنها تُنشر باللوحه الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.

٩- التغييرات التي تطرأ على البيانات الوصفية فيما بين التأكيدات السنوية: قد تنشأ أوضاع تدعو إلى قيام البلد المشارك بتغيير ممارساته على نحو يؤثر في دقة البيانات الوصفية المعلنة باللوحه الإلكترونية لمعايير نشر البيانات خلال السنة التقويمية. وفي مثل هذه الأوضاع، ينبغي للبلد المشارك إبلاغ خبراء الصندوق بهذه التغييرات، ويعمل الطرفان معا على التعجيل بتعديل البيانات الوصفية التي تأثرت بذلك.

الإلكترونية لمعايير نشر البيانات إذا لم تكن هناك قضايا تُثار بشأنها. ويتم الإعلان في اللوحه الإلكترونية أيضا عن تاريخ آخر تأكيد لصحة البيانات الوصفية ورد من البلد المشارك.

٨- إدخال التحسينات على البيانات الوصفية: يجوز أن يبادر خبراء الصندوق في أي وقت بالاتصال بالمنسق لاقتراح أو طلب إدخال تحسينات على البيانات الوصفية، لا سيما عند تحديث النظام العام لنشر البيانات. وينبغي للمنسق عندئذ الاتصال بالأجهزة الوطنية المختصة لإدخال التحسينات المطلوبة أو استبيان موافقتها على التغييرات التي اقترحها الصندوق. ولدى اتفاق المنسق القطري مع خبراء الصندوق

الفهرس

تشير الأرقام إلى الفقرات في الفصول أو الإطارات أو الجداول أو الملاحق

الأطر الأساسية	أبعاد النظام العام لنشر البيانات
الأطر الشاملة و، ٤-٣	البيانات، ٣-٢، ٣-٣ إلى ٣-١٥٠، الإطار ١-٢
التعريف، ٢-٣	التعريف، ٢-٣
عمليات الحكومة المركزية، ٣-٣٢ إلى ٣-٣٣	جودة البيانات، ٣-٢، الإطار ١-٢
الأطر الشاملة	الجودة، ٣-١٥١ - ٣-١٦٢
الإطار التحليلي، والمفاهيم، والتعاريف والتصنيفات، الجدول أ - الجزء ١	سهولة الاطلاع العام، ٣-٢، ٣-١٩١ إلى ٣-٢٠٣، الإطار ١-٢
الأطر الرئيسية، ٤-٣	المصطلحات الفنية، ٢-٣
إعداد البيانات الوصفية، الجدول أ	الموضوعية، ٣-٢، ٣-١٦٣ إلى ٣-١٩٠، الإطار ١-٦
الأعراف المحاسبية، الجدول أ - الجزء ٣	الأجور والدخول
التعريف، ٢-٣	«أساس البيانات» «حسب الأهمية النسبية»، ٣-٨٩
التوسعات المحبذة، ٤-٣، ٤-٨	الوصف، ٣-٨٨
جوانب أخرى، الجدول أ - الجزء ٦	الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لنموذج قياسي للبيانات، الملحق الثاني
خطط التحسين، الجدول أ - الجزء ٧	الاحتياطات الدولية
طباعة مصادر البيانات الأساسية، الجدول أ - الجزء ٤	الدورية، ٣-١١٧
القطاع الحقيقي، ٣-٢٦ إلى ٣-٣١، الجدول ٣-١-١-الجزء أ	المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
القطاع الخارجي، ٣-٥٤ إلى ٣-٦١، الجدول ٣-١-١-الجزء أ	المعبر عنها بالدولار الأمريكي، ٣-١١٨
القطاع المالي، ٣-٤٧ إلى ٣-٥٣، الجدول ٣-١-١-الجزء أ	إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعريفات توجيهات تصنيف التجارة السلعية، ٣-١٢٠
قطاع المالية العامة، ٣-٣٢ إلى ٣-٤٦، الجدول ٣-١-١-الجزء أ	إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها
ممارسات إعداد البيانات، الجدول أ - الجزء ٥	إعداد بيانات الدين الخارجي وجدول خدمة الدين، ٣-١١٦
نطاق تغطية البيانات، الجدول أ - الجزء ٢	المبادئ التوجيهية لتصنيف وتعريف دين الحكومة المركزية، ٣-٩٩
أهداف التنمية في الألفية الجديدة	مصدر النص، الملحق الثاني
اعتراف النظام العام لنشر البيانات بالأهداف، ٣-١	الأسعار الرسمية المتغيرة، ٣-١٠٥
تعهد البلدان بالرصد والإنجاز، ٣-١٢٦ إلى ٣-١٢٧	أسعار الصرف
حساب البنك الدولي لمؤشرات الفقر، ٣-٧٩	دورية أسعار الصرف الفورية، ٣-١٢١
قائمة المؤشرات، الملحق الثالث	أسعار الفائدة
قياس خط الفقر، ٣-١٤٨	أسعار الودائع والقروض، ٣-١٠٦
أهداف النظام العام لنشر البيانات	أسعار سوق المال وأسعار السوق المصرفية، ٣-١٠٦
جودة البيانات، ١-١١	الأوراق الحكومية القصيرة والطويلة الأجل، ٣-١٠٤
خطط التطوير، ١-١١	الدورية، ٣-١٠٧
نشر البيانات، ١-١١	السعر الرسمي المتغير، ٣-١٠٥
البطالة الجزئية	إطار التطور الإحصائي
المفهوم، ٣-٨٧	الالتزام باستخدام النظام العام لنشر البيانات، ٢-٤، ٢-١٦
البطالة	إطار تقييم جودة البيانات
أساس البيانات «حسب الأهمية النسبية»، ٣-٨٦	الدقة والموثوقية، ٣-١-١ إلى ٣-١-٥، الجدول دال
مفهوم البطالة الجزئية، ٣-٨٧	سهولة الاطلاع، ٥-١-١ إلى ٥-٢-٣، الجدول دال
مقاييس الإعداد، ٣-٨٥	ضمانات الموضوعية، ١-١-١ إلى ١-٣-١، الجدول دال
بعد جودة البيانات. راجع أيضا مقارنات ومطابقات جودة البيانات، ٣-١٥٨ إلى ٣-١٦٢	

- البيانات الوصفية والتقييم، ١٥٢-٣
- بيانات من مصادر مختلفة داخل البلد نفسه، ١٦١-٣
- تفاصيل المكونات، ١٥٥-٣ إلى ١٥٧-٣
- تقييم خاص، ١٥٣-٣ إلى ١٦٢-٣
- المطابقات والمعقولة، ١٥٧-٣ - ١٥٨-٣، الجدول ب - الجزء ٢
- معيار الإقامة، ١٥٩-٣
- المهاجرون الدائمون أو لأجل طويل، ١٥٩-٣ إلى ١٦٠-٣
- وثائق المنهجية ومصدر البيانات، ١٥٢-٣ إلى ١٥٤-٣، الجدول ب - الجزء ٢
- الوصف، ١١-١، ٧-٢، ٩-٢ إلى ١٠-٢، ١٥١-٣
- البنك الدولي
- احتساب مؤشرات الفقر، ٧٩-٣، ١٤٨-٣
- البيانات الاقتصادية الكلية. راجع القطاع الخارجي، القطاع المالي، قطاع المالية العامة، القطاع الحقيقي
- البيانات الوصفية
- إجراءات النشر الفوري للبيانات، ٢٠٣-٣
- إدارة البيانات الوصفية، ٣-٤
- الأطر الشاملة، ٦-٤ إلى ٨-٤، الجدول أ
- إعداد البيانات الوصفية عن الممارسات الراهنة، ١٦-٢، ١٧-٢
- بيانات التوسعات المحبذة، ٨-٤، ١٠-٤
- بيانات مكتب الجمارك، ١٤-٤
- تحديد التحسينات المنفذة مؤخرًا، ١٧-٢
- تحديد التحسينات للسنة التالية وفي غضون ٥-٢ سنة، ١٧-٢
- تحديد مواطن القصور في إعداد البيانات، ١٧-٢
- تطبيق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، ١٧-٢
- تقييم الجودة، ١٥٢-٣
- تلخيص البيانات الوصفية، ١٧٤-٣
- الجدول التي تساعد في الإعداد، الجدول ١-٣، الأجزاء أ-ج
- دور المنسق القطري، الملحق الرابع
- سهولة الاطلاع العام على، الجدول ج
- سياسة المراجعة، ١٩٠-٣
- عرض إطار تقييم جودة البيانات، ٣-١، ١٦-٤ إلى ١٧-٤، الجدول د
- فئات البيانات والمؤشرات الأساسية، ٩-٤، الجدول ب
- القطاعات الاجتماعية-الديمقراطية، ١١-٤، الجدول ب
- مراجعة المنسق القطري للبيانات الوصفية والتصديق عليها، ٢٢-٢
- مساعدة خبراء صندوق النقد الدولي في إعداد وإتمام، ٢-٤
- المفاهيم الأساسية، ٩-٤، الجدول ب
- موضوعية البيانات، ١٢-٤ إلى ١٥-٤، الجدول ج
- نشر البيانات الوصفية على اللوحة الإلكترونية، ١٣-١، ١٤-٤ إلى ٣-٤
- النظم التي تتسم باللامركزية، ١٣-٤
- الوثائق ووسائل تقديمها، ١٥٤-٣
- الوظائف الاعتيادية للأجهزة، ١٤-٤
- البيانات
- الأطر الشاملة مقارنة بفئات ومؤشرات البيانات، ٤-٣
- الأولويات، ٦-٣
- أولوية تحسين مستوى الحداثة، ١٢-٢
- تطويع وسائل النشر، ١٤-٢
- تعريف «النشر»، ١٣-٢
- التغطية، ٣-٢، ٥-٣، ٧-٣ إلى ١٤-٣، ٩-٤، الإطار ١-٢، الجدول ب الجزء ١
- الحداثة، ١١-١، ٣-٢، ١٢-٢، ٥-٣، ٩-٤، الإطار ١-٢، الجدول ب - الجزء ١
- خطط التحسين، ٩-٤، الجدول ب - الجزء ٣
- الدورية، ٣-٢، ٥-٣، ١٥-٣ إلى ٢٠-٣، ٩-٤، الإطار ١-٢، الجدول ٥ - الجزء ١
- صيغ النشر، ٩-٤، الجدول ب - الجزء ٤
- المبادئ التوجيهية الدولية لفئات بيانات مختارة، الملحق الثاني
- النشر الإلكتروني، ١٣-٢
- النشر بنظام الفاكس، ١٣-٢
- النظم الآلية للاستعلام الهاتفي، ١٣-٢
- هيكل بعد البيانات، ٣-٣ إلى ٢٥-٣
- التجارة السلعية
- تقسيمات الواردات والصادرات، ١٢٠-٣
- الدورية، ١١٩-٣
- المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
- تحسين الإحصاءات
- الأطر الشاملة، الجدول أ - الجزء ٧
- خطط تحسين البيانات، ٩-٤، الجدول ب - الجزء ٣
- عمليات الحكومة المركزية، ٣٧-٣
- في سهولة الإطلاع على البيانات، الجدول ج - الجزء ٤
- في موضوعية البيانات، الجدول ج - الجزء ٤
- التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشكلات الصحية ذات الصلة، الملحق الثاني
- تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، ٧٣-٣
- تصنيف الإنفاق حسب الغرض، الملحق الثاني
- التصنيف الدولي الموحد للتعليم، ١٣٧-٣
- تعادل القوى الشرائية
- احتساب مؤشرات الفقر، ٧٩-٣، ١٤٨-٣
- الوصف، ٧٨-٣
- تعريف المصطلحات، ٢-٣
- التعاون بين الأجهزة، ١٤-١، ١٧-٢
- تعريف وقياس الفقر: قضايا تتعلق بالمفهوم (لبتون)، الإطار الثاني
- التعليم
- التصنيف الدولي الموحد للتعليم، ١٣٧-٣
- تقسيم البيانات، ١٣٧-٣
- دور المدارس الخاصة أو الدينية أو العسكرية، ١٣٨-٣
- الفئات الفرعية، ١٣٦-٣، الجدول ١-٣-١-٣
- المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
- مستويات التعليم، ١٣٧-٣
- مصادر الإحصاءات، ١٣٤-٣ إلى ١٣٥-٣
- تغطية البيانات

- أهداف الأطر الشاملة، ٩-٣، ٤-٤، الجدول ٣-١-١- الجزء أ
تركيز النظام العام، ٧-٣
فئات البيانات الاجتماعية-الديمغرافية، ١٣-٣، الجدول ٣-١- الجزء ج
فئات البيانات، ١٢-٣، ٤-٤، الجدول ٣-١-١- الجزء ب
المؤشرات الأساسية لكل قطاع اقتصادي كلي، ١٢-٣، الجدول ٣-١-١- الجزء ب
المجالات الأساسية، ٨-٣
المجالات المحبذة، ٨-٣
الوصف، ٣-٢، الإطار ١-٢
التغيرات في البيانات
نشر معلومات عن، ٣-١٨٤ إلى ٣-١٩٠
تقارير إستراتيجية الحد من الفقر
رصد الجهود القطرية للحد من الفقر، ٣-١٢٧
التوصيات الدولية الراهنة المعنية بإحصاءات العمالة، الملحق الثاني
التوظيف
أساس «حسب الأهمية النسبية» للبيانات، ٣-٨٤
مقاييس الإعداد، ٣-٨٣
جداول خدمة الدين
إدراج البيانات في، ٣-١-٣-١ دورية، ٣-١١٤
الدين الخاص غير المضمون من الحكومة، ٣-١١٥
المبادئ التوجيهية لإعداد، ٣-١١٦
جداول مواعيد النشر المسبقة
الإعلان على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات، ٣-١٩٧
البيانات الوصفية، الجدول ج - الجزء ٣
توصيات النظام العام لنشر البيانات، ٣-١٩٥
نشر الجداول، ٣-١٩٦
الوصف، ٣-٢، ٣-١٩٤، الإطار ١-٢
جودة البيانات، راجع أيضا بعد جودة البيانات في النظام العام
لنشر البيانات، ٣-٢، الإطار ١-٢
كهدف أساسي، ١-١، ٧-٢
معاني الجودة، ٢-٨
حدثة البيانات، راجع أيضا، دورية البيانات
التحسينات المرحلية في، ٣-٢٤
التعريف، ٣-٢١
سوق العمل، ٣-٨١
صعوبة تحقيق الأهداف، ٣-٢٥
العوامل في، ٣-٢١
قضية سهولة الإطلاع على البيانات، ٣-١٩٢ إلى ٣-١٩٣
النطاقات، ٣-٢٢، ٣-٢٣
الوصف، ١-١، ٣-٢، ١٢-٢، الإطار ١-٢
الحسابات القومية
البلدان في المراحل الأولى لتطوير الحسابات القومية، ٣-٣٠
الدورية، ٣-١٩ إلى ٣-٣١
المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
المبادئ التوجيهية للتطوير، ٣-٢٧
مجموعات كاملة، ٣-٢٨ إلى ٣-٣٠
- الهدف، ٣-٢٦
حسابات رأس المال
وصف المحتويات، ٣-٥٧
الخصائص التشغيلية
إعداد البيانات الوصفية عن الممارسات الجارية، ٢-١٦، ٢-١٧
الأعمال المتعلقة بالمشاركة، ٢-١٦، ٢-١٧
التعهد باستخدام النظام كإطار لتطوير النظم الإحصائية القومية، ٢-٤، ٢-١٦
التنسيق بين الأجهزة، ١-١٤، ٢-١٧
المشاركة الطوعية، ٢-١٥
منسقة البلدان، ١-٣، ٢-٢، ٢-١٦، ٢-١٧، ٢-١٨ إلى ٢-٢٠
٢-٢١، ٢-٢٢، الملحق الرابع
وضع خطط قصيرة ومتوسطة الأجل لتطوير النظام الإحصائي، ٢-١٦، ٢-١٧
خطط التطوير
البيانات الوصفية عن، ١-١٣، ٢-١٦، ٢-١٧
تركيز الخطط، ١-١١
الخطط القصيرة والمتوسطة الأجل، ٢-١٦، ٢-١٧
خطوط الفقر في النظرية والتطبيق (رافاليون)، الملحق الثاني
الدخول: راجع الأجور والدخول
دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠٠٢، الملحق الثاني
دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦
دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، ٣-٣٥، ٣-٣٦، ٣-٣٨
الملحق الثاني
دليل إحصاءات مالية الحكومة
تصنيف وتعريف البند المحدد للفائض/العجز، ٣-٩٥
عمليات الحكومة المركزية و، ٣-٣٥، ٣-٣٦
المؤشرات الأساسية لمجملات الحكومة المركزية، ٣-٩٣
المبادئ التوجيهية لتصنيف وتعريف دين الحكومة المركزية، ٣-٩٩
دليل الإحصاءات النقدية والمالية
دليل الحسابات القومية ربع السنوية، ٣-٢٧، الملحق الثاني
دليل مؤشر أسعار المستهلك، النظرية والتطبيق، ٣-٧٠، الملحق الثاني
دليل مؤشر أسعار المنتجين: النظرية والتطبيق، ٣-٧٠، الملحق الثاني
دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، ٢-١٧، الملحق الثاني
مجملات ميزان المدفوعات، ٣-١١٢
مسح شركات الإيداع و، ٣-٥١
ميزان المدفوعات و، ٣-٥٤، ٣-٥٥، ٣-٥٩
وضع الاستثمار الدولي و، ٣-٦٠
دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، الملحق الثاني
دور النظام العام لنشر البيانات، ١-١٢ إلى ١-١٤
دور منسقي البلدان، ٢-١٨ إلى ٢-٢٠، الملحق الرابع
دورية البيانات. راجع أيضا حدثة البيانات
الاحتياطيات الدولية، ٣-١١٧
أسعار الصرف، ٣-١٢١

- أسعار الفائدة، ١٠٧-٣
 بيانات التدفقات، ١٦-٣، ١٧-٣
 التجارة السلعية، ١١٩-٣
 التعريف، ١٥-٣
 جداول خدمة الدين، ١١٤-٣
 الحسابات القومية، ٣١-٣
 دين الحكومة المركزية، ٩٧-٣
 الدين الخارجي، ١١٣-٣
 سوق الأوراق المالية، ١٠٨-٣
 سوق العمل، ٨١-٣
 طول فترة الإعداد والنشر، ١٦-٣
 عمليات الحكومة العامة، ٤٦-٣
 عمليات الحكومة المركزية، ٤٦-٣
 عمليات القطاع العام، ٤٦-٣
 مؤشر أسعار المستهلكين، ٦٩-٣
 مؤشر أسعار المنتجين، ٦٩-٣
 مؤشرات الإنتاج، ٦٨-٣
 مجملات الائتمان، ١٠٢-٣
 مجملات البنك المركزي، ١٠٣-٣
 مجملات الحسابات القومية، ٦٢-٣ إلى ٦٤-٣
 مجملات الحكومة المركزية، ٩١-٣
 مجملات النقود بمعناها الواسع، ١٠٢-٣
 مجملات ميزان المدفوعات، ١١٢-٣
 مسح شركات الإيداع، ٥٣-٣
 الممارسات السليمة، ١٩-٣
 ميزان المدفوعات، ٦١-٣
 نقاط التفسير، ٢٠-٣
 الوصف، ٣-٢، الإطار ١-٢
 وضع الاستثمار الدولي، ٦١-٣
 دين الحكومة المركزية
 بيانات دين الحكومة المركزية، ٤١-٣، ٤٢-٣
 التقسيمات حسب أجل الاستحقاق، ٩٨-٣
 الدورية، ١٩-٣، ٩٧-٣
 المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
 المبادئ التوجيهية للتصنيف والتعريف، ٩٩-٣
 الدين الخارجي
 إدراج البيانات عن، ٣-١
 جداول خدمة الدين و، ١١٤-٣ إلى ١١٦-٣
 الحادثة، ١١٣-٣
 الدورية، ١١٣-٣
 الدين الخاص غير المضمون من الحكومة، ١١٥-٣
 الدين العام والمضمون من الحكومة، ١١٣-٣
 المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
 المبادئ التوجيهية لإعداد، ١٤٦-٣
 الدين المضمون من الحكومة
 بيانات الدين، ٩٧-٣
 رصد الصحة الإنجازية: اختيار قائمة قصيرة من المؤشرات القومية
 والعالمية، الملحق الثاني
 سرية المعلومات، ١٧٠-٣ إلى ١٧٢-٣
- السكان
 الإحصاءات الديمغرافية، ١٣١-٣
 التعدادات، ١٣٣-٣
 تقسيم البيانات، ١٣٢-٣
 المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
 سهولة الإطلاع على البيانات
 أهمية البيانات المنتجة والمنشورة، ١٩١-٣
 بواسطة الجمهور، ٣-٢، ١٦٣-٣ إلى ١٦٤-٣، ١٩١-٣ إلى
 ٢٠٣-٣، الإطار ١-٢، الجدول ج
 البيانات المنتجة والمنشورة، الجدول ج - الجزء ١
 جداول مواعيد النشر المسبقة، ٣-٢، ١٩٤-٣ إلى ١٩٧-٣،
 الإطار ١-٢، الجدول ج - الجزء ٣
 خطط التحسين، الجدول ج - الجزء ٤
 داخل الحكومات، ١٧٦-٣ إلى ١٧٩-٣، الجدول ج - الجزء ٢
 قضية الحادثة، ١٩٢-٣ إلى ١٩٣-٣
 النشر الفوري لجميع الأطراف المعنية، ٣-٢، ١٩٨-٣ إلى ٣-
 ٢٠٣، الإطار ١-٢، الجدول ج - الجزء ٣
 سوق العمل
 الأجور والدخول، ٨٨-٣ إلى ٨٩-٣
 البطالة، ٨٥-٣ إلى ٨٧-٣
 البلدان الصناعية و، ٨٠-٣
 تقسيم المؤشرات، ٩٠-٣
 التوسع المحيد، ٩٠-٣
 الحادثة، ٨١-٣
 الدورية، ٨١-٣
 العمالة، ٨٣-٣ - ٨٤-٣
 المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
 مفاهيم وتعريف سوق العمل، ٨٢-٣
 الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة: قاعدة بيانات مؤشرات الألفية
 الجديدة، الملحق الثاني
 الصحة
 العملية أو تدابير تقديم الرعاية، ١٣٩-٣، ١٤١-٣، الجدول ٣-
 ١-الجزء ج
 الفئات الفرعية، ١٣٩-٣ إلى ١٤٣-٣، الجدول ١-٣-١-الجزء ج
 المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
 المدخلات، ١٣٩-٣ إلى ١٤٠-٣، الجدول ١-٣-١-الجزء ج
 مصادر الإحصاءات، ١٣٩-٣
 النتائج، ١٣٩-٣، ١٤٣-٣، الجدول ١-٣-١-الجزء ج
 نظم الإبلاغ، ١٤٢-٣
 صيغة مؤشر لاسبير، ٧٦-٣
 طبيعة النظام العام لنشر البيانات
 عمليات الحكومة العامة
 الإطار التحليلي وتصنيفات البيانات، ٤٥-٣
 بيانات العمليات، ٤٣-٣، ٤٥-٣
 الدورية، ٤٦-٣
 المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
 الوحدات المدرجة، ٤٤-٣
 عمليات الحكومة المركزية
 الإطار الأساسي، ٣٢-٣

التجارة السلعية، ١١٩-٣ إلى ١٢٠-٣، الملحق الثاني
 مجملات ميزان المدفوعات، ١٠٩-٣ إلى ١١٢-٣
 ميزان المدفوعات، ٥٤-٣ إلى ٦١-٣، الملحق الثاني
 وضع الاستثمار الدولي، ٥٤-٣، ٦٠-٣ إلى ٦١-٣، الملحق
 الثاني
 القطاع الديمغرافي الاجتماعي
 أربع فئات، ١٣-٣، ١٢٢-٣ إلى ١٣٢-٣، ١٣٠-٣، الملحق
 الثاني، الجدول ١-٣-١-٣-٣
 أهداف التنمية في الألفية الجديدة، ١٢٦-٣ إلى ١٢٧-٣
 التعليم، ١٣٤-٣ إلى ١٣٨-٣، الملحق الثاني
 تقارير إستراتيجية الحد من الفقر، ١٢٧-٣
 السكان، ١٣١-٣ إلى ١٣٣-٣، الملحق الثاني
 الصحة، ١٣٩-٣ إلى ١٤٣-٣، الملحق الثاني
 العناصر الأساسية، ١٢٨-٣، ١٣٠-٣، الجدول ١-٣-١-٣-٣
 الفقر، ١٤٤-٣ إلى ١٥٠-٣، الملحق الثاني
 المبادئ التوجيهية للإعداد و«أفضل الممارسات»، ١٢٨-٣
 الوصف والمؤشرات الأساسية، ١٢٤-٣ إلى ١٢٧-٣
 القطاع المالي
 أسعار الفائدة، ١٠٤-٣ - ١٠٧-٣
 سوق الأوراق المالية، ١٠٨-٣
 مجملات الائتمان، ١٠٠-٣ - ١٠٢-٣
 مجملات البنك المركزي، ١٠٣-٣
 مجملات النقود بمعناها الواسع، ١٠٠-٣ إلى ١٠٢-٣
 مسح شركات الإيداع، ٤٧-٣ إلى ٥٣-٣
 النقود بالمعنى الضيق، ١٠٠-٣
 قطاع المالية العامة
 دين الحكومة المركزية، ٩٧-٣ إلى ٩٩-٣، الملحق الثاني
 الدين المضمون من الحكومة، ٩٧-٣
 عمليات الحكومة العامة، ٤٤-٣، الملحق الثاني
 عمليات الحكومة المركزية، ٣٢-٣ إلى ٤٦-٣
 عمليات القطاع العام، ٤٣-٣ إلى ٤٦-٣
 مجملات الحكومة المركزية، ٩١-٣ إلى ٩٦-٣
 كيفية وزن وقياس الأطفال: تقييم الوضع الغذائي للأطفال في
 مسوح الأسر (Short) الملحق الثاني
 اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات
 إعلان البيانات الوصفية، ١-٤، ١٣-١، ٣-٤ إلى ١-٤
 إعلان جداول مواعيد النشر المسبقة، ١٩٧-٣
 إعلان وثيقة النظام العام لنشر البيانات، ٢-٢
 الموقع الإلكتروني للنظام العام لنشر البيانات، ٣-١
 الوصف، ١-٤
 مؤشر أسعار الأسهم
 الوصف، ١٠٨-٣
 مؤشر أسعار الجملة
 صيغة مؤشر لاسبير، ٧٦-٣
 الوصف، ٧٥-٣
 مؤشر أسعار المستهلكين
 إعداد مؤشرات متباينة، ٧٢-٣
 أنواع مجملات الإنفاق الاستهلاكي، ٧٣-٣

بيانات دين الحكومة المركزية، ٤١-٣، ٤٢-٣، الملحق الثاني
 تحسين الإطار التحليلي، ٣٧-٣
 التصنيف على أساس الإقامة، ٣٩-٣ إلى ٤٠-٣
 التعريف، ٣٥-٣ إلى ٣٦-٣
 التقسيمات الموصى بها، ٣٨-٣
 الدورية، ٤٦-٣
 القطاعات الفرعية، ٣٥-٣
 الوحدات التي يجب إدراجها، ٣٤-٣ إلى ٣٥-٣
 عمليات القطاع العام
 بيانات العمليات، ٤٣-٣، ٤٥-٣
 التعريف، ٤٤-٣
 الدورية، ٤٦-٣
 العناصر الأساسية
 التعريف، ٢-٣
 القطاع الديمغرافي-الاجتماعي، ١٢٨-٣، ١٣٠-٣، الجدول
 ١-٣-١-٣
 فئات البيانات والمؤشرات الأساسية
 تعريف «البيانات»، ٢-٣
 القطاع الحقيقي، ٦٢-٣ إلى ٩٠-٣، الجدول ١-٣-١-٣
 القطاع الخارجي، ١٠٩-٣ إلى ١٢١-٣، الجدول ١-٣-١-٣
 القطاع الديمغرافي الاجتماعي، ١٢٢-٣ إلى ١٥٠-٣، الجدول
 ١-٣-١-٣
 القطاع المالي، ١٠٠-٣ إلى ١٠٨-٣، الجدول ١-٣-١-٣
 قطاع المالية العامة، ٩١-٣ إلى ٩٩-٣، الجدول ١-٣-١-٣
 الوصف، ٥-٣، الجدول ١-٣-١-٣
 الفقر
 أساليب «القياس النقدي» و، ١٤٤-٣
 الاستهلاك مقابل الدخل و، ١٤٦-٣
 أهداف التنمية في الألفية الجديدة و، ١٤٨-٣
 بيانات المستوى الجزئي، ١٤٥-٣
 الحصول على الخدمات العامة و، ١٥٠-٣
 خط الفقر، ١٤٤-٣، ١٤٧-٣ إلى ١٤٨-٣
 المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
 مسوح دخل وإنفاق الأسر المعيشية، ١٤٩-٣
 نظم المعلومات الجغرافية والتنظيمية و، ١٥٠
 قاعدة بيانات نهاية العقد، الملحق الثاني
 القطاع الحقيقي
 تعادل القوى الشرائية، ٧٨-٣ إلى ٧٩-٣
 الحسابات القومية، ٢٦-٣ إلى ٣١-٣، الملحق الثاني
 سوق العمل، ٨٠-٣ إلى ٩٠-٣، الملحق الثاني
 مؤشرات الأسعار، ٦٩-٣ إلى ٧٩-٣، الملحق الثاني
 مؤشرات الإنتاج، ٦٥-٣ إلى ٦٨-٣
 مجملات الحسابات القومية، ٦٢-٣ إلى ٦٤-٣
 القطاع الخارجي
 الاحتياطيات الدولية، ١١٧-٣ إلى ١١٨-٣، الملحق الثاني
 أسعار الصرف ١٢١-٣
 بيانات الدين الخارجي وجدول خدمة الدين، ١١٣-٣ إلى ١١٦-٣، الملحق الثاني

- الدورية، ٦٩-٣
 صيغة مؤشر لاسبير، ٧٦-٣
 المبادئ التوجيهية، ٧٠-٣
 الوصف، ٧١-٣
 مؤشر أسعار المنتجين
 اقتصادات يغلب عليها الإنتاج الزراعي، ٧٧-٣
 تحسين الحسابات القومية و، ٧٧-٣
 الدورية، ٦٩-٣
 صيغة مؤشر لاسبير، ٧٦-٣
 مؤشر أسعار الجملة، ٧٥-٣
 المبادئ التوجيهية، ٧٠-٣
 الوصف، ٧٤-٣
 المؤشرات الأساسية
 التعريف، ٢-٣
 القطاع الديمغرافي - الاجتماعي، ١٢٤-٣ إلى ١٢٧-٣
 لكل قطاع اقتصادي كلي، ١٢-٣، الجدول ١-٣-١- الجزء ب
 مؤشرات الإنتاج، ٦٥-٣ إلى ٦٨-٣
 مجملات الائتمان، ١٠١-٣
 مجملات الحسابات القومية، ٦٢-٣ إلى ٦٤-٣
 مجملات الحكومة المركزية، ٩٣-٣
 مجملات النقود بمعناها الواسع، ١٠١-٣
 مجملات ميزان المدفوعات، ١١٠-٣
 مؤشرات الأسعار. راجع أيضا مؤشر أسعار المستهلكين، مؤشر أسعار
 المنتجين، مؤشر أسعار الجملة
 المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
 مؤشرات الإنتاج
 الدورية، ٦٨-٣
 فئة البيانات والمؤشرات الأساسية، ٦٥-٣ إلى ٦٨-٣
 مؤشرات مبيعات التجزئة أو الجملة، ٦٧-٣
 معايير الاختيار، ٦٦-٣
 مؤشرات التنمية القابلة للاستمرار: الإطار والمنهجيات، الملحق
 الثاني
 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
 أفضل الممارسات، ١٦٧-٣
 أهداف وتوصيات النظام العام لنشر البيانات و، ٩-١
 دور الإحصاءات، ١٦٣-٣
 المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
 نص المبادئ، الملحق الأول
 المبادئ التوجيهية الدولية لفئات بيانات مختارة، الملحق الثاني
 المبادئ والتوصيات المعنية بتعداد السكان والإسكان، الملحق
 الثاني
 مبادرات معايير البيانات
 مراجعة المجلس التنفيذي للنظام العام لنشر البيانات، ٣-١
 المجلس التنفيذي
 اعتماد المعيار الخاص لنشر البيانات، ٣-١
 اعتماد النظام العام لنشر البيانات، ٣-١
 أهداف التنمية في الألفية الجديدة و، ٣-١
 مراجعة النظام العام لنشر البيانات، ٣-١
- نموذج إطار تقييم جودة البيانات لعرض البيانات الوصفية،
 ٣-١
 مجلس المحافظين
 إنشاء معيار مزدوج، ٢-١
 مجملات الائتمان
 الدورية، ١٠٢-٣
 المؤشرات الأساسية، ١٠١-٣
 مجملات البنك المركزي
 الدورية، ١٠٣-٣
 مجملات الحسابات القومية
 تقديرات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية، ٦٤-٣
 تقسيمات إجمالي الناتج المحلي، ٦٣-٣
 الدورية، ٦٢-٣، ٦٤-٣
 فئة البيانات والمؤشرات الأساسية، ٦٢-٣ إلى ٦٤-٣
 مجملات الحكومة المركزية
 البنود المحددة للفائض/ العجز، ٩٥-٣
 التغطية الكاملة لحسابات الميزانية كهدف لها في الأجل القريب،
 ٩٢-٣
 الدورية، ٩١-٣
 فئة البيانات، ٩١-٣
 المؤشرات الرئيسية، ٩٣-٣
 نشر بيانات التمويل، ٩٤-٣
 نشر بيانات مدفوعات الفوائد، ٩٦-٣
 مجملات النقود بمعناها الواسع
 الدورية، ١٠٢-٣
 المؤشرات الرئيسية، ١٠١-٣
 مجملات ميزان المدفوعات
 تصنيف العناصر في الطبعة الخامسة من دليل ميزان
 المدفوعات، ١١١-٣
 الدورية، ١١٢-٣
 فئة البيانات، ١٠٩-٣
 المؤشرات الأساسية، ١١٠-٣
 محفل مناقشة الحسابات القومية، الملحق الثاني
 مدفوعات الفوائد
 مجملات الحكومة المركزية و، ٩٦-٣
 المدير العام
 تعيين منسقي البلدان، ٣-١، ٢-٢
 مراجعات البيانات
 نشر معلومات عن، ١٨٤-٣ إلى ١٩٠-٣
 مراجعة نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣: معايير جديدة
 للمشتقات المالية، الملحق الثاني
 مرجع ميزان المدفوعات، الملحق الثاني
 مرشد لإعداد البيانات الوصفية، ١٧-٤
 مرشد ميزان المدفوعات، الملحق الثاني
 مسح شركات الإيداع
 الاستحقاقات على غير المقيمين والالتزامات لغير المقيمين، ٥٢-٣
 أهداف المسح، ٤٧-٣
 بيانات الأرصاد، ٥١-٣

- بيانات المعاملات، ٣-٥١
التعريف، ٣-٤٨
تغطية النظام العام لنشر البيانات، ٣-٤٨، ٣-٥٠
الدورية، ٣-٥٣
معايير الإقامة، ٣-٥١، ٣-١٥٩
مقياس النقود بالمعنى الواسع، ٣-٤٩، ٣-٥٠
المشتقات المالية: ملحق للطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، الملحق الثاني
مصادر البيانات
الوثائق، ٣-١٥٣ إلى ٣-١٥٤
المصطلحات الفنية، ٣-٢
المطابقات الإحصائية والمعقولة، ٣-١٥٧ إلى ٣-١٥٨، الجدول ب- الجزء ٢
المطابقات ومعقولة البيانات، ٣-١٥٧ إلى ٣-١٥٨، والجدول ب- الجزء ٢
معقولة البيانات، ٣-١٥٧ إلى ٣-١٥٨، الجدول ب- الجزء ٢
معلومات أساسية عن النظام العام لنشر البيانات، ١-١ إلى ١-٥١
معهد اليونسكو للإحصاءات، الملحق الثاني
المعيار الخاص لنشر البيانات
موافقة المجلس التنفيذي، ١-٣
مكتب العمل الدولي
دورية وحدائق بيانات سوق العمل، ٣-٨١
مفاهيم وتعريف مكتب العمل الدولي، الملحق الثاني
الموقع الإلكتروني، الملحق الثاني
منسقا البلدان
التصديق السنوي على البيانات الوصفية، الملحق الرابع
تعيين المنسقين، ١-٣، ٢-٢، ٢-١٦، ٢-١٧
التواصل مع صندوق النقد الدولي، الملحق الرابع
دور المنسقين، ٢-١٨ إلى ٢-٢٠، الملحق الرابع
العمل الأساسي مقابل همزة وصل، ٢-٢١
مراجعة البيانات الوصفية وتوثيقها، ٢-٢٢
مسؤوليات الإخطار، ٢-٢٢
معايير الاختيار، ٢-١٨ إلى ٢-١٩
المهام الرئيسية خلال مرحلة المشاركة الأولية، ٢-٢١
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الموقع الإلكتروني لوثائق ومطبوعات إحصاءات الصحة، الملحق الثاني
منظمة الصحة العالمية
رصد نتائج المرض، ٣-١٤٣
المنهجية المستخدمة في تقدير والتنبؤ بالإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، الملحق الثاني
المنهجية
الإخطار المسبق بالتغييرات في، ٣-١٨٨
الوثائق المستخدمة، ٣-١٥٣ إلى ٣-١٥٤
موضوعية البيانات
استخدام الشعارات والعلامات، ٣-١٧٣
إطلاع الحكومة داخليا، ٣-١٧٦ إلى ٣-١٧٩، الجدول ج الجزء ٢
الإطلاع على البيانات قبل النشر، ٣-١٧٦ - ٣-١٧٩
- إعداد البيانات الوصفية، الجدول ج
أمثلة النشر، ٣-١٧١
أهمية الموضوعية، ٣-١٦٣
البيانات المنتجة والمنشورة، الجدول ج - الجزء ١
التأثير غير المناسب و، ٣-١٧٦ إلى ٣-١٧٩
تركيز أبعاد الموضوعية، ٣-١٦٤
التعليق الوزاري، ٣-١٨٠ إلى ٣-١٨٣
التقارير السنوية، ٣-١٧١
تلخيص البيانات الوصفية، ٣-١٧٤
الحظر على إتاحة البيانات، ٣-١٧٧
خطط التحسينات، الجدول ج - الجزء ٤
سرية البيانات، ٣-١٧٠ إلى ٣-١٧٢
الشروط التي تحكم إعداد الإحصاءات الرسمية، ٣-١٦٧ إلى ٣-١٧٥
الجدول ج - الجزء ٢
شفافية الممارسات والإجراءات، ٢-٣، ٣-١٦٥، الإطار ٢-١
طبغ البيانات، ٣-١٦٩
العناصر الأساسية، ٢-٣، الإطار ١-٢
مراجعات وتغييرات البيانات، ٣-١٨٤ إلى ٣-١٩٠
المنظمات الخاصة و، ٣-١٧٥
الموقع الإلكتروني للصفحة المرجعية الخاصة بجودة البيانات، ١-١١
أبعاد الإطار، ٤-٥
البلدان الجديدة المشاركة، ٤-١٧
تقرير مراعاة المعايير والموثائق، ٤-١٦
السلامة المنهجية، ٢-١ إلى ٢-٤، الجدول دال
الشروط الأساسية للجودة، صفر-١ إلى صفر-٤، الجدول دال
عرض البيانات الوصفية للنظام العام لجودة البيانات، ١-٣، ٤-٥
عرض البيانات الوصفية، ٤-١٦ إلى ٤-١٧، الجدول دال
المنفعة، ٤-١ إلى ٤-٣، الجدول دال
ميزان المدفوعات
اعتبارات البيانات الوصفية، ٣-٥٩
تقسيمات سندات الدين والقروض، ٣-٥٨
توجيهات الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، ٣-٥٥، ٣-٩٥
حسابات رأس المال، ٣-٥٧
الدورية، ٣-١٩، ٣-٦١
المبادئ التوجيهية الدولية، الملحق الثاني
معايير الإقامة، ٣-١٥٩
هدف نشر بيانات ميزان المدفوعات ٣-٥٤، ٣-٥٦
الوصف، ٣-٥٤
النشر الإلكتروني للبيانات، ٢-١٣، ٢-١٧، الجدول ب - الجزء ٤
نشر البيانات
اختيار أسلوب ملائم ومحايد للنشر، ١-١١
النشر الفوري للبيانات للمستخدمين
إجراءات النشر، ٣-٢٠٣
أشكال النشر، ٣-٢٠٢
البيانات الوصفية، الجدول ج - الجزء ٣

- تعريف «في آن واحد»، ٣-٢٠١
توفر للبيانات لأول مرة، ٣-٢٠٠
وسائل الإعلام وموردو البيانات التجاريين و، ٣-١٩٩
الوصف، ٣-٢، ٣-١٩٨ إلى ٣-٢٠٣، الإطار ٢-١
النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، ٣-٢٧، الملحق الثاني
نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
شركات الإيداع و، ٣-٤٨، ٣-٥١
عمليات الحكومة المركزية و، ٣-٣٥
مصادر النص، ٣-٢٧، الملحق الثاني
النظام العام لنشر البيانات
إبداء نية المشاركة، ٢-٦، ٢-١٥
أبعاد النظام، ٢-٣، الإطار ٢-١
احتياجات المستخدمين، ١-٥، ١-٩، ١-١٤
إطار تقييم جودة البيانات و، ٣-١
الأعمال المتعلقة بالنظام، ٢-٤، ٢-١٦، ٢-١٧
أهداف التنمية في الألفية الجديدة، ٣-١
الأهداف، ١-١٠ إلى ١-١١
تحديات تطوير النظم الإحصائية، ١-٤
التركيز على التطوير على المدى البعيد، ١-٧
حلقات نقاش/ حلقات تطبيقية لمناقشة، ٣-١
دور النظام، ١-١٢ إلى ١-١٤
السمات التشغيلية، ٢-١٥ إلى ٢-٢٢
طبيعة النظام، ١-٦ إلى ١-٩
المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية و، ١-٩
المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي، ١-٦
المشاركة الاختيارية، ٢-٤، ٢-١٥
معلومات أساسية، ١-١ إلى ١-٥
منسقى البلدان، ١-٣، ٢-٢، الملحق الرابع
- الموقع الإلكتروني، ١-٣
نظرة عامة، ٢-١ إلى ٢-٢٢
هيكل النظام، ١-٦ إلى ١-٩
النظام العام لنشر البيانات
أبعاد النظم الإحصائية، ٢-٣
الإعلان على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات، ٢-٢
مراجعة النظام، ٢-٢
نظرة عامة، ٢-٢
الوصف، ١-٣
نظرة عامة للنظام العام لنشر البيانات
تطوير وإعداد ونشر البيانات، ٢-١١ إلى ٢-١٤
جودة البيانات، ٢-٧ إلى ٢-١٠
السمات التشغيلية الرئيسية للنظام العام، ٢-١٥ إلى ٢-٢٢
المشاركة في النظام العام لنشر البيانات، ٢-٤ إلى ٢-٦
النظم الآلية للاستعلام الهاتفي، ٢-١٣
نظم الحسابات القومية
التعهد باستخدام النظام العام لنشر البيانات كإطار لتطويرها،
٢-٤، ٢-١٦
النقود بالمعنى الضيق
الوصف، ٣-١٠٠
النقود بمعناها الواسع
الوصف، ٣-٤٩ إلى ٣-٥٠
هوسمانز
مسوح السكان الناشطين اقتصاديا، والتوظيف، والبطالة،
والبطالة الجزئية، الملحق الثاني
اليابان
حلقات نقاش/ حلقات تطبيقية عن النظام العام لنشر البيانات،
٣-١



The General Data Dissemination System
GUIDE FOR PARTICIPANTS AND USERS (Arabic)